Journal of Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

السنة السادسة
Sixth year

المجلد ٧
Vol 07

العدد
الحادي
والعشرون

نوفمبر/تشرين الثاني
٢٠٢٥
NOV.2025

ISSN :2628-8389

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

رقم التسجيل: VR.6328.3373 .B

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de

مجلة

قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of extremism and armed groups

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر دراسات و أبحاث حول قضايا التطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المسلحة في مختلف مناطق العالم

تصدر عن:
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين
رئيس التحرير:
د. عصام نظام عيروط
نائب رئيس التحرير
د. شيماء سمير محمد حسين
رئيس اللجنة الاستشارية
د. هدير قنديل

المجلد
٧
العدد
٢١
نوفمبر – تشرين الثاني / ٢٠٢٥

ISSN :2628-8389

Web Site: http://Democraticac. E-mail :j.extremism@democraticac.de

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World

Issued by:

Arabic Center Democratic

Strategic, political and economic studies

Germany/Berlin

Arabic Center Head of Democratic

Ammar Sharaan

Chief Editor:

N.F. Iyrot Dr. Issam

Deputy Chief Editor

Dr. Shimaa samir Mohammed hussein

Chairman of the advisory committee

Dr. Hadeer Kandeel

Volume

07

Issue

21

NOV, 2025

ISSN :2628-8389

أ. عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين

رئيس التحرير

د. عصام نظام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

نائب رئيس التحرير

د. شيماء سمير محمد حسين، جامعة الفاهرة ، مصر

أعضاء التحرير

محمد صلاح الدين فؤاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة

مريم علاء سعد حميده

كلية الدراسات الأفريقية العليا جامعة القاهرة

وفاء مسعود مبروك

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية- جامعة الإسكندرية

رئيس الهيئة الاستشارية

د. هدير قنديل، جامعة طنطا، مصر

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. محمد عزت مصطفى سلام، جامعة الإسكندرية، مصر

د.أسماء العلوي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب

- أ .د .هاني الحديثي –استاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية –ألمانيا –برلين

التدقيق اللغوي

اللغة العربية

د. سعد جرجيس سعيد
معاون عميد كلية التربية الأساسية
جامعة تكريت – العراق

سلسبيلا زياد عبد العزيز الجمحاوي
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

الزهرة داردار
ماجيستير الاتصال والوسائط الابداع والمهنية وأسئلة المجتمع - المغرب

أحمد عبد السلام محمد شعبان
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

اللغة الإنجليزية

غدير محمد عباس السيد
كلية الإعلام- الجامعة البريطانية
مصر

أمل أنور محمد السعيد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الجامعة البريطانية
مصر

هديل أشرف أحمد أبو زيد
كلية الألسن – جامعة عين شمس
مصر

د. فاطمة مصطفى
جامعة عين شمس
مصر

د ندى ناجى
جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس
المغرب

أعضاء اللجنةالعلمية

رئيس اللجنة العلمية

د هشام خلوق
جامعة محمد الخامس – الدار البيضاء – المغرب

الإسم	الانتماء الأكاديمى	الدولة
د جهاد مصطفى كرم	كلية الإعلام والعلاقات العامة بالجامعة الاسلامية بمنيسوتا الامريكية	جمهورية مصر العربية
أ.د محمد جلول زعادي	جامعة آكلى محند أولحاج – بالبويرة	الجزائر
د شهلاء رضا	جامعة كربلاء – العراق	العراق
د محمد حمدى	مدرس القانون بمعهد الوادي بالقاهرة	جمهورية مصر العربية
د مرسى عبد الكريم	استاذ مساعد غير متفرغ الكلية العصرية الجامعية ، كلية القانون، رام الله ، فلسطين	فلسطين
د هيام سامى احمد الزعبى	جامعة اليرموك – الأردن	الأردن
د على عبد الهادى الكرخي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	العراق
د ندى ناجى	جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس	المغرب
ا.م.د. خطاب محمد أحمد	كلية الآداب – قسم ترجمة - جامعة تكريت	العراق
د سامية مختار محمد شهبو	جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل	السعودية
د سرمد جاسم محمد الخزرجي	جامعة تكريت	العراق
د محمود أحمد لطفي	جامعة الوادي الجديد	جمهورية مصر العربية
د هشام بوخاري	جامعة برج بوعريريج	الجزائر

أ. م.د نورس أحمد كاظم الموسوي	جامعة الفرات الأوسط التقنية الكلية الإدارية	العراق
د مجيدي الشرقاوي	جامعة محمد الخامس	المغرب
د أحمد محمد عبدالله	كلية الشريعة والقانون-جامعة أبين	اليمن
د نجاة الصباح	أكاديمية طنجة تطوان الحسيمية	المغرب
د دالين الإبراهيم	جامعة دمشق	سوريا
د محمد أحمد زكريا	كلية الحقوق جامعة الأزهر.غزة	مصر

أقسام المجلة:

.1قسم دراسات وأبحاث

يخصص لعرض دراسات وأبحاث علمية يقدمها باحثون وأساتذة مهتمون بمواضيع المجلة. قد تكون هذه الابحاث ذات طابع نظري أو دراسة حالة وتجارب دولية...الخ. يكون حجم الدراسة ما بين 5000 إلى 7000 كلمة.

.2ملف العدد

قد تخصص المجلة في كل عدد ملفا يسلط الضوء على قضية معينة أو موضوعا بعينه، ينسجم مع اهتمامات المجلة. يتراوح حجم الدراسة في هذا القسم ما بين 5000 إلى 7000 ألاف كلمة.

.3قسم ترجمات

يخصص هذا القسم لعرض ترجمة نصوص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، بغرض أن يستفيد منها القارئ العربي. يشترط أن يكون النص منسجما مع مواضيع المجلة،ولا يتجاوز 20 صفحة.

.4قسم تقارير ومؤشرات

يخصص هذا القسم لعرض وتحليل أهم التقارير والمؤشرات العالمية والقطرية ذات العلاقة بالجماعات المسلحة والتطرف مثل مؤشر الإرهاب العالمي، مؤشر السلام العالمي، مؤشر الصراع والعنف السياسي. يكون حجم الورقة العلمية في هذا القسم في حدود 3000 كلمة.

.5قسم مراجعات وعروض كتب:

يخصص لعرض ملخصات وقراءات نقدية ومراجعات يعدها باحثون متخصصون حول كتب منشورة في موضوع الجماعات المسلحة والتطرف والعنف والإرهاب العالمي ..الخ. يكون حجم الملخص في حدود 3000 كلمة، أما حجم المراجعة النقدية فيتراوح بين 3000 إلى 4000 كلمة.

.6قسم ندوات ومؤتمرات علمية:

يخصص لعرض تقرير عرض تقرير حول أنشطة وفعاليات مؤتمر علمي أو ندوة علمية حول موضوعات الجماعات المسلحة والتطرف. يكون حجم التقرير في حدود 3000 كلمة.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو لدى أي جهة أخرى .
2. تنشر الأبحاث باللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديمية والأمانة العلمية.
3. يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنجليزية.
4. تنشر المجلة الأبحاث التي تتعلق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.
5. تهتم المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتبعة في المجلة. كما تخصص المجلة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللغة العربية، شرط أن يكون للمركز الديمقراطي العربي حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتم المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علمية أو مؤشرات تتعلق بمجال اهتمام المجلة مثل: مؤشر الإرهاب العالمي. على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.
6. يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:

- عنوان المقال باللغتين العربية والإنجليزية، اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخص باللغتين العربية والانجليزية بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع كلمات باللغتين العربية والانجليزية.
- يتضمن البحث (مقدمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكالية البحثية بدقة، مع ذكر أهمية الموضوع، وصياغة الفرضية العلمية، ووضع إطار مفاهيمي ومنهجي للموضوع والمقاربات النظرية له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميين في إعداد البحث.
- يجب اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)بما يتعلق بالتوثيق.

0. تتم كتابة البحث في ملف وورد على قياس ، (A4) حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
1. كل بحث أو دراسة:

- يخضع لتحكيم سري من طرف محكمين ينتمون إلى اللجنة العلمية للمجلة وتلزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولوية في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعية تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.

Journal Sections:

1. **Studies and Research Department:**

It is devoted to displaying scientific studies and research presented by researchers and professors interested in the magazine's topics. This research may be theoretical, a case study, based on international experiences, etc. The size of the study is between 5,000 and 7,000 words.

2. **issue topic**

The magazine may allocate in each issue a file that sheds light on a specific issue or topic, consistent with the magazine's interests. The size of the study in this section ranges from 5,000 to 7,000 words.

3. **Translations section**

This section is devoted to presenting the translation of texts from foreign languages into Arabic for the Arab reader's benefit. The text must be consistent with the topics of the journal and not exceed 20 pages.

4. **Reports and Indicators Section:**

This section is devoted to presenting and analyzing the most important global and country reports and indicators related to armed groups and extremism, such as the Global Terrorism Index, the Global Peace Index, and the Conflict and Political Violence Index. The size of the scientific paper in this section is within the limits of 3000 words.

5. **Book Reviews and Offers Section:**

It is devoted to presenting summaries, critical readings, and reviews prepared by specialized researchers on books published on the subjects of armed groups, extremism, violence, global terrorism, etc. The size of the abstract is 3000 words, while the size of the critical review ranges from 3000 to 4000 words.

6. **The section on seminars and scientific conferences:**

It is devoted to presenting a report. presenting a report on the activities and events of a scientific conference or symposium on the issues of armed groups and extremism. The size of the report is 3000 words.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلّة، وألاّ يكون قد نُشر جزئيّاً أو كليّاً في أيّ وسيلة نشر إلكترونيّة أو ورقيّة، أو لدى أيّ جهة أخرى.

2. تنشر الأبحاث باللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة واللّغة الفرنسيّة، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديميّة والأمانة العلميّة.

3. يرفق البحث بالسيرة العلميّة للباحث باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة.

4. تنشر المجلّة الأبحاث التي تتعلّق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.

5. تهتمّ المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللّغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتّبعة في المجلّة. كما تخصّص المجلّة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللّغة العربيّة، شرط أن يكون للمركز الديمقراطيّ العربيّ حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتمّ المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علميّة أو مؤشرات تتعلّق بمجال اهتمام المجلّة مثل: مؤشّر الإرهاب العالميّ. على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.

6. يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:

- عنوان المقال باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة، اسم ولقب الباحث باللغتيّن العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخّص باللّغتين العربيّة والانجليزيّة بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحيّة لا تقلّ عن أربع كلمات باللغتين العربيّة والانجليزيّة.
- يتضمن البحث (مقدّمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكاليّة البحثيّة بدقّة، مع ذكر أهميّة الموضوع، وصياغة الفرضيّة العلميّة، ووضع إطار مفاهيميّ ومنهجيّ للموضوع والمقاربات النظريّة له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميين في إعداد البحث.
- يجب اتبّاع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاصّ بالجمعيّة الأمريكيّة لعلم النفس (APA) بما يتعلّق بالتوثيق.
- تتمّ كتابة البحث في ملف وورد على قياس(4A) ، حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
- كلّ بحث أو دراسة:
- يخضع لتحكيم سريّ من طرف محكمين ينتمون إلى اللّجنة العلميّة للمجلّة وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولويّة في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعيّة تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.
- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن الأبحاث والمقالات التي تنشرها، ولا تتلقى أيّ مقابل ماليّ لنشر الأبحاث العلميّة.
- تعبّر المضامين الواردة في الأبحاث عن أراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن أراء المجلّة أو اتّجاهات يتبناها المركز الديمقراطيّ العربيّ. كما ترفض المجلة نشر أيّ مادة علميّة تمسّ بالأخلاقيّات أو الأديان أو المعتقدات أو كرامة الأشخاص أو تشيد بالتطرف والعنف.
- يرسل البحث على شكل ملف وورد، إلى البريد الإلكتروني:j.extremism@democraticac.de

Submission guidelines:

1. The research paper must be original, written specifically for the magazine, and never been published in whole or in part in any physical and/or electronic publication and/or platform.

2. Research papers may be submitted in Arabic, English, or French language, and findings must be communicated as clear as possible while adhering to the highest academic standards and best practices of scientific integrity.

3. The research should be accompanied by a brief biography of the author in both Arabic and English.

4. Only research papers related to the field of interest of the magazine will be accepted, must.

5. The research paper should adopt the following format guidelines:

• Title of the article, first and last name of the author, professional title, highest degree achieved, affiliated institution, and e-mail, in both Arabic and English.

• A minimum of 5000 and maximum of 7000 words (including references, tables, figures, and appendices), in addition to a summary of 150 to 200 words, and at least four keywords, all in Arabic and English.

• The research is written in a Word file in page size (A4) and font Times New Roman size 14.

• The structure must include the following manner: introduction, body, and conclusion.

• The research question and problem, theoretical framework, hypothesis, methodology and relevance must be clearly stated, and must display a mastering of scientific analysis.

• The requirements and standards in the American Psychological Association's (APA) Publication Guidelines for documentation must be followed.

• All submissions must be sent via e-mail to j.extremism@democraticac.de

6. All submissions may be subject to:

• blind peer review by referees belonging to the journal's scientific committee and editorial board

• a reply to inform the researcher one of the following: publication, deferred publication pending review of comments, or rejection.

• automatic rejection when found in violation of publishing guidelines.

• deferred publication due to objective considerations related to quality and scientific originality.

• no financial rewards.

7. The magazine accepts books reviews about books related to the field of interest and published in any language, range between 3000 - 4000 words.

8. Also, the magazine accepts translations of research that falls within the field of interest, published in a language other than Arabic (if the Arab Democratic Center is granted copyright and translation rights).

9. More, the magazine is interested in publishing analysis of reports, seminars or indexes related to the magazine's field of interest, e.g. The Global Terrorism Index. The submission should not exceed 3000 words.

10. The journal is not responsible for the contents of the article of the opinions expressed by the author(s), and the research published does not reflect the opinion of the magazine or those of the Arab Democratic Center.

11. The magazine also refuses to publish any scientific material that harms ethics, religions, beliefs, the dignity of people, or praises extremism and violence.

فهرس المحتويات

الباحث	عنوان المقال	الصفحة
د.عصام نظام عيروط	كلمة العدد	١٢
د.ياسمين صلاح عبد الرحمن	التحليل الشبكي للحسابات الداعمة التطرف والإرهاب على مو اقع التواصل الاجتماعي	١٣
سومية عيادي	المبادرة الأطلسية المغربية: التحديات والاستر اتيجيات	٣٢
أحمد شهلي	جدلية الديني والسياسي: من الجوهر الفكري إلى المضمون السياسي في أشكال العلاقة بين التأثيروالتأثر	٤٢
منية غلمات أسماء بلخو	**Students' Perspectives on Soft Skills Development in Moroccan Higher Education Institutions with Regulated Access**	٦٢
د. هشام خلوق	النظام الدولي ومستقبل المواطنة العالمية	٨٠
محمد يحي عيايدة	العنف في بيئة العمل الجماعية: بين النزاعات وآليات التسوية	٩٢
د. كرم عبد المنعم حامد محمد	الانحرافات الجنسية ما بين إشكاليات الحقوق والحريات وسبل المواجهة	١٠٦

كلمة العدد

يطيب لنا في مجلة قضايا التّطرف والجماعات المُسلحة أن نضع بين أيديكم العدد الواحد والعشرون من المجلة، وقد جاء هذا العدد ليحمل دراسات علمية متنوعة ضمن اختصاص المجلة شارك في تحكيمها ثُلّة من الباحثين الخبراء في مجال قضايا التطرف من مختلف جامعات الوطن العربي، وبإشراف مباشر من رئيس المركز العربي الديمقراطي أ.عمار شرعان.

مجلة قضايا التّطرف والجماعات المسلحة هي مجلة علمية دولية مُحَكّمة تصدر في ألمانيا-برلين من خلال المركز العربي الديمقراطي باللغتين العربية والإنجليزية كل ثلاثة شهور. تُعنى بِنشر دِراسات وأبحاث حَول قضايا التّطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المُسلحة في مختلف مناطق العالم، وتَرتبط هذه المجلة بِمجالات بَحثية وفُروع عِلمية مُتعددة تَنحصر ضمن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات العَلاقة بِدراسة الإيديولوجيات المُتطرفة ونشاط الجماعات المُسلحة، وأبرز هذه الفروع: العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، والقانون، وعِلم الاجتماع، وعِلم النفس، والفَلسفة، والإعلام، والاقتصاد السّياسي، والفكر الإسلامي، والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى التاريخ.

تُعتبر هذه المجلة من المجلات الرائدة والمتخصصة في موضوع التّطرف السّياسي العَنيف الذي تُمارسه الجماعات المُسلحة في على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي على حد سوا. إنّ إصدار "مجلة قَضايا التطرف والجَماعات المُسلحة" سيفتح أبواباً أمام الباحثين والمتخصصين لنشر أبحاثهم العلمية المتعلقة بظاهرة التّطرف والأيديولوجيات المتطرفة، من حَيث خلفياتها التّاريخية والسّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنّفسية والدينية والإيديولوجية، وكذلك دراسة الجماعات المُسلحة التي تأخذ عدّة أشكال أصولية ودينية، منها الجَماعات الانفصالية والمُتمردة، والجَماعات العرقية والإثنية، وأيضاً أبعاد التطرف الفكري، والأيديولوجي، والسِياسي، والديني، والاقتصادي، والعِلماني، ..إلخ).

كما تَهدف المجلة إلى البحث والتقصي في أسبابِ تصاعد نَشاط الجماعات المُسلحة والتيّارات المُتطرفة في الدول المختلفة على اختلاف أنماطها، ديمقراطية أو تسلّطية، مُتطورة أو متخلفة. ومن المواضيع التي تُركز عليها المجلة وتشجع على الكتابة فيها بهدف نَشرها هي المواضيع التي تتعلق بالتّطرف والجماعات المُسلحة، هذا وتستند المجلة في عملها إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النّشر وإلى لائِحة داخلية تُنظم آليات التحكيم، كما تعتمد المجلة في اختيار مُحتويات أعدادها المواصفات الشّكلية والموضوعية للمجلات الدّولية المحكّمة.

وفي النهاية نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في صدور هذا العدد بأبحاثه الرصينة المتميزة، خاصة اللجنة العلمية والاستشارية وهيئة التحرير للمجلة والتي تُمثل الدعامة الأساسية للمجلة ولها الدور الأكبر في استمرارها نحو الرقي والتميز.

دعصام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

التحليل الشبكي للحسابات الداعمة التطرف والإرهاب على مو اقع التواصل الاجتماعي

Network Analysis of Pro-Extremism and Terrorism Accounts on Social Media

د.ياسمين صلاح عبد الرحمن

المدرس بقسم الصحافة - كلية الإعلام- جامعة القاهرة

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحليل الشبكات التابعة للحسابات والقنوات الداعمة للتطرف والإرهاب، وذلك للوصول إلى فهم أعمق لطبيعة التفاعل والتواصل داخل هذه الحسابات الداعمة للإرهاب والتطرف وتوظيفها لمواقع الشبكات الاجتماعية في ترويج أفكارها، واعتمدت الدراسة على أداة التحليل الشبكي Social network Analysis بالتطبيق على عينة من القنوات والحسابات الداعمة للإرهاب على موقعي "تليجرام" و"X موقع تويتر سابقاً"، خلال الفترة من ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢ وحتى ١ يناير ٢٠٢٣، حيث تم سحب البيانات باستخدام برنامج NodeXL وتم إجراء التحليل الشبكي باستخدام برنامج Gephi ، وتوصلت الدراسة إلى أن أداة التحليل الشبكي ساعدت على فهم طبيعة وديناميكية التفاعل في الشبكات الداعمة للتطرف والإرهاب على موقعي تويتر وتليجرام، حيث ساعدت على التعرف على العُقد الأكثر تأثيراً داخل الشبكة، وحجم الشبكات مقارنةً بغيرها، كما أتاحت أيضاً تحديد التوزيع الجغرافي لأعضاء تلك الشبكات.

الكلمات المفتاحية: التحليل الشبكي – مواقع التواصل الاجتماعي – الإرهاب – التطرف – برنامج نود إكسيل NodeXL

Abstract:

The study aimed to analyze the networks of accounts and channels that support extremism and terrorism on social media, to reach a deeper understanding of the nature of interaction and communication within these accounts that support terrorism and extremism and their use of social networks to promote their ideas. The study used Social Network Analysis SNA tool by applying it to a sample of the supporting channels and accounts of terrorist organizations on “Telegram” and “Twitter”, during the period from October 30, 2022, until January 1, 2023. Data was extracted using the NodeXL program and network analysis was conducted using Gephi program. The study concluded that the network analysis tool helped to understand the nature and dynamics of interaction in the networks supporting extremism and terrorism on Twitter and Telegram, it helped also to identify the most influential nodes within the network, and the size of the networks compared to others, and it also made it possible to determine the geographical distribution of the members of those networks.

Keywords: Social Network Analysis – Social Networks – Terrorism – Extremism - NodeXL

مقدمة:

أصبح الإرهاب من الظواهر المنتشرة في العالم الآن، وتتزايد خطورتها وتهديدها للأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي، وتتعاظم خطورة تلك الظاهرة في ظل التكنولوجيا الحديثة التي أتاحت انتشار أي نوع من الأفكار بدون تفرقة بين الأفكار الإيجابية والسلبية، حيث استطاعت التنظيمات الإرهابية والمتطرفة توظيف مواقع التواصل الاجتماعي لنشر أفكارها واستقطاب المؤيدين والمتعاطفين معها، فكانت هذه المواقع منصات مثالية لتلك التنظيمات خاصة في ظل حرية الرأي والتعبير التي تتمتع بها مواقع التواصل الاجتماعي. لذا كان من المهم تناول الشبكات الداعمة للإرهاب والتطرف بالتحليل والدراسة للوصول إلى فهم لطبيعة هذه الشبكات وكيفية تداول المعلومات بداخلها، وكيف تتطور الشبكات وتتكيف مع المتغيرات السياسية والدولية.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة الدراسة في تحليل شبكات الحسابات والقنوات الداعمة للإرهاب والتطرف، وذلك باستخدام أداة التحليل الشبكي، حيث إن التحليل الشبكي يعد أداة مفيدة لدراسة الشبكات الداعمة للإرهاب والتطرف على مواقع التواصل الاجتماعي، فالتحليل الشبكي يستطيع أن يوفر معلومات عن خصائص التنظيمات الداعمة للإرهاب والتطرف وكيفية استقطاب الأعضاء الجدد وكيف تتطور تلك التنظيمات وكيف ينشرون أفكارهم.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها في ضوء عدة اعتبارات، نوجزها فيما يلي:

- نظراً لكون الإرهاب من أكثر القضايا التي تهدد العالم حالياً، تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وخطورة ظاهرة الإرهاب واستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية في نشر الأفكار المتطرفة المختلفة وتجنيد المستخدمين من المتعاطفين مع هذه الأفكار وتدعيمها لديهم، لذا كان لابد من دراسة تلك الظاهرة.
- يعتبر تحليل الشبكات المكونة للحسابات والصفحات التي تتعاطف مع الإرهاب وتنشر أفكاراً داعمة له وذلك بالتطبيق على موقعي "X/ تويتر سابقاً" و"تليجرام" من الأدوات البحثية الحديثة والتي ينبغي تطبيقها في الدراسات الإعلامية، وذلك للخروج بنتائج أكثر دقة وعمقاً فيما يتعلق بظاهرة الإرهاب.
- تعد ظاهرة الإرهاب من أهم القضايا المطروحة في مصر، والتي تهدد حالة الأمن والاستقرار، خاصة بعد ثورة ٣٠ يونيو وما لحقها من ظهور تنظيمات إرهابية عديدة نفذت عمليات إرهابية في سيناء وغيرها من مناطق الجمهورية، لذلك كان من المهم تناول تلك الظاهرة بالدراسة، والبحث في هوية التنظيمات الإرهابية وتواجدها عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكيفية توظيفها لتلك الشبكات لدعم أفكارها وتنظيم عملياتها الإرهابية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل الشبكات التابعة للحسابات والقنوات الداعمة للتطرف والإرهاب، وصولاً إلى فهم أعمق لطبيعة التفاعل والتواصل داخل هذه الحسابات الداعمة للإرهاب والتطرف وتوظيفها لمواقع الشبكات الاجتماعية في ترويج أفكارها، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:

١- تمثيل بيانات الشبكات للحسابات والصفحات الإرهابية التي تتناولها الدراسة في موقعي "X" و"تليجرام" وذلك من خلال إيجاد رسوم توضيحية لها.

٢- تحديد عدد العقد والروابط الموجودة في كل شبكة من الشبكات التي تتناولها الدراسة وقياس قُطر هذه الشبكات.

٣- حساب متوسط طول المسار Average path length في الشبكات التي تتناولها الدراسة في كل من موقعي تويتر وتليجرام.
٤- حساب درجة مركزية التقارب Closeness centrality في الشبكات الخاصة بموقعي "X وتليجرام" التي تتناولها الدراسة.
٥- حساب مقياس المركزية البينية Betweenness Centrality في الشبكات الخاصة بكل من حسابات تويتر وتليجرام عينة الدراسة.
٦- حساب درجة النمطية Modularity class وتحديد عدد المجموعات المكونة للشبكات التي تتناولها الدارسة.
٧- حساب كثافة الشبكة وتحديد قُطر الشبكة لحسابات تويتر وتليجرام عينة الدراسة.
٨- تحديد توزيع العينة وفقاً للموقع الجغرافي الذي يتواجدون فيه في شبكات حسابات موقع X عينة الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

يتمثل التساؤل الرئيس للدراسة في: "ما طبيعة الشبكات التابعة للحسابات والقنوات الداعمة للتطرف والإرهاب على موقعي X وتليجرام؟"، ويندرج تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

١- ما هو شكل الشبكات للحسابات والصفحات الإرهابية التي تتناولها الدراسة في موقعي "X" و"تليجرام"؟
٢- كم عدد العقد والروابط الموجودة في كل شبكة من الشبكات التي تتناولها الدراسة وكم قُطر هذه الشبكات؟
٣- ما قيمة متوسط طول المسار Average path length في الشبكات التي تتناولها الدراسة في كل من موقعي تويتر وتليجرام؟
٤- كم قيمة مركزية التقارب Closeness centrality في الشبكات الخاصة بموقعي "X وتليجرام" التي تتناولها الدراسة؟
٥- كم قيمة المركزية البينية Betweenness Centrality في الشبكات الخاصة بكل من حسابات X وتليجرام عينة الدراسة؟
٦- كم قيمة درجة النمطية Modularity class وكم عدد المجموعات المكونة للشبكات التي تتناولها الدارسة؟
٧- حساب كثافة الشبكة وتحديد قُطر الشبكة لحسابات X وتليجرام عينة الدراسة.
٨- ما هو توزيع العينة وفقاً للموقع الجغرافي الذي يتواجدون فيه في شبكات حسابات موقع X عينة الدراسة؟

الدراسات السابقة:

من خلال مسح التراث العلمي المرتبط بموضوع الدراسة؛ وهو التحليل الشبكي للحسابات والقنوات الداعمة للتطرف والإرهاب في مواقع التواصل الاجتماعي، تم رصد مجموعة من الدراسات العلمية العربية والأجنبية ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة، وهي كالتالي:

١- **دراسة (Baele & Brace: 2025) بعنوان: "تحليل الشبكات الاجتماعية الدلالية للأنظمة البيئية المتطرفة والإرهابية على الإنترنت":** اقترحت هذه الورقة استكمال أساليب رسم الخرائط القياسية القائمة على روابط عناوين URL الخارجية، والتي تُستخدم عادةً ولكنها تُعاني من عدة عيوب جوهرية، بتحليل الشبكات الاجتماعية الدلالية. بتكييف مبادئ الشبكات الاجتماعية الدلالية ثنائية العقد مع خصوصيات الاتصالات الرقمية المتطرفة والإرهابية، وطرحت الورقة طريقة بسيطة وفعّالة لإنشاء شبكات إعلامية قائمة على التقارب الأيديولوجي أو الموضوعي بدلاً من روابط عناوين URL. حيث استخدمت ثلاث مجموعات بيانات بأحجام وطبيعة مختلفة (مواقع إلكترونية فرنسية يمينية متطرفة، ومواقع إلكترونية بريطانية يمينية متطرفة، وقنوات تيليجرام أمريكية يمينية متطرفة) لمقارنة الشبكات التقليدية القائمة على عناوين URL بالشبكات الاجتماعية الدلالية، موضحين كيف تتجاوز الأخيرة عيوب الأولى وتوفر مزايا كبيرة في تصميمات البحث متعددة الأساليب. كشف هذا التحقق التجريبي من صحة اقتراحها المنهجي عن عدة ملاحظات جديدة تتعلق بالنظام البيئي الرقمي الغربي المعاصر لليمين المتطرف، مُسلّطًا الضوء على خصوصيات وقواسم مشتركة بين متغيراته الفرنسية والبريطانية والأمريكية.

٢- **دراسة (Chua: 2024, P.410) بعنوان: "تطبيق تحليل الشبكات الاجتماعية على المجتمعات المتطرفة على الإنترنت"**: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عملية التطرف الإلكتروني باستخدام نظرية التعلم الاجتماعي وتحليل الشبكات الاجتماعية. مما يسمح بتقييم تأثير التفاعلات الإلكترونية مع أعضاء المنتديات على عملية التطرف. أظهرت النتائج دعماً قوياً للارتباط التفاضلي والتعزيز التفاضلي، لكنها أظهرت إمكانية وجود آليات أخرى، مثل التطرف الذاتي. تُسلّط نتائج الدراسة الضوء على الحاجة إلى دمج النظريات، وإدراج ارتباط الأقران عبر الإنترنت، والتكرار لمعالجة ظاهرة التطرف الإلكتروني المعقدة.

٣- **دراسة (Mishra: 2023, p.125) بعنوان: "توقع الهجمات الإرهابية استنادًا إلى توقع السلاسل الزمنية لبيانات تويتر"**: استخدمت مجموعة بيانات خاصة بتغريدات داعش لأغراض التدريب والتنبؤ، تضمنت ١٧٤١٠ تغريدة من أكثر من ١٠٠ من المعجبين بداعش من جميع أنحاء العالم منذ هجمات باريس في نوفمبر ٢٠١٥. تتضمن مجموعة البيانات: (الاسم- اسم المستخدم- الوصف- الموقع- عدد المتابعين وقت نشر التغريدة- عدد حالات المستخدم عندما تم نشر التغريدة- التاريخ والطابع الزمني للتغريدة- التغريدة نفسها) بهدف الكشف عن من يتحدث إلى من وتم استخدام تحليل الشبكة الاجتماعية لمعرفة اللاعبين المهمين في الشبكة، وخلصت الدراسة إلى أن تحليل بيانات Twitter وتنبؤ السلاسل الزمنية بناءً على هذا التحليل قد يكون مفيدًا في التنبؤ بالحوادث المتعلقة بالإرهاب.

٤- **دراسة (Tulga: 2022, P.13) بعنوان: "تحليل الشبكات الإرهابية ذات الشبكات المعقدة"**: تركز هذه الدراسة على بنية وسلوك واتصالات وشبكات علاقات المتعاطفين الأتراك مع تنظيم داعش، من خلال تحليلها في أربع خطوات تحليلية رئيسية، هي: فحص الخصائص الأساسية، والهياكل، والسلوكيات، وشبكات العلاقات لـ ٢٠٧٩ من المتعاطفين الأتراك مع داعش، وأظهرت النتائج أن المتعاطفين الأتراك مع داعش تبعهم في الغالب من ١ إلى ٩٩ مستخدمًا، واستنتجت أن المتعاطفين الأتراك مع داعش ليس لديهم بنية متجانسة على تويتر، وأن بعض المجموعات الصغيرة تدعم داعش على X/ تويتر سابقاً، كما أظهرت النتائج أن المتعاطفين الأتراك مع داعش يتخذون إجراءات نتيجة لهجمات داعش في العالم وليس في تركيا. ومع ذلك، فإن العلاقة بين هجمات داعش في جميع أنحاء العالم وتواريخ التغريدات تظهر أن الهجمات في جميع أنحاء العالم ليست العوامل الوحيدة التي تحفز المتعاطفين.

٥- **دراسة (Tawadros: 2020, p.141) بعنوان: "رسم خرائط الجماعات الإرهابية باستخدام تحليل الشبكة: دراسة حالة مصر"**: هدفت إلى فهم الديناميات الأساسية للمنظمات التي تقف وراء الهجمات الإرهابية، والبحث في ديناميات المنظمات الإرهابية فيما يتعلق ببعضها البعض لاكتشاف ما إذا كانت هناك أنماط مشتركة من الإرهاب بين المنظمات المختلفة، لتحقيق هذه الأهداف اقترح الباحث خوارزمية حسابية تستخرج البيانات من قاعدة بيانات الإرهاب العالمية (GTD)؛ يحسب مؤشرات التشابه بين الجماعات الإرهابية المختلفة؛ يولد ملف بيانات الشبكة من المؤشرات المحسوبة؛ وتطبيق تقنيات تحليل الشبكة على البيانات المستخرجة، وتتضمن الخوارزمية المقترحة تطبيق أكواد قواعد بيانات SQL لاستخراج البيانات، وبناء برنامج حاسوبي C # مخصص لحساب مؤشرات التشابه وإنشاء شبكات تشابه واستخدام برنامج GEPHI لتصور الشبكة التي تم إنشاؤها وحساب مقاييس الشبكة ومقاييسها، وبتطبيق الخوارزمية المقترحة على مصر، كشفت النتائج عن أنماط إرهابية مختلفة مشتركة بين الجماعات الإرهابية المختلفة.

٦- **دراسة (Alshehri: 2020, P.395) بعنوان: "تحليل الشبكات الإرهابية ذات الشبكات المعقدة"**: بعد الهجمات الإرهابية في عام ٢٠٠١، اهتمت هذه الدراسة بتحليل التقنيات والأساليب المختلفة المقترحة في هذا المجال وناقشت كيف تساعدنا الشبكة المعقدة في تحديد النقاط المهمة في شبكة الإرهاب، من خلال استخدام مقاييس تحليل الشبكة الاجتماعية (SNA) مثل (الدرجة degree، البينية betweenness، التقارب closeness) المركزية، وتطبيق التقنيات من مجال مختلف مثل نظرية اللعبة game theory، طريقة الشبكة التحليلية الضبابية Fuzzy Analytic Network، وأشارت الدراسة إلى مجموعة من التحديات المرتبطة بالشبكات

الإرهابية، منها: قد تكون الرسوم البيانية للشبكات الاجتماعية التي تصف المجموعات السرية غير مكتملة بسبب فقد الجهات الفاعلة (الرؤوس vertices) والروابط (الحواف edges) التي قد يفشل المحققون في الكشف عنها، أن الشبكات الإرهابية ليست ثابتة حيث يتم إضافة أعضاء جدد لتقوية المجموعة ويتم إزالة الأعضاء (القتل، القبض، الاختراق) مما يقلل من حجم المجموعة، إضافة إلى أنه نادرًا ما يصنع الإرهابيون صداقات خارج الدائرة الموثوقة لأن القضاء على العلاقات الممتدة للحدود يقلل من الرؤية في الشبكة وفرص التسرب خارج الشبكة.

٧- **دراسة (Milla et.al: 2020, P.3) بعنوان: "هل دور الأيديولوجيا مركزي في الشبكات الإرهابية؟ تحليل الشبكة الاجتماعية للجماعات الإرهابية الإندونيسية"**: هدفت إلى وصف كيفية تعامل قادة الجماعات مع روابطهم الاجتماعية مع الإرهابيين الجهاديين باستخدام تحليل الشبكات الاجتماعية، وتم جمع البيانات من خلال الوثائق والمقابلات من معتقلين إرهابيين متورطين في أنشطة إرهابية جهادية في إندونيسيا، وأظهرت الدراسة أن الثقة في العلاقات مع القادة العملياتيين تلعب دورًا مهمًا في الشبكات الاجتماعية الإرهابية، وبشكل أكثر تحديدًا، يمتلك القادة العملياتيون درجة أعلى من المركزية centrality والبينية betweenness مقارنة بالقادة الأيديولوجيين، ، وخلصت الدراسة إلى أن الجماعات الإرهابية تعمل في نظام خلية، لكنها أدت إلى اكتشاف جديد مفاده أن القادة الأيديولوجيين قد يلعبون تأثيرًا محدودًا أو غير مباشر في الشبكات العملياتية.

٨- **دراسة (Gupta et.al: 2019, P.165) بعنوان: "تحليل الشبكة الاجتماعية لمكافحة الإرهاب: هجمات باريس ٢٠١٥ نموذجًا"**: هزت سلسلة من الهجمات باريس في عام ٢٠١٥، وكانت هجمات منسقة جيدًا من قبل تنظيم داعش الإرهابي. انطلاقًا من ذلك قدمت هذه الدراسة تحليلاً معمقًا للهجمات، من خلال جمع البيانات عن الإرهابيين من الصحف والنشرات الإلكترونية. ثم تحويل البيانات المجمعة إلى شبكة تم إنشاؤها باستخدام مصفوفة مجاورة، كما تم أخذ قوة العلاقة بين الإرهابيين المتورطين في الاعتبار أثناء إنشاء الشبكة، ولجمع نظرة ثاقبة على هذه الشبكة، تم حساب مقاييس المركزية، وقدم هذا التحليل حقائق مثيرة للاهتمام مثل من كان الشخص (الأشخاص) الأكثر أهمية في الشبكة وإزالة أي شخص (أشخاص) من شأنه أن يشل الشبكة، وكانت المرحلة الأخيرة من هذه العملية عبارة عن تحليل Twitter لهجمات باريس بناءً على أربع كلمات رئيسية متعلقة بالهجوم، وكشف هذا كذلك عن بعض الحقائق التي لم يتم الإبلاغ عنها في الصحف الكبرى، كما قدمت الدراسة بعض الاستنتاجات والفهم للهجمات بعد تحليل متعمق للبيانات لهجمات باريس، وأشارت الدراسة إلى أنه يمكن لنظام الكشف المبكر أن يكتشف هجومًا بعد دقائق قليلة من وقوع أي هجوم بحيث يمكن تجنب أي تكرارات لاحقة أو معالجتها بالذكاء المكتسب.

٩- **دراسة (Milla et.al: 2019, P.2) بعنوان: "الكشف عن الجهاد في الشبكات الاجتماعية باستخدام تقنيات البيانات الضخمة المدعومة بالرسوم البيانية والتكتل الضبابي"**: هدفت إلى تحليل رسائل تويتر للكشف عن القادة الذين يدبرون شبكات إرهابية وأتباعهم، وتم اقتراح بنية البيانات الضخمة لتحليل الرسائل في الوقت الفعلي من أجل تصنيف المستخدمين وفقًا لمعايير مختلفة مثل مستوى النشاط والقدرة على التأثير على المستخدمين الآخرين ومحتويات رسائلهم، وتم استخدام الرسوم البيانية لتحليل كيفية انتشار الرسائل عبر الشبكة، وهذا يتضمن دراسة المتابعين بناءً على إعادة التغريد والتأثير العام على المستخدمين الآخرين، بعد ذلك،. كما تم تحليل الملفات الشخصية الناتجة التي تم اكتشافها تلقائيًا بواسطة النظام يدويًا، استخدمت الدراسة تقنيات المجموعات الضبابية للإشارة إلى هؤلاء المستخدمين الذين كانوا أكثر عرضة لأن يكونوا أكثر نشاطًا في المستقبل، وبالتالي يجب اتباعهم في الوقت المناسب للتحقق من سلوكهم، علاوة على ذلك، تتضمن تقنيات التحليل المقترحة خوارزمية غير خاضعة للإشراف، بحيث يمكن تطبيقها بشكل مستمر، وبالتالي يمكن استخدام نفس المنهجية لمراقبة المستخدمين الذين تم وضع علامة عليهم على أنهم غامضون.

١٠- **دراسة (Ze Li et.al: 2018, P.4) بعنوان: "التنبؤ بسلوك المجموعة الإرهابية من خلال التعرف على النمط القائم على التحويل المويجي"**: اقترحت إطارًا شاملاً يجمع بين تحليل الشبكة الاجتماعية وتحويل المويجات wavelet transform، ومدخل التعرف على الأنماط pattern recognition approach للتحقيق في الديناميكيات والتنبؤ في النهاية بسلوك هجوم الجماعة الإرهابية، واعتمدت الدراسة على تحليل الشبكات الاجتماعية لنمذجة المجموعة الإرهابية واستخراج السمات ذات الصلة بسلوكيات المجموعة. بعد ذلك، يتم التنبؤ بشبكات المجموعة (الميزات) والتحقق منها بشكل متبادل من جانبين، وبناءً على الشبكة المتوقعة، يتم التعرف على سلوك المجموعة بناءً على الارتباط بين الشبكة والسلوك، وأظهرت النتائج أن الإطار المقترح دقيق للغاية وله قيمة عملية في التنبؤ بسلوك الجماعات الإرهابية.

١١- **دراسة (C. Benigni: 2017) بعنوان: "التطرف عبر الإنترنت والمجتمعات التي تدعمه: اكتشاف المجتمع الداعم لداعش على تويتر"**: هدفت إلى تطوير أسلوب أو خوارزم Algorithm لتصنيف وتجميع الأطراف المتفاعلة داخل الشبكة الإرهابية، وذلك بهدف رصد المجتمعات المتطرفة في مواقع التواصل الاجتماعي، وطبقت الدراسة هذه الأداة على المستخدمين الداعمين لداعش على موقع تويتر والذين تنوعوا ما بين مقاتلين ومروّجين إعلاميين ومتعاطفين غير منتمين لأي جهة. وتم جمع البيانات من ما يزيد على ٢٢ ألف حساباً على موقع تويتر، وتطبيق أسلوب الخوارزم المقترح في رصد المجتمعات المتطرفة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج منها: أن البنية المعقدة والمتعددة العُقد Nodes في الشبكة على تويتر ساهمت في تطوير الخوارزم الذي تعتمد عليه الدراسة في التعرف على المجتمعات الداعمة لداعش عبر تويتر، كما أن رصد فئات من المجتمع المتطرف عبر تويتر يساهم في التعرف على أيديولجية وتأثير هؤلاء الأفراد وتحديد الأطراف الفاعلة وأدوارهم في الشبكة.

١٢- **دراسة (Berger& Perez: 2016) بعنوان: "عودة تنظيم داعش على موقع تويتر"**: هدفت إلى التعرف على تأثير قيام إدارة موقع تويتر بتعليق الحسابات الإرهابية والمروّجة للفكر المتطرف، وهل ساهم ذلك في الحد من تواجد الحسابات الإرهابية على "تويتر" أم لا، حيث قامت بتحليل مقاييس شبكة من داعمي داعش الناطقين باللغة الإنجليزية على موقع تويتر في الفترة من يونيو وحتى أكتوبر ٢٠١٥، وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج منها أن شبكة الحسابات التابعة لداعش على موقع تويتر منغلقة على نفسها للغاية، مما يعني أن أعضائها يتابعون ويتفاعلون مع بعضهم فقط. كما انخفض عدد الحسابات التي تم إطلاقها من سوريا والعراق بمرور الوقت خلال فترة الدراسة، والذي أرجعته الدراسة إلى سياسة تعليق الحسابات الإرهابية بالإضافة إلى عمليات تصفية رموز داعش في كل من سوريا والعراق. كما أثبتت الدراسة أن تعليق الحسابات الإرهابية من جانب إدارة موقع تويتر أدى إلى انخفاض كبير في أعداد متابعين تلك الحسابات حتى بعد إنشائهم لحسابات جديدة.

١٣- **دراسة (Carley & Benigni: 2016) بعنوان: "نحو فهم أعمق لمجموعات دعم الجهاد الإسلامي على موقع تويتر"**: هدفت إلى محاولة فهم الأساليب التي يدعم بها المستخدمون لموقع تويتر –من المتعاطفين مع الإرهاب-لمجموعات الجهاد الإسلامي، وحاولت الدراسة تطبيق منهجية جديدة لرصد ودراسة هذه المجموعات الداعمة للتهديدات عبر الإنترنت Online Threat-group-supporting communities (OTGSC)، حيث قام بتطبيق الدراسة مركز التحليل الحاسبي للأنظمة الاجتماعية والتنظيمية CASOS بجامعة كارنيجي ميلون الأمريكية، وتم تطبيق هذه الأداة على أكثر من ١٥ ألف مستخدم لموقع تويتر الذين يدعمون واحدةً أو أكثر من الجماعات الإسلامية المتطرفة المتورطة في الصراعات الدائرة في شمال سوريا والعراق، بهدف رصد وتحديد تلك المجموعات الداعمة للتطرف على موقع تويتر، وتسليط الضوء على المعلومات التي يمكن استخلاصها منها، وأظهرت الدراسة فاعلية الأداة المقترحة في كشف ومراقبة المجموعات الداعمة للإرهاب على موقع تويتر، ودورها في فهم بنية الدعم السلبي الذي تقدمه تلك المجموعات لنشر الدعاية المتطرفة. علاوة على ذلك، يمكن لهذه الأداة أن تسهل التعرف على تقنيات النشر المتطورة

المستخدمة في هذه المجموعات ومن ثم إخطار تعلم الجهات الأمنية المختصة لمواجهتهم ودحض انتشارهم عبر الإنترنت وعلى أرض الواقع.

١٤- **دراسة (Singh & Choudhary: 2015) بعنوان: "مسح لتحليل الشبكات الاجتماعية لمواجهة الإرهاب":** هدفت إلى تحديد أهمية توظيف التحليل الشبكي في دراسات الشبكات الداعمة للإرهابية، ورصد أهم المقاييس المستخدمة في إجراء التحليل الشبكي، كما أوضحت الورقة البحثية أبرز الطرق المستخدمة لجمع بيانات الشبكات الإرهابية سواء كانت متواجدة على الإنترنت Online أو غير متواجدة عليه Offline، وقدمت الورقة مقارنة بين الأدوات والبرامج المستخدمة في التحليل الشبكي وأوجه القوة والضعف لدى كل منها، وخلُصت الورقة إلى اعتبار التحليل الشبكي من أقوى الأدوات البحثية في دراسة الشبكات الإرهابية والإجرامية على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة وأنها تتيح العديد من المقاييس مثل درجة المركزية ودرجة تدفق المعلومات عبر الشبكة مما يمكن من التعرف على مراكز القوى داخل الشبكة الإرهابية وتحديد قائد هذه الشبكة، الأمر الذي بدوره يساعد على مواجهة هذه الشبكات الإرهابية.

١٥- **دراسة (صلاح: ٢٠١٤) بعنوان: "إستراتيجيات الاتصال في مو اقع الجماعات الإرهابية على شبكة الإنترنت":** سعت إلى التعرف على إستراتيجيات الاتصال التي تستخدمها الجماعات الإرهابية في مواقعها الإلكترونية، بما يشمل الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وبنية الاتصال التي تعتمد عليها، وخرائط الاهتمام في المضمون المطروح، والاستمالات الإقناعية المستخدمة، والجمهور المستهدف بالخطاب الإعلامي. واعتمدت الدراسة في منهجها على التحليل الكيفي للمضمون ومدخل التحليل الشبكي، وكشفت النتائج عن أن البنية الاتصالية التي تعتمد عليها الجماعات الإرهابية تستفيد من الانترنت في تحويلها إلى النمط اللامركزي في تبادل المعلومات، والاعتماد على شبكة اتصال مفتوحة ومعقدة التركيب. مما يرفع من درجة تعقيد وتخطيط العمليات الإرهابية. وتشمل أبرز فئات المحتوى المنشور: المواد الدعوية، والمواد الإخبارية والمواد التعليمية والتدريبية، كتب ودراسات، ومواد وثائقية، حوارات مفتوحة بين أعضاء المنتديات حول موضوعات محددة، وقصائد وإبداعات أدبية ترسخ فكر الجهاد.

١٦- **دراسة (M. Dudas: 2013) بعنوان: "تحليل شبكات الظلام على موقع تويتر":** سعت إلى تطبيق أداة حديثة في مجال تحليل شبكات الظلام Dark Network Analysis، وهي الشبكات المتصلة بالأعمال الإجرامية أو الإرهابية، والأداة التي طبقتها هذه الدراسة هي التحليل الديناميكي لشبكة تويتر Dynamic Twitter Network Analysis (DTNA)، والذي يتضمن تحليل المعلومات في الوقت الحقيقي لها على موقع تويتر، بالإضافة إلى المواقع الجغرافية المذكورة في التغريدات إلى جانب تخزين المعلومات لتحليلها على المدى الطويل. وتوصلت الدراسة إلى فعالية هذه الأداة في تمثيل البيانات في رسوم بيانية تتيح فهم ديناميكية شبكات الظلام، الأمر الذي يفيد الجهات الأمنية في مواجهة تلك الشبكات فيما بعد.

التعليق على الدراسات السابقة:

- خلصت أغلب هذه الدراسات إلى أن رصد والتحليل الشبكي للحسابات المرتبطة بالتنظيمات المتطرفة وداعميها عبر الشبكات الاجتماعية يساهم في التعرف على أيديولجية وتأثير هذه التنظيمات وتحديد الأطراف الفاعلة وأدوارهم في الشبكة، من خلال التعرف على مراكز القوى داخل الشبكة الإرهابية وتحديد قائد هذه الشبكة، الأمر الذي بدوره يساعد على مواجهة هذه الشبكات الإرهابية، وأن أدوات وبرامج التحليل الشبكي تلعب دوراً بالغ الأهمية في مواجهة التنظيمات الإرهابية على مواقع التواصل الاجتماعي إذا ما تم تطبيقها بشكل فعّال وموسّع، بل وذهبت بعض الدراسات إلى أن التحليل الشبكي باستخدام خوارزميات معينة يمكن أن يسهم في مساعدة الجهات الرسمية المنوطة بمحاربة الإرهاب في التنبؤ بالعمليات الإرهابية قبل وقوعها.

- كما نلاحظ عدم وجود دراسات عربية –باستثناء دراسة واحدة فقط أجرتها مها عبد المجيد صلاح (٢٠١٤)- تناولت التحليل الشبكي للحسابات الداعمة للإرهاب على مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يُعطي أهمية ودافع لإجراء الدراسة الحالية لسد الفجوة البحثية في هذا المجال.

الإطار المنهجي للدراسة:

نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية إلى البحوث أو الدراسات الوصفية Descriptive Study، حيث تهتم بتصوير وتحليل وتقويم خصائص ظاهرة معينة كمياً وكيفياً، وذلك من خلال تحليل شبكات الحسابات والقنوات الداعمة للإرهاب في موقعي الشبكات الاجتماعية (X وتليجرام).

المناهج المستخدمة:

تعتمد الدراسة على **منهج المسح** من خلال مسح الصفحات والحسابات الداعمة للإرهاب على موقعي الشبكات الاجتماعية "X" و"تليجرام". بالإضافة إلى **المدخل المقارن** بهدف المقارنة بين الحسابات والقنوات الداعمة للإرهاب في كل من موقعي X وتليجرام وفقاً لأهداف الدراسة.

أدوات جمع وتحليل البيانات:

فيما يتعلق بأدوات جمع وتحليل البيانات التي تعتمد عليها الدراسة، فهي تتمثل في:

أداة التحليل الشبكي Social Networks Analysis: وذلك من خلال تصوير الشبكات للحسابات والقنوات الداعمة للإرهاب والتطرف على موقعي "X وتليجرام"، وحساب عدد العقد والروابط المكونة لكل شبكة بالإضافة إلى قياس قُطر تلك الشبكات وحساب متوسط طول المسار والمركزية البينية ومركزية التقارب وكثافة وقُطر الشبكات ودرجة النمطية لتلك الشبكات. وتم جمع عينة التحليل الشبكي لعينة موقع X باستخدام برنامج NodeXL Pro وعينة موقع تليجرام من موقع Communalytic، وتم إجراء التحليل الشبكي باستخدام برنامج gephi.

الإطار الاجرائي للدراسة:

- **مجتمع الدراسة:**

يتمثل مجتمع الدراسة في موقعي الشبكات الاجتماعية "تليجرام" و"X".

- **عينة الدراسة:**

تتحدد عينة الدراسة في القنوات والحسابات الداعمة للإرهاب على موقعي "تليجرام" و"X"، خلال فترة الدراسة، مع العلم أن الباحثة اضطرت إلى استبعاد موقع فيس بوك –على الرغم من أهمية وانتشاره داخل مصر- بعد صعوبة سحب العينة الخاصة به نظراً لعدم سماح إدارة الموقع لبرامج التحليل الشبكي مثل NodeXL لسحب بيانات صفحات وحسابات فيس بوك إلا بعد الحصول على موافقة من موقع CrowdTangle التابع لإدارة فيس بوك، هو ما لم يتم من جانب إدارة الموقع.

نوع العينة: تم سحب العينة وفقاً لنوع العينة المُتاحة، نظراً لطبيعة الحسابات والقنوات الداعمة للتطرف والإرهاب المُعرضة للإغلاق من جانب إدارات المواقع بسبب اختراقها لسياسات تلك المنصات ونشرها محتوى مُحرض وداعم للتطرف والإرهاب.

وتتحدد عينة الدراسة كالتالي:

أولاً: موقع X/ تويتر سابقاً:

١- حسابات تابعة وداعمة لتنظيم داعش (٤٦ حساباً وعرض نتائج حساب واحد كنموذج).

٢- حسابات تابعة وداعمة للحوثيين (حساب عجمر الحوثي نموذجاً).

٣- حسابات تابعة وداعمة لجماعة الإخوان المسلمين (حساب الإخوان المسلمون أمل الأمة نموذجاً).

٤- حساب تابع وداعم لتيار الأمة (حساب محمود فتحي المؤسس نموذجاً).

٥- عينة من الوسوم المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية والمتطرفة عينة الدراسة وهي ٥ وسوم كالتالي: (عرض نتائج وسم #ال_سعود_بين_التكفير_والانحلال كنموذج).

ثانياً: موقع وتطبيق تليجرام:

- قناة جماعة الإخوان المسلمين.

وتم جمع العينة الخاصة بالتحليل الشبكي من كل تلك الحسابات والوسوم والقنوات في موقعي X وتليجرام. وقد تم تحديد التنظيمات الإرهابية لتحليل الحسابات الخاصة بها بناءً على القرارات المحلية والدولية لاعتبار هذه التنظيمات إرهابية.

- **الفترة الزمنية لإجراء الدراسة:**

تمتد الفترة الزمنية للدراسة من ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٢ وحتى ١ يناير ٢٠٢٣ تاريخ إجراء الدراسة التحليلية.

نتائج الدراسة:

أولاً: نتائج التحليل الشبكي لعينة الدراسة على موقع X/ تويتر سابقاً:

١- الحسابات الداعمة للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة:

- **حساب عجمر الحوثي @abohasansari2:** هو أحد الحسابات الداعمة للحوثيين، فاسم الحساب عجمر الحوثي بينما اسم المستخدم Username هو أبو حسن الأنصاري، وصورة الحساب هي صورة لحسين بدر الدين الحوثي (أحد زعماء الزيدية وقائد حركة الحوثيين)، وصورة الغلاف عبارة عن مسلحين يحملون أعلام بعض الدول العربية مثل اليمن ولبنان والعراق، وتم إنشاء الحساب في نوفمبر ٢٠٢٠، وعدد المتابعين ١٠٨٩ متابع، ويتابع الحساب ٩٣٥ حساباً آخر.

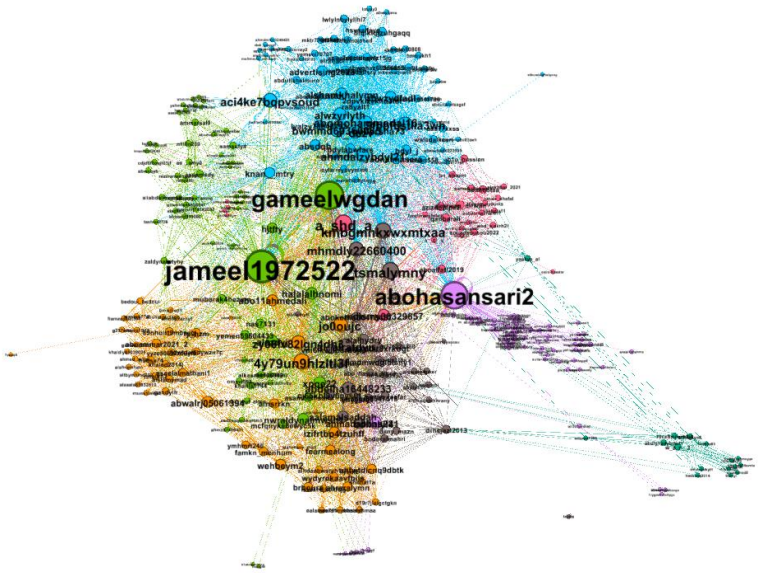

شكل ١ الشبكة الخاصة بحساب "عجمر الحوثي"

يتضح لنا من الصورة السابقة شكل الشبكة الخاصة بحساب "عجمر الحوثي"، وهي شبكة متوسطة الحجم بها عدد من العُقد المؤثرة مثل (@abohasanansari2) وهو صاحب الحساب، وحسابين آخرين هما (@gameelwgdan) و(@Jameen1972522)، وهذه الحسابات هي الأكثر تفاعلاً داخل الشبكة من حيث نشر المعلومات منها وإليها، نظراً لزيادة عدد الروابط المتصلة بينها وبين العقد الأخرى، كما هو موضح من شكل الشبكة.

جدول ١ نتائج التحليل الشبكي لحساب "عجمر الحوثي"

المقياس	النتيجة
عدد العقد	٣٤٥
عدد الروابط	٤٦٨٨
قطر الشبكة	٦
متوسط طول المسار	٤,٤٩
كثافة الشبكة	٠,٠٤
متوسط الدرجة المرجحة	٢٦,٣
درجة النمطية	٠,٣٧
عدد المجموعات في الشبكة	٦

يظهر الجدول السابق نتائج التحليل الشبكي لبيانات حساب "عجمر الحوثي"، حيث يقدر عدد العقد بـ٣٤٥ عقدة، وعدد الروابط ٤٦٨٨ رابطة، ونلاحظ أن عدد الروابط أكثر من عدد العقد بكثير، مما يشير إلى كبر حجم التفاعل بين العقد من خلال إعادة التغريد، حيث أن هذا الحساب وما يماثله يقوم بما يسمى بـ"الدعم" للحسابات الأخرى من خلال إعادة تغريد كافة التغريدات التي تنشرها الحسابات الأخرى التي يقوم بدعمها، ومتوسط الدرجة المرجحة ٢٦,٣، كما يتضح من الجدول أن قُطر الشبكة ٦، ومتوسط طول المسار ٤,٤٩، ودرجة النمطية ٠,٣٧، وعدد المجموعات الفرعية داخل الشبكة ٦ مجموعات.

وفيما يتعلق بتوزيع الحسابات داخل الشبكة الخاصة بالحساب وفقاً للموقع الجغرافي والدول التي يتواجدون بها، وذلك وفقاً للموقع الجغرافي الذي يكتبه المستخدم بنفسه أو يسمح بظهوره لغيره من المستخدمين، حيث نجد أن (اليمن باللغة الإنجليزية) هي الدولة الأعلى تواجداً من جانب المستخدمين داخل الشبكة بنسبة ٣٨,٨٪، واليمن بالعربية ١٠,٤٪ وصنعاء بنسبة ٤,٤٨٪ بما مجموعه ٥٣,٣٪، تليها العراق بنسبة ١,٤٩٪، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١,٤٩٪، ثم بعض الدول بنسب صغيرة مثل (شرم القاهرة بورسعيد) بنسبة ٠,٧٥٪، قطر بنسبة ٠,٧٥٪، وسوهاج مصر بنسبة ٠,٧٥٪، وبعض الأسماء المستعارة للموقع الجغرافي مثل (مقبرة الغزاة وعرين الأسود) بنسبة ٠,٧٥٪.

- **حساب محمود فتحي @MMFathy01 مؤسس تيار الأمة:**

الحساب الخاص بـ"محمود فتحي" مؤسس (تيار الأمة)، وللحساب أكثر من ١٤٢ ألف متابع، وهو يتابع ٨٥٣ حساب آخر، وموقعه الجغرافي تركيا، وتم إنشاء الحساب في نوفمبر ٢٠١١.وتوضح الصورة التالية شكل الشبكة الخاصة بالحساب، ويتضح لنا أن الشبكة كبيرة الحجم نسبياً، والشبكة منقسمة إلى عدة مجموعات فرعية متفاعلة، وعقد بسيطة طرفية متباعدة.

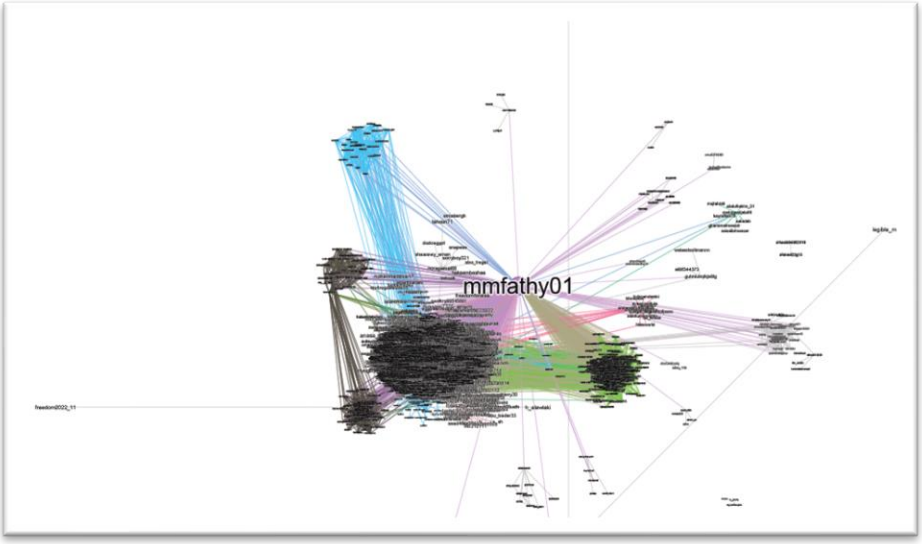

شكل ٢ الشبكة الخاصة بحساب "محمود فتحي"

ويوضح الجدول التالي إلى نتائج التحليل الشبكي لحساب "محمود فتحي"، فكان عدد العُقد ٧٢٠٠ عقدة، وعدد الروابط ١٤٥١٦ رابطة، وقُطر الشبكة ٨، ومتوسط طول المسار ٣,٤٦، وكثافة الشبكة قيمتها صفر، ومتوسط الدرجة المُرجحة ٦,٧، ودرجة النمطية ٠,٢٢، وعدد المجموعات الفرعية في الشبكة ١٢٧ مجموعة.

جدول ٢ نتائج التحليل الشبكي لحساب "محمود فتحي"

المقياس	النتيجة
عدد العقد	٧٢٠٠
عدد الروابط	١٤٥١٦
قطر الشبكة	٨
متوسط طول المسار	٣,٤٦
كثافة الشبكة	٠,٠٠
متوسط الدرجة المرجحة	٦,٧
درجة النمطية	٠,٢٢
عدد المجموعات في الشبكة	١٢٧

فيما يتعلق بتوزيع أعضاء الشبكة وفقاً لموقعهم الجغرافي، حيث كانت مصر (بمسمياتها ومدنها المختلفة) في المركز الأول بنسبة ٢٥,٩٪، ثم المملكة العربية السعودية (باللغتين العربية والإنجليزية) بنسبة ٢,٩٪، ثم اليمن بنسبة ٠,٨٪، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٠,٧٪، ثم تركيا بنسبة ١,٣٢٪، تليها لندن بنسبة ٠,٥٢٪، ثم فرنسا والجزائر والكويت وقطر بنسب متقاربة هي ٠,٤٨٪.

- **حساب الإخوان المسلمون أمل الأمة @ehkwan1928:**

هو الحساب الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين على موقع تويتر، وتم إنشاء الحساب في إبريل ٢٠٢١، ولدى الحساب ١٧ ألف و٨٠٠ متابع، بينما لا يتابع أي حساب آخر. وتُظهر الصورة التالية شكل الشبكة الخاصة بالحساب، حيث يتضح أن حجم الشبكة متوسط، والشبكة في الأساس عبارة عن مجموعة كبيرة ومجموعات فرعية أخرى صغيرة.

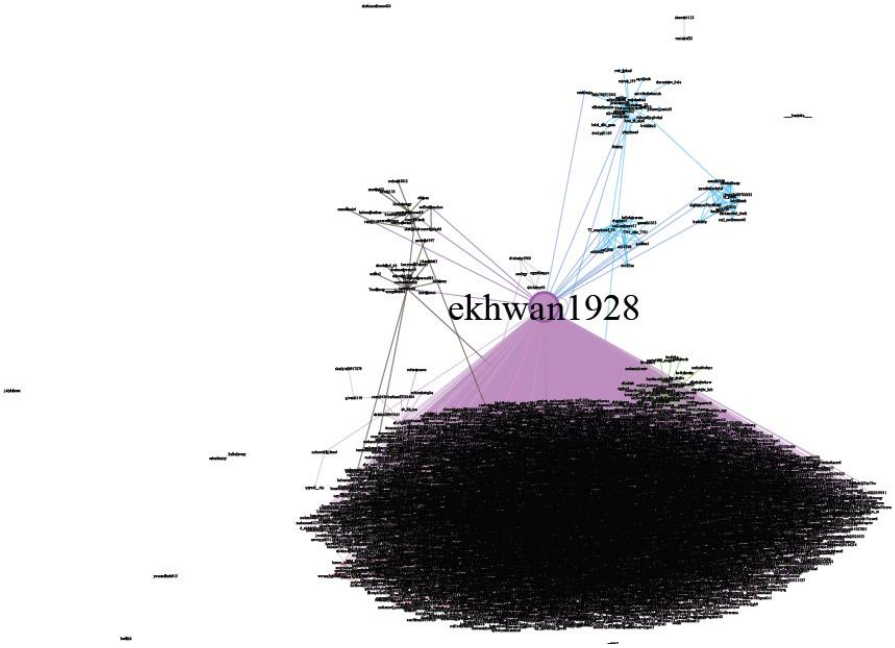

شكل ٣ الشبكة الخاصة بحساب "الإخوان المسلمون أمة الأمة"

جدول ٣ نتائج التحليل الشبكي لحساب "الإخوان المسلمون أمل الأمة"

المقياس	النتيجة
عدد العقد	٥١٠٣
عدد الروابط	٦٧٥٧
قطر الشبكة	١٦
متوسط طول المسار	٤,٤
كثافة الشبكة	٠,٠٠
متوسط الدرجة المرجحة	٨,٢
درجة النمطية	٠,٠٦
عدد المجموعات في الشبكة	١١٤

ويوضح الجدول السابق نتائج التحليل الشبكي لحساب "الإخوان المسلمون أمل الأمة"، حيث كان عدد العقد ٥١٠٣، وعدد الروابط ٦٧٥٧، وقطر الشبكة ١٦، ومتوسط طول المسار ٤,٤، وكثافة الشبكة قيمتها صفر، بينما متوسط الدرجة المرجحة ٨,٢، ودرجة النمطية ٠,٠٦، وعدد المجموعات الفرعية في الشبكة ١١٤ مجموعة

وفيما يتعلق بتوزيع أعضاء الشبكة الخاصة بالحساب وفقاً للموقع الجغرافي الذي يتواجدون فيه، وبعد جَمع النسب الخاصة بكل دولة(حيث أن الدولة الواحدة تظهر بأكثر من مسمى حسب اللغة المستخدمة واسم مدينة داخل نفس الدولة)، كانت مصر في المركز الأول بنسبة ٥٨,٥٪، ثم اليمن ٣,٨٪، ثم السعودية بنسبة ٢,٥٪، ثم الجزائر بنسبة ١,٦٪، ثم الكويت وتركيا وأمريكا بنسبة متساوية ٠,٥٣٪.

٢- الوسوم المرتبطة بالحسابات الداعمة للتطرف والإرهاب على موقع X/ تويتر سابقاً:

وسم #ال_سعود_بين_التكفير_والانحلال:

استخدمت بعض الحسابات الداعمة للتطرف والإرهاب هذا الوسم لكتابة التغريدات المعارضة للسعودية، والتي تقدم محتوى تحريضي ضد النظام السعودي، ولجأت بعض الجماعات الإرهابية للكتابة تحت هذا الوسم مثل الحوثيين وغيرهم.. وتوضح الصورة التالية نموذجاً لتغريدة تمت كتابتها تحت هذا الوسم، وهي عبارة عن صورة لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان وخلفية ملطخة بالدماء، ورمز الجمجمة، والصورة مصحوبة بعبارة (السعودية هي نظام قائم على القتل والاستبداد)، وحصلت التغريدة على ٦٠ إعجاباً، و٨ تعليقات، ٢٣ إعادة تغريد.

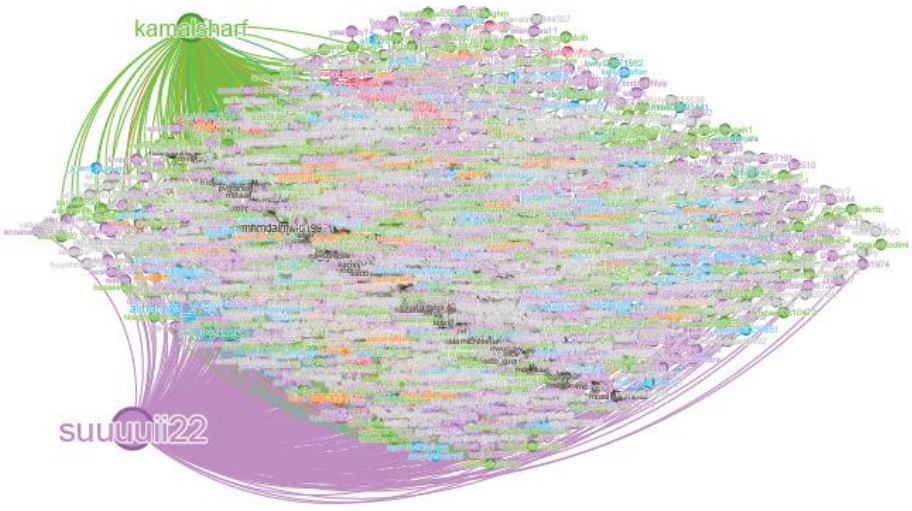

شكل ٤ الشبكة الخاصة بوسم (آل سعود بين التكفيروالانحلال)

وتوضح الصورة السابقة شكل الشبكة الخاصة بالوسم، ونلاحظ أنها شبكة متوسطة الحجم، وبها عقدتين رئيسيتين هما الأكثر تأثيراً داخل الشبكة، وهما العقدتين باسم (Kamal sharaf و Suuuii22).

جدول ٤ نتائج التحليل الشبكي لوسم (آل سعود بين التكفيروالانحلال)

المقياس	النتيجة
عدد العقد	١٢٢٧
عدد الروابط	١٣٢٧
قطر الشبكة	٤
متوسط طول المسار	١,٨
كثافة الشبكة	٠,٠٠١
متوسط الدرجة المرجحة	٢,٩
درجة النمطية	٠,٥٨
عدد المجموعات في الشبكة	١٩٦

ويعرض الجدول السابق نتائج التحليل الشبكي للوسم، حيث كان عدد العقد في الشبكة ١٢٢٧ عقدة، وعدد الروابط ١٣٢٧ رابطة، وقطر الشبكة ٤ ومتوسط طول المسار ١,٨، وكثافة الشبكة ٠,٠٠١، ومتوسط الدرجة المرجحة ٢,٩، ودرجة النمطية ٢,٩، وعدد المجموعات الفرعية في الشبكة ١٩٦ مجموعة.

وفيما يتعلق بتوزيع عناصر شبكة الوسم وفقاً للموقع الجغرافي الذي يتواجدون فيه، حيث كانت السعودية هي الأعلى تواجداً بنسبة ٢٥,٢٪، وهذا غير متوقع نظراً لكون الوسم معارض للسعودية، ثم اليمن بنسبة ١٠,٣٪، ثم البحرين بنسبة ٧,٤٪ ، ثم العراق بنسبة ٥,٨٪، ولبنان بنسبة ١,٢٪، وإيران بنسبة ٠,٧٪، ثم الإمارات والكويت وإنجلترا بنسبة ٠,٧٪ لكل منها.

ثانياً: قنوات موقع وتطبيق تليجرام:

قناة (جماعة الإخوان المسلمين):

تعتبر قناة جماعة الإخوان المسلمين المنصة الرسمية للجماعة على تطبيق تليجرام، حيث تقوم بنشر البيانات الرسمية الصادرة عن الجماعة وأخبار الجماعة، ومختلف أشكال المحتوى من نصوص وصور ومقاطع فيديو لنشر أفكار الجماعة، ويشترك في القناة ٥٩٤١ مستخدماً. وتم تصوير ورسم البيانات الخاصة بالقناة كالتالي:

الشبكة الدلالية الثنائية Two-mode semantic network:

والشبكة الدلالية الثنائية هي رسم بياني يصف التفاعلات بين نوعين من العقد، حيث يمثل أحد أنواع العقد الفواعل الاجتماعية ويمثل أنواع العقد الأخرى المفاهيم الدلالية. وعادةً ما يعني الاتصال بين الفاعل الاجتماعي والمفهوم الدلالي في هذه الشبكة شكلاً من أشكال المصادقة أو الارتباط أو الانتماء بين العقدتين[١]. وفي حالة شبكة قناة جماعة الإخوان المسلمين فإن نوعي العُقد هنا هما الحساب الخاص بالقناة والذي يقوم بنشر المحتوى والرسائل المختلفة على القناة، والنوع الآخر هو المحتوى النصي في الرسائل المنشورة ذاتها. وتوضح الصورة التالية شكل الشبكة الدلالية الثنائية الخاصة بالقناة، حيث أن مركز الشبكة هو العقدة الخاصة بالقناة، وباقي العقد عبارة عن النص الموجود في الرسائل المنشورة عبر القناة.

شكل ٥ الشبكة الدلالية الثنائية لقناة جماعة الإخوان المسلمين

جدول ٥ نتائج التحليل الشبكي للشبكة الدلالية الثنائية لقناة جماعة الإخوان المسلمين

المقياس	النتيجة
عدد العقد	٥٥
عدد الروابط	٥٤
قطر الشبكة	١
متوسط طول المسار	١,٠
كثافة الشبكة	٠,٠١٨
متوسط الدرجة المرجحة	٥,٩
درجة النمطية	٠,٠٠
عدد المجموعات في الشبكة	١

ويعرض الجدول السابق نتائج التحليل الشبكي، حيث وُجد أن عدد العقد ٥٥، وعدد الروابط ٥٤، وقطر الشبكة ١، ومتوسط طول المسار ١، وكثافة الشبكة قيمتها ٠,٠١٨ ، ومتوسط الدرجة المرجحة ٥,٩ ، ودرجة النمطية قيمتها صفر، وعدد المجموعات الفرعية في الشبكة مجموعة واحدة فقط. ويوضح الجدول التالي المقارنة بين الحسابات الخاضعة للتحليل من حيث نتائج التحليل الشبكي، وعدد العقد والروابط وقطر الشبكة، ومتوسط طول المسار، وكثافة الشبكة، ومتوسط الدرجة المُرجحة، ودرجة النمطية وعدد المجموعات في الشبكة، فكانت الشبكة الأكبر حجماً هي شبكة حساب (محمود فتحي مؤسس تيار الأمة)، حيث كان عدد العقد والروابط بها هو الأعلى بين الشبكات الخاضعة للتحليل في الدراسة، تليها شبكة حساب (الإخوان المسلمون أمل الأمة)، ثم شبكة حساب (عجمر الحوثي)، ثم الحساب التابع لتنظيم داعش.

جدول ٦ المقارنة بين نتائج التحليل الشبكة لحسابات الدراسة في تويتر

القيمة / الحساب	عدد العقد	عدد الروابط	قطر الشبكة	متوسط طول المسار	كثافة الشبكة	متوسط الدرجة المُرجحة	درجة النمطية	عدد المجموعات في الشبكة
حسابات داعش	١	١	٠	٠	لا توجد	لا توجد	لا توجد	لا توجد
حساب عجمر الحوثي	٣٤٥	٤٦٨٨	٦	٤,٥	٠,٠٤	٢٦,٣	٠,٣٧	٦
حساب محمود فتحي مؤسس تيار الأمة	٧٢٠٠	١٤٥١٦	٨	٣,٤٦	٠,٠	٦,٧	٠,٢٢	١٢٧
الإخوان المسلمون أمل الأمة	٥١٠٣	٦٧٥٧	١٦	٤,٤	٠,٠٠	٨,٢	٠,٠٦	١١٤

كما يعرض الجدول التالي توزيع أعضاء الشبكات الخاضعة للتحليل في موقع تويتر وفقاً للموقع الجغرافي، فكانت النسبة الأكبر لتواجد أعضاء الشبكة في مصر كانت التابعة لحساب (الإخوان المسلمون أمل الأمة) بنسبة ٥٨,٥٪، يليه حساب محمود فتحي بنسبة ٢٥,٩٪، وأخيراً حساب عجمر الحوثي بنسبة ١,٥٪، على عكس اليمن الذي كان تواجد أعضاء شبكته الأعلى بها –وذلك وفقاً لانتماء الحوثيين لليمن-، أما بالنسبة للسعودية فكان الأعلى تواجداً بها أعضاء شبكة حساب محمود فتحي بنسبة ٢,٩٪، يليها الإخوان المسلمون أمل الأمة بنسبة ٥٨,٥٪، بينما في تركيا كان أعضاء شبكة حساب محمود فتحي الأكثر تواجداً بها بنسبة ٠,٤٨٪.

جدول ٧ المقارنة بين التوزيع الجغرافي لأعضاء الشبكات في بعض دول العالم

القيمة / الحساب	مصر	السعودية	اليمن	الكويت	العراق	قطر	تركيا	بريطانيا	أمريكا
حساب عجمر الحوثي	١,٥٪	___	٥٣,٣٪	___	١,٤٩٪	___	___	___	١,٤٩ %
حساب محمود فتحي مؤسس تيار الأمة	٢٥,٩٪	٢,٩٪	٠,٨٪	٠,٤٨٪	___	٠,٤٨٪	١,٣٢٪	٠,٥٢٪	٠,٧٪

الإخوان المسلمون أمل الأمة	٪٥٨,٥	٪٢,٥	٪٣,٨	٪٠,٥٣	٠,٠٠	ـــــ	٪٠,٥٣	ـــــ	٠,٥٣ %

مناقشة نتائج الدراسة:

اختلف شكل الشبكات الخاصة بالحسابات والصفحات الداعمة للتطرف والإرهاب عينة الدراسة، وذلك وفقاً لعوامل مثل حجم الشبكة من حيث عدد العقد والروابط، وكذلك وفقاً لدرجة التفاعل بين العقد المكونة لتلك الشبكات، وتم توضيح ذلك بالتفصيل من خلال تضمين الرسم الخاص بكل شبكة على حدة في الفصل الرابع من الدراسة. ولكن بشكل عام لاحظنا أن الشبكات الخاصة بالحسابات التابعة لتنظيم داعش على موقع X حجمها صغير جداً ولا يوجد عليها تفاعل إلا فيما ندر، لأن هدفها هو نشر الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو وروابط إصداراتها الإعلامية مثل جريدة النبأ وغيرها بشكل سريع قبل إغلاقها من جانب إدارة الموقع، نظراً لسياسات موقع X المناهضة لأي محتوى إرهابي أو متطرف، وللوصول إلى أكبر قدر من المستخدمين تقوم بكتابة تغريداتها ضمن الوسوم الأكثر تداولاً Trending في كل دولة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Berger& Perez: 2016) بعنوان: "عودة تنظيم داعش على موقع تويتر" حيث قامت بتحليل مقاييس شبكة من داعمي داعش الناطقين باللغة الإنجليزية على موقع تويتر في الفترة من يونيو وحتى أكتوبر ٢٠١٥، وأسفرت الدراسة عن أن شبكة الحسابات التابعة لداعش على موقع تويتر منغلقة على نفسها للغاية، مما يعني أن أعضائها يتابعون ويتفاعلون مع بعضهم فقط. كما انخفض عدد الحسابات التي تم إطلاقها من سوريا والعراق بمرور الوقت خلال فترة الدراسة، والذي أرجعته الدراسة إلى سياسة تعليق الحسابات الإرهابية بالإضافة إلى عمليات تصفية رموز داعش في كل من سوريا والعراق. كما أثبتت الدراسة أن تعليق الحسابات الإرهابية من جانب إدارة موقع تويتر أدى إلى انخفاض كبير في أعداد متابعين تلك الحسابات حتى بعد إنشائهم لحسابات جديدة.

وذلك على عكس شكل الشبكات الخاصة بالحسابات التابعة للحوثيين وجماعة الإخوان المسلمين وتيار الأمة الذين كان حجم شبكاتهم كبيراً ويتابعهم عشرات أو مئات الآلاف من المستخدمين، وهناك الكثير من الردود وإعادة التغريدات على هذه الحسابات.

أما في موقع وتطبيق تليجرام فكان حجم الشبكات متفاوتاً أيضاً فكان الحجم الأكبر لشبكات القنوات التابعة للحوثيين، ولجماعة الإخوان المسلمين، في مقابل صغر حجم الشبكات التابعة لتنظيم داعش، كما لم يتواجد قناة خاصة بتيار الأمة على موقع تليجرام، ونفسر صغر حجم الشبكات التابعة لتنظيم داعش في كل من موقعي تويتر وتليجرام إلى شهرة التنظيم العالمية وإجماع العالم كله على رفض التنظيم ومحاربته نتيجة خطورته الشديدة، مما جعله هدفاً أساسياً للإغلاق المستمر من جانب مواقع التواصل الاجتماعي.

وبصفة عامة توصلت الدراسة إلى أن أداة التحليل الشبكي ساعدت على فهم طبيعة وديناميكية التفاعل في الشبكات الداعمة للتطرف والإرهاب على موقعي تويتر وتليجرام، حيث ساعدت على التعرف على العُقد الأكثر تأثيراً داخل الشبكة، وحجم الشبكات مقارنةً بغيرها، كما أتاحت أيضاً تحديد التوزيع الجغرافي لأعضاء تلك الشبكات، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Singh & Choudhary: 2015)، والتي خلُصت إلى اعتبار التحليل الشبكي من أقوى الأدوات البحثية في دراسة الشبكات الإرهابية والإجرامية على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة وأنها تتيح العديد من المقاييس مثل درجة المركزية ودرجة تدفق المعلومات عبر الشبكة مما يمكن من التعرف على مراكز القوى داخل الشبكة الإرهابية وتحديد قائد هذه الشبكة، الأمر الذي بدوره يساعد على مواجهة هذه الشبكات الإرهابية.

قائمة المراجع:

١. صلاح، م. ع. (٢٠١٤). استراتيجيات الاتصال في مواقع الجماعات الإرهابية على شبكة الإنترنت: دراسة تحليلية. *مجلة شؤون اجتماعية*، ٣١ (121)، ١–40.

2. Alshehri, H. A. (2020). A survey on analysis terrorist networks with complex networks. *Arab Journal of Literature and Human Studies, 4*(12), 395–401.
3. Baele, S. J., & Brace, L. (2025). Socio-Semantic Network Analysis for Extremist and Terrorist Online Ecosystems. *Studies in Conflict & Terrorism*, 1–21.
4. Benigni, M. C., & Carley, K. M. (2016). From tweets to intelligence: Understanding the Islamic jihad supporting community on Twitter. In *International Conference on Social Computing, Behavioral-Cultural Modeling and Prediction and Behavior Representation in Modeling and Simulation* (Vol. 9708, pp. 346–355). Springer International Publishing.
5. Benigni, M. C., et al. (2017). Online extremism and the communities that sustain it: Detecting the ISIS supporting community on Twitter. *PLOS ONE, 12*(12), e0181405.
6. Berger, J. M., & Perez, H. (2016). The Islamic State's diminishing returns on Twitter: How suspensions are limiting the social network of English-speaking ISIS supporters. *Program on Extremism, George Washington University.*
7. Choudhary, P., & Singh, U. (2015). A survey on social network analysis for counter-terrorism. *International Journal of Computer Applications, 112*(9), 1–6.
8. Chua, Y. T. (2024). "We Want You!" Applying Social Network Analysis to Online Extremist Communities. *Terrorism and Political Violence*, *37*(3), 409–423.
9. Communalytic. (n.d.). Tutorial: Visualizing a 2-mode semantic network in Communalytic. *Communalytic Website.* Retrieved at: https://communalytic.com/video-tutorials/tutorial-visualizing-2-mode-semantic-network-in-communalytic/
10. Dudas, P. M. (2013). Cooperative, dynamic Twitter parsing and visualization for dark network analysis. In *2013 2nd Network Science Workshop (NSW)* (pp. 56–63). IEEE.
11. Gupta, A., et al. (2019). Social network analysis to combat terrorism: 2015 Paris attacks. In T. Özyer et al. (Eds.), *Social networks and surveillance for society* (pp. 165–179). Springer International Publishing.
12. Li, Z., et al. (2018). Terrorist group behavior prediction by wavelet transform-based pattern recognition. *Discrete Dynamics in Nature and Society, 2018*, 1–17.
13. Milla, M., et al. (2020). Is the role of ideologists central in terrorist networks? A social network analysis of Indonesian terrorist groups. *Frontiers in Psychology, 11*, 1–11.

14. Mishra, R. (2023). Terror attack prediction based on time series forecasting of Twitter data. *Journal of Defense Studies, 17*(1), 125–135.
15. Sánchez-Rebollo, C., et al. (2019). Detection of jihadism in social networks using big data techniques supported by graphs and fuzzy clustering. *Complexity, 2019*, 1–14.
16. Tawadros, A. S. N. (2020). Mapping terrorist groups using network analysis: Egypt case study. *Journal of Humanities and Applied Social Sciences, 2*(2), 141–159.
17. Tulga, A. Y. (2022). Examining ISIS's Turkish sympathizers on Twitter. *International Journal of Political Studies, 8*(3), 13–34.

المبادرة الأطلسية المغربية: التحديات والاستراتيجيات

The Moroccan Atlantic Initiative : Challenges and Strategies

سومية عيادي

باحثة في سلك الدكتوراه، مختبر القانون العام والعلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية عين الشق، الدار البيضاء- المغرب

ملخص

تمثل المبادرة الأطلسية التي أطلقها الملك محمد السادس نقلة نوعية في السياسة الخارجية المغربية، إذ تأتي في سياق التحولات الإقليمية والدولية التي تستدعي تعزيز التعاون وبناء شراكات جديدة. وتهدف إلى كسر عزلة دول الساحل والصحراء الإفريقية، وتعزيز التنمية المشتركة مع البلدان الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، ما يجعلها مشروعًا متعدد الأبعاد، يعكس الطموح الوطني في ترسيخ مكانة المملكة بالقارة الإفريقية، حيث تتقاطع أهدافها بين البعد السياسي، المرتكز على تعزيز الاستقلالية والتضامن الإفريقي، والبعد الاقتصادي الذي يسعى إلى التكامل الإقليمي والتنمية المشتركة. ويبرز هذا التوازن بين السياسة والاقتصاد قدرة المبادرة على إقامة فضاء إفريقي أطلسي متكامل ومستدام، قادر على مواجهة التحديات الإقليمية والدولية بفاعلية.

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على ظروف خروج هذه المبادرة إلى حيّز الوجود، وأبعادها المختلفة، والإكراهات المحتملة التي قد ترافق تنفيذها، مع استعراض كيف يعمل المغرب على خلق الظروف لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الكلمات المفتاحية

المبادرة الأطلسية، المغرب، إفريقيا، التضامن.

Abstract

The Atlantic Initiative launched by King Mohammed VI represents a significant development in Morocco's foreign policy, emerging within the context of regional and international transformations that necessitate enhanced cooperation and the establishment of new partnerships. The initiative aims to break the isolation of the Sahelian and Saharan African countries and to promote shared development with African nations bordering the Atlantic Ocean, making it a multidimensional project that reflects Morocco’s national ambition to consolidate its position on the African continent. Its objectives intersect between the political dimension, which seeks to strengthen African autonomy and solidarity, and the economic dimension, which aims to foster regional integration and joint development. This balance between political and economic goals highlights the initiative’s potential to establish an integrated and sustainable Atlantic African space capable of effectively addressing regional and international challenges.

This research paper seeks to examine the circumstances surrounding the emergence of this initiative, its various dimensions, and the potential constraints that may

accompany its implementation, while also exploring how Morocco works to create conditions that ensure its success and the achievement of its strategic objectives.
Keywords : Atlantic Initiative, Morocco, Africa, Solidarity.

المقدمة:

شهدت السياسة الخارجية للمملكة المغربية الشريفة منذ استقلالها سنة ١٩٥٦ تحولات عميقة ومتنوعة، تميزت بتعدد مقارباتها واتساع مجالات تدخلها، مع بروز البعد الإفريقي كأحد أهم أركانها ومجالات اهتمامها الرئيسية. فلا شك أن المغرب يُعد بلدًا إفريقيًا ذا امتداد جغرافي وتاريخي وروحي في عمق القارة السمراء، حيث سعى باستمرار إلى ترسيخ روابط الأخوة والتضامن مع الدول الإفريقية عامة ومع دول الساحل على وجه الخصوص، من خلال مبادرات سياسية واقتصادية وأمنية شاملة شكّلت جوهر دبلوماسيته متعددة الأبعاد.

ويرى العديد من الخبراء أن المقاربة المغربية تجاه دول الساحل انتقلت من منطق الدعم السياسي والتضامن التاريخي في مرحلة ما بعد الاستقلال، إلى منطق جديد يرتكز على مبادئ راسخة مثل الشراكة الاقتصادية والتعاون التنموي، بما يواكبه حضور مستمر في القارة يتمثل في استثمارات كبرى في مجالات الفلاحة والطاقة والاتصالات، إلى جانب انخراط دائم في قضايا الأمن والسلام ومكافحة الإرهاب والتطرف. وقد عزز هذا الانخراط رؤية جديدة طموحة أطلقها جلالة الملك محمد السادس سنة ٢٠٢٣، أُطلق عليها اسم "المبادرة الأطلسية"، وتهدف، وفق الخطاب الملكي، إلى تعزيز التعاون جنوب–جنوب بين المغرب ودول الساحل وفتح آفاق تنموية مشتركة على المستويين الاقتصادي والأمني.

وتأتي هذه المبادرة في سياق إقليمي ودولي معقد، يطغى عليه التنافس الجيوسياسي على إفريقيا بين العديد من الدول مثل الصين وفرنسا والولايات المتحدة، مع تصاعد التحديات الأمنية والاقتصادية والبيئية في فضاء الساحل والصحراء. ومن هنا، فإن تسليط الضوء على مسار المبادرات المغربية تجاه محيطها الإقليمي يمكّن من فهم الأسس المتينة التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإفريقية للمغرب، والرهانات الجديدة التي تسعى المبادرة الأطلسية لتحقيقها على المدى القريب والمتوسط.

استنادًا إلى هذه المنطلقات، يهدف هذا المقال إلى تحليل تطور المبادرات المغربية تجاه إفريقيا عمومًا، من جذور التعاون السياسي والاقتصادي التاريخية وصولًا إلى عهد الملك محمد السادس مع الرؤية الأطلسية الطموحة، من خلال مقاربة تحليلية مزدوجة تجمع بين التاريخ الذي يشهد مسار الحضور المغربي في القارة السمراء، والبعد الاستراتيجي الذي يستشرف آفاق المبادرة ورهاناتها وتحدياتها المستقبلية.

وقد تناولت الدراسة هذا الموضوع من خلال محورين رئيسيين:

المطلب الأول: المبادرة الأطلسية المغربية: من واقع التحديات الإفريقية إلى مشروع متكامل الأبعاد

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المبادرة الأطلسية واستراتيجيات المغرب في التعامل معها

المطلب الأول: المبادرة الأطلسية المغربية: من و اقع التحديات الإفريقية إلى مشروع متكامل الأبعاد

تدرك المملكة المغربة اليوم، من خلال رؤيتها الاستراتيجية، أن مستقبل إفريقيا مرهون بقدرتها على توحيد جهودها داخل فضاءات تكاملية واعدة، وفي مقدمتها الفضاء الأطلسي. ومن هذا المنطلق، جاءت المبادرة كمشروع متكامل تتقاطع فيه مجموعة من الأبعاد.

أولا: سياق تبلور المبادرة الأطلسية المغربية

تأتي المبادرة الأطلسية للمغرب في سياق وطني وإقليمي ودولي معقد، يطبعُهُ تحوّلٌ عميق في بنية العلاقات الدولية، وتزايد التنافس الجيوسياسي على القارة الإفريقية، لاسيما في مناطقها الساحلية والأطلسية[1]. لقد أدرك المغرب مبكرا أن التغيرات الراهنة في موازين

[1] Policy Center for the New South. (2024). L'Initiative Atlantique du Maroc : une nouvelle architecture géostratégique pour l'Afrique.PCNS Publications.

القوى العالمية، والرهانات المرتبطة بالطاقة والأمن والهجرة، تفرض صياغة رؤية استراتيجية جديدة تنطلق من موقعه الجغرافي المتميز كجسر طبيعي بين إفريقيا وأوروبا والأمريكتين، وتستثمر هذا الموقع في بناء تعاون أطلسي إفريقي متكامل[١].

لقد ساهمت عدة عوامل داخلية وإقليمية في بلورة المبادرة الأطلسية. فعلى الصعيد الوطني، جاء هذا التوجه امتدادًا طبيعيًا للرؤية الإفريقية الشاملة التي أرساها المغرب منذ العقدين الأخيرين، والتي تقوم على جعل القارة محورًا رئيسيًا للسياسة الخارجية المغربية[٢]. ومع زخم المشاريع التنموية والاقتصادية والطاقية داخل إفريقيا، برزت الحاجة إلى إطار مؤسساتي جديد يُنظّم هذا التعاون ويوسّع مجاله ليشمل البعد البحري الأطلسي، الذي ظل إلى وقت قريب أقل استثمارًا في العلاقات الإفريقية.

أما على المستوى الإقليمي، فقد تزايدت التهديدات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، واشتدت المنافسة بين القوى الدولية والإقليمية حول النفوذ في غرب إفريقيا، خصوصًا بعد تراجع الاستقرار في بعض الدول الإفريقية نتيجة الانقلابات المتكررة، وصعود الحركات الانفصالية والجماعات المسلحة[٣]. هذه المعطيات دفعت المغرب إلى بلورة مبادرة استراتيجية جديدة تروم تحصين الفضاء الإفريقي الأطلسي من مخاطر الانقسام والتبعية، عبر تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي بين دول المنطقة على أسس واقعية ومستدامة.

ومن جهة أخرى، فإن التحولات في النظام الدولي بعد جائحة كوفيد-١٩، وما نتج عنها من اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وارتفاع أسعار الطاقة، زادت من أهمية الممرات البحرية الأطلسية كمجال استراتيجي لتأمين التجارة الدولية وتدفقات الطاقة[٤]. وهنا برز المغرب كفاعل رئيسي يملك مؤهلات جغرافية ولوجستيكية متقدمة، بفضل بنياته التحتية المينائية الضخمة مثل ميناء طنجة المتوسط ومشاريع الموانئ الأطلسية الجديدة، مما أهّله لقيادة مبادرة تهدف إلى إعادة توجيه الاهتمام نحو إفريقيا الأطلسية باعتبارها فضاءً واعدًا للاستثمار والتكامل الاقتصادي[٥].

كما لا يمكن إغفال أن هذه المبادرة جاءت أيضًا كردٍّ استراتيجي على ضعف التكامل الإقليمي المغاربي، إذ اختار المغرب التوجه جنوبًا وغربًا لتعزيز التعاون جنوب-جنوب، في وقت ظلت فيه المؤسسات المغاربية، وعلى رأسها اتحاد المغرب العربي، في حالة جمود[٦]. وبذلك مثلت المبادرة الأطلسية فرصة لإعادة رسم خرائط التعاون الإقليمي على أسس جديدة أكثر واقعية وفاعلية.

أما على المستوى الدولي، فإن التحولات الجيوسياسية في الساحل وغرب إفريقيا، بما فيها تزايد الحضور الروسي والصيني وتراجع النفوذ الفرنسي، ساهمت في إبراز الحاجة إلى فاعل إفريقي مستقل قادر على تأطير العمل المشترك من داخل القارة[٧]. فالمبادرة الأطلسية المغربية جاءت لتؤكد أن إفريقيا ليست مجرد مجال للتنافس بين القوى الكبرى، بل فضاء يمكنه صياغة مصيره بنفسه، عبر شراكات متكافئة ومستقلة الإرادة[٨].

---

https://www.policycenter.ma

[١] وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج .(2024) . *المبادرة الأطلسية للمغرب: نحو فضاء إفريقي متكامل للتعاون والتنمية المشتركة* .الرباط: منشورات الوزارة.

[2] El Mostafa, M. (2024). *The Atlantic Initiative and Morocco's Renewed African Policy.* Policy Brief, Policy Center for the New South.

[3] Yahia H. Zoubir ,International Crisis Group. (2023). *A New Wave of Coups in the Sahel: Causes and Consequences.* Brussels: ICG

[4] World Bank. (2023). Global Supply Chains and Energy Transitions: Post-COVID Challenges. Washington, DC: World Bank Group.

[٥] كالة المغرب العربي للأنباء .(2024) .(MAP) المغرب يطلق مبادرة لتعزيز التعاون الأطلسي الإفريقي. الرباط.

[6] AP News. (2024, July 29). Landlocked Sahel states back Morocco's sea access initiative. https://apnews.com/article/8086ede50d6ef5a90490d78bda06619d

[7] France24. (2023, August 26). China seeks new allies and arms markets in West Africa as French influence wanes. https://www.france24.com/en/africa/20230826-china-seeks-new-allies-and-arms-markets-in-west-africa-as-french-influence-wanes

[8] Carnegie Endowment for International Peace. (2024, October 10). Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership. https://carnegieendowment.org/sada/2024/10/moroccos-atlantic-initiative-and-potential-challenges-to-regional-leadership

إن مجموع هذه العوامل المتشابكة – الداخلية والإقليمية والدولية – شكلت البيئة الخصبة لبروز المبادرة الأطلسية كتحول نوعي في الرؤية المغربية تجاه إفريقيا، باعتبارها مبادرة استراتيجية تهدف إلى بناء فضاء إفريقي أطلسي متكامل يقوم على التنمية المشتركة والأمن الجماعي والتعاون البحري والطاقي.

ثانيا: أبعاد المبادرة الأطلسية

تمثل المبادرة الأطلسية المغربية منعطفًا استراتيجيًا في مسار السياسة الإفريقية للمملكة، إذ لا تقتصر على كونها مشروعًا جغرافيًا للتعاون بين دول الساحل وإفريقيا الغربية المطلة على المحيط الأطلسي، بل تتجاوز ذلك لتكون رؤية شمولية متعددة الأبعاد، تمزج بين السياسي والاقتصادي والأمني والبيئي، في أفق بناء فضاء إفريقي أطلسي موحّد ومتكامل[١].

ويُبرز تحليل مضمون المبادرة أن أهدافها تنقسم إلى أبعاد سياسية واقتصادية متداخلة، تعكس طموح المغرب في ترسيخ نموذج جديد للتعاون جنوب–جنوب قائم على الندية والمصالح المشتركة[٢].

يُعد البعد السياسي للمبادرة الأطلسية من أبرز مكوناتها، إذ يسعى المغرب من خلالها إلى بناء فضاء إفريقي مستقل القرار، قائم على التضامن والتنسيق في مواجهة التحديات المشتركة، بعيدًا عن التبعية للقوى الخارجية. فالمبادرة تشكل في جوهرها مشروعًا لإعادة تموقع إفريقيا على الخريطة الجيوسياسية العالمية، من خلال خلق تكتل إفريقي أطلسي يضم الدول المطلة على المحيط الأطلسي، بما يمكنها من التحدث بصوت واحد في القضايا الدولية الكبرى المرتبطة بالأمن البحري، والهجرة، والتغير المناخي، والطاقة[٣].

كما تمثل المبادرة أداة دبلوماسية متقدمة لتعزيز الحضور المغربي في المنتديات القارية والدولية، وترسيخ موقعه كفاعل جيوسياسي قادر على بلورة مبادرات إفريقية منبثقة من داخل القارة نفسها[٤]. وهي بذلك تُسهم في تعزيز الاستقلالية الاستراتيجية لإفريقيا، عبر تطوير آليات تعاون أفقي بين دول الجنوب، عوض العلاقات الرأسية التقليدية التي كانت تكرس التبعية الاقتصادية والسياسية.

ومن جهة أخرى، فإن هذه المبادرة تتيح للمغرب فضاءً ملائمًا لتقوية حلفائه الإقليميين وبناء جسور الثقة السياسية مع دول الساحل وإفريقيا الغربية، خصوصًا في ظل التغيرات العميقة التي تشهدها المنطقة بعد تراجع النفوذ الفرنسي وصعود فاعلين جدد مثل روسيا وتركيا[٥].

يمثل البعد الاقتصادي القلب النابض للمبادرة الأطلسية، حيث يسعى المغرب إلى تحويل الفضاء الأطلسي الإفريقي إلى منطقة تنمية واستثمار مشترك ترتكز على تكامل الموارد الطبيعية والبشرية. فالقارة الإفريقية، وخاصة دولها الأطلسية، تزخر بإمكانات هائلة في مجالات الطاقة والموارد البحرية والفلاحة والمعادن، غير أن ضعف البنية التحتية وغياب التكامل الإقليمي حال دون استثمارها بالشكل الأمثل[٦].

من هنا جاءت المبادرة المغربية لتقترح مقاربة عملية قائمة على الاندماج الاقتصادي والربط اللوجستيكي والطاقي بين دول المنطقة، عبر مشاريع استراتيجية مثل مشروع أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب، وتطوير الموانئ الأطلسية الكبرى، وإنشاء شبكات نقل بحرية وتجارية تعزز انفتاح الدول الإفريقية على الأسواق الأوروبية والأمريكية[٧].

---

[1] Ministry of Foreign Affairs, Kingdom of Morocco. (2023). The Atlantic African Initiative: A Royal Vision for Shared Prosperity. https://www.diplomatie.ma

[2] El Ayoubi, M. (2024). La vision africaine du Maroc et la coopération Sud-Sud. Rabat: OCP Policy Center. https://www.ocppc.ma

[3] African Union Policy Center. (2023). The Atlantic Africa Initiative and Regional Cooperation. Retrieved from https://au.int

[4] Cherkaoui, A. (2024). La diplomatie atlantique du Maroc : enjeux et perspectives. Policy Center for the New South. https://www.policycenter.ma

[5] Ghazali, A. (2024). Le Maroc et l'Afrique de l'Ouest : vers une nouvelle alliance atlantique. Le360 Afrique. https://afrique.le360.ma

[6] Oxford Analytica. (2023). Morocco's Atlantic strategy redefines African cooperation. https://www.oxan.com

[7] MAP News. (2023). La Vision Royale pour un espace atlantique africain intégré. Maghreb Arab Press.

https://www.mapnews.ma/fr/actualites/social/l%E2%80%99initiative-royale-atlantique-une-vision-ambitieuse-et-innovante-pour-un-espace

وتهدف المبادرة أيضًا إلى جعل الطاقة محورًا رئيسيًا للتعاون الأطلسي، سواء عبر تطوير مشاريع الطاقات المتجددة (الرياح والشمسية) أو من خلال استغلال الغاز الطبيعي في غرب إفريقيا وربطه بالأسواق العالمية عبر المغرب. كما تراهن المملكة على جعل مدنها الساحلية – مثل الداخلة والعرائش وطنجة – منصات لوجستيكية جديدة لربط إفريقيا الأطلسية بسلاسل الإنتاج والتوزيع العالمية، مستفيدة من موقعها الاستراتيجي كبوابة نحو أوروبا والأمريكتين[١].

كما تحمل المبادرة بعدًا اجتماعيًا وتنمويًا واضحًا، يتمثل في دعم التنمية المحلية في المناطق الساحلية الإفريقية، من خلال تحسين البنيات التحتية، وتطوير الصيد البحري، وتمكين الشباب من فرص الشغل في مجالات النقل البحري والطاقات الجديدة والتجارة الدولية[٢].وهذا ينسجم مع الرؤية المغربية التي تعتبر التنمية الاقتصادية رافعة للاستقرار السياسي والاجتماعي، ومفتاحًا لتقليص الهجرة غير النظامية والتطرف، وهما من أبرز التحديات التي تواجه المنطقة.

إن قراءة المبادرة الأطلسية في شموليتها تُبرز تداخلاً عميقًا بين البعدين السياسي والاقتصادي، إذ أن المغرب لا يسعى فقط إلى تحقيق مكاسب تنموية، بل إلى بناء فضاء جيوسياسي جديد يُعيد رسم موازين القوى في المنطقة الأطلسية[٣]. فالتنمية الاقتصادية تُعد أداة لتحقيق الاستقرار السياسي، في حين أن الاستقرار بدوره شرط أساسي لجذب الاستثمارات وتعزيز التكامل الاقتصادي.

وبذلك تُترجم المبادرة الأطلسية طموح المغرب إلى تحويل موقعه الجغرافي إلى مركز ثقل قاري ودولي، يجمع بين إفريقيا وأوروبا والأمريكتين في فضاء تعاون متوازن ومستدام.

وبذلك تمثل المبادرة الأطلسية خلاصة مسار طويل من العمل المغربي في إفريقيا، وتجسيدًا عمليًا للرؤية الملكية القائمة على تعاون جنوب-جنوب فعّال ومتكافئ.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المبادرة الأطلسية واستراتيجيات المغرب في التعامل معها

تواجه المبادرة الأطلسية مجموعة من التحديات التي قد تعرقل تحقيق أهدافها الطموحة في تعزيز التكامل الإفريقي. وتتسم هذه التحديات بالتعقيد والتشابك، مما يستدعي من المغرب اعتماد مقاربة متوازنة ومرنة. وفي مواجهة هذه الصعوبات، يسعى المغرب إلى تفعيل استراتيجيات متعددة تعتمد على توظيف مختلف الأدوات الممكنة لتعزيز فعالية المبادرة وتحقيق أهدافها .

أولا: التحديات التي تعترض مسار المبادرة الأطلسية

على الرغم من الطابع الطموح للمبادرة الأطلسية المغربية، وما تحمله من فرص حقيقية لتأسيس فضاء إفريقي متكامل سياسيا واقتصاديا، فإن طريق تفعيلها لا يخلو من تحديات كبيرة وإكراهات إقليمية متعددة، ترتبط بطبيعة البنية السياسية والاقتصادية لدول الساحل وإفريقيا الغربية، وبالتحولات الجيوسياسية التي تعرفها المنطقة[٤]. إن بناء شراكة إقليمية فعالة مع هذه الدول يقتضي تجاوز جملة من العقبات، أهمها ضعف التكامل الإقليمي المغاربي، والمنافسة الإقليمية على الزعامة، والامتداد التاريخي للنفوذ الأوروبي.

غياب التكامل الإقليمي المغاربي

يعتبر غياب التكامل المغاربي من أبرز العقبات التي تواجه المبادرة الملكية الأطلسية، والذي يشكل حلقة مفقودة في مشروع بناء فضاء إفريقي منسجم. فمنذ تأسيس اتحاد المغرب العربي عام ١٩٨٩ ، ظل هذا الإطار الإقليمي يعاني من الجمود بسبب الخلافات

[1] UNCTAD. (2024). African maritime connectivity and logistics integration. https://unctad.org

[2] World Bank. (2023). Africa's Pulse: Economic and Social Trends in Sub-Saharan Africa. https://www.worldbank.org

[3] Cherkaoui, A. (2024). La diplomatie atlantique du Maroc : enjeux et perspectives. Policy Center for the New South. https://www.policycenter.ma

[4] Lyammouri, R. (2024). Morocco's Atlantic Initiative: A catalyst for Sahel-Saharan integration. Policy Center for the New South — Policy Brief N° 68/24 (PDF).

السياسية المزمنة بين دول كالجزائر وليبيا والمغرب، وذلك بسبب عدة نقاط خلافية وعلى رأسها قضية الصحراء المغربية، مما حال دون قيام اتحاد اقتصادي متكامل.

كما أن غياب التعاون المغاربي يحرم دول المنطقة من استثمار موقعها الجغرافي المشترك بين المتوسط والأطلسي في خلق فضاء اقتصادي ديناميكي قادر على المنافسة. وفي ظل هذا الفراغ، يضطر المغرب إلى بناء جسور تعاون مباشرة مع دول الساحل وغرب إفريقيا، متجاوزًا محيطه المغاربي الطبيعي، مما يحدّ من فعالية التكامل القاري الذي يُفترض أن ينطلق من شمال إفريقيا كقاعدة استراتيجية[١].

وللأسف فاستمرار هذا الوضع يجعل المغرب في موقع منعزل عن دعم إقليمي متكامل، الشيء الذي يكبح قدرته على بناء تحالفات إفريقية واسعة تحت مظلة أطلسية مشتركة.

المنافسة الإقليمية على النفوذ في إفريقيا

لابد من الإشارة هنا إلى أن المغرب يعتبر من الدول العربية والإفريقية القليلة التي كانت تتوفر على دبلوماسية خلال القرون الأخيرة نتيجة وجود دولة ذات نواة قارة وثابتة تتغير حدودها بين التمدد والتقلص وفق الظروف السياسية، ورغم تجاذب تيارات سياسية وأمنية متعددة بشأن المغرب، فقد تولد عن هذا الصراع رسم للأبعاد السياسية الكبرى للمغرب[٢]. ومع ذلك تواجه المبادرة الأطلسية المغربية منافسة قوية من قوى إقليمية ودولية تسعى إلى بسط نفوذها في القارة الإفريقية. فإفريقيا أصبحت اليوم ساحة صراع جيوسياسي بين فاعلين كُثر، من ضمنهم الجزائر، وتركيا، وروسيا، والصين، وفرنسا، وكل طرف يسعى إلى ترسيخ موقعه عبر اتفاقيات اقتصادية أو تحالفات أمنية[٣].

فعلى المستوى الإقليمي، تحاول الجزائر –باعتبارها دولة مطلة على الساحل – توسيع حضورها في الفضاء الإفريقي الجنوبي، وتقديم نفسها كفاعل بديل للمغرب في قضايا التعاون الإفريقي، مستعملة في ذلك خطابًا سياسياً يقوم على معارضة المبادرات المغربية وخاصة ما يتعلق بالصحراء. أما تركيا فقد كثّفت بدورها من حضورها الاقتصادي والعسكري في إفريقيا، عبر مشاريع البنية التحتية واتفاقيات التعاون الدفاعي، مستفيدة من انسحاب جزئي للنفوذ الفرنسي في بعض الدول الساحلية[٤].

كما تعرف المنطقة انخراطا متناميا لفاعلين دوليين كبار كروسيا والصين اللتين تسعيان على الدوام إلى ترسيخ وجودهما الاقتصادي والعسكري في القارة السمراء، خاصة في مجالات الطاقة والتعدين والتسليح. هذا التنافس الشرس يجعل المبادرة الأطلسية المغربية مطالبة بتقديم رؤية مختلفة للتعاون، تقوم على الشفافية وعدم الاستغلال، حتى تتميز عن المقاربات الاستعمارية التي تعتمدها القوى العظمى عادة.

النفوذ الأوروبي الممتد عبر التاريخ

لا يزال النفوذ الأوروبي التاريخي في إفريقيا يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه أي مبادرة إفريقية نحو الاستقلال، بما في ذلك المبادرة الأطلسية المغربية. فقد ظلت أوروبا وعلى وجه الخصوص فرنسا وإسبانيا والبرتغال – تمتلك روابط استعمارية واقتصادية

[1] Policy Center for the New South. (2024). Morocco's Atlantic Initiative: Catalyst for Sahel-Saharan Integration.

[٢] فاطمة لمحرحر، المغرب والتعاون جنوب-جنوب، التحديات والآفاق - افريقيا نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، ٢٠٢١، ص: ١١.

[3] Zaanoun, A. (2024, October 10). Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership. Carnegie Endowment for International Peace.

[4] Reuters. (2025, April 28). Landlocked Burkina, Mali, Niger back sea access through Morocco.
https://www.reuters.com/world/africa/landlocked-burkina-mali-niger-back-sea-access-through-morocco-2025-04-28/

وثقافية عميقة مع العديد من دول إفريقيا الغربية والساحلية، الشيء الذي انعكس سلبا على أنظمتها الاقتصادية والمؤسساتية وقراراتها السياسية.

في ظل هذه التحولات الجذرية، تبرز المبادرة الأطلسية المغربية كتصور استراتيجي جديد يسعى إلى إرساء نموذج للتعاون بين الدول الإفريقية، يقوم على منطق الشراكة المتكافئة والتكامل التنموي وفق مقاربة رابح رابح، فهي ليست فقط استجابة للفراغ الذي خلفه تراجع القوى التقليدية، بل تمثل أيضا بديلا مسؤولا ينبثق من داخل القارة، يعكس رؤية مغربية متجددة لدور إفريقيا في صياغة مصيرها المشترك وبناء نموذج تنموي تكاملي ومستدام[١].

ورغم أن المغرب يسعى للحفاظ على علاقات متوازنة مع شركائه الأوروبيين، إلا أن نجاح المبادرة الأطلسية يقتضي تحقيق توازن بين التعاون مع أوروبا والانفتاح على العمق الإفريقي، بما يضمن استقلالية القرار الإفريقي وينهي استمرار التبعية التقليدية الاقتصادية والتجارية للقارة.

تأسيسا على ما سبق فإن هذه التحديات الثلاثة – غياب التكامل المغاربي، والمنافسة الإقليمية، والنفوذ الأوروبي التاريخي شكلوا اختبارا حقيقيا لإمكانية المملكة المغربية على تفعيل المبادرة الأطلسية وتحويلها إلى مشروع قاري طموح وواعد. وذلك لكون المملكة تمتلك من الرصيد الدبلوماسي والاقتصادي ما يؤهلها لتطوير استراتيجيات ناجحة للتعامل مع جل التحديات.

ثانيا: استراتيجيات المغرب في التعامل مع التحديات

أمام كل التحديات التي تعترض مسار تنزيل المبادرة الأطلسية على أرض الواقع، يسلك المغرب أسلوبا استراتيجيا متعدد الأبعاد، يقوم على تعزيز التحالفات الاقتصادية والسياسية في الساحة الإفريقية، وتنويع الشركاء الإقليميين والدوليين، مع توظيف المبادرة كإطار عملي لتعزيز التكامل بين دول الساحل والمغرب وشركائه.

على هذا المستوى يرى مراقبون أن على المغرب إعادة تعريف شبكة علاقاته الإقليمية والدولية بما يخدم مصالحه الاستراتيجية في القارة السمراء من أجل ضمان نجاح المبادرة الأطلسية. فبالنسبة للشركاء التقليديين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، يمكن تبني مقاربة تقوم على الندية والتكامل في المصالح بدل التبعية. فلا ضير في الاستفادة من الخبرة الأوروبية في مجالات التكنولوجيا والاستثمار، دون المساس باستقلالية قراراته الإفريقية. كذلك التعاون المغربي الأوروبي في مشاريع الطاقات المتجددة والنقل البحري قد يشكل نموذجًا لتفاعل إيجابي يمكن توظيفه لخدمة أهداف المبادرة الأطلسية.

أما مع الولايات المتحدة فيمكن للمغرب أن يعزز حضوره كشريك استراتيجي في قضايا الأمن والطاقة والملاحة، خصوصا بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب دعمه للمبادرة الأطلسية المغربية. وبالتالي يمكن أن يشكل هذا الدعم قاعدة لتوسيع الاستثمارات الأمريكية في غرب إفريقيا عبر البوابة المغربية، بما يعزز مكانة الرباط كجسر اقتصادي ودبلوماسي بين القارتين.

إلى جانب ذلك، يعمل المغرب على توطيد العلاقات مع دول الساحل وغرب إفريقيا، عبر توقيع اتفاقيات تعاون متقدمة في الميدان الزراعي، والبنيات التحتية، وتدبير الموارد المائية. حيث تشكل هذه الدول المحور الأساس في المبادرة، والضامن لاندماج فعلي ونجاح المشروع.

إن الاهتمام بالمحيط الأطلسي يتزايد يوما بعد يوم من أجل استثمار الفرص المتاحة والانتماء المشترك لمواجهة مختلف التحولات الدولية، وخلق الوعي بمزايا الجغرافيا الأطلسية[٢]. وبالتالي يمكن اعتبار المبادرة الأطلسية إحدى أهم أدوات المغرب لمواجهة التحديات الجغرافية، إذ تمثل إطارا عمليا لبناء الثقة وتجاوز الانقسامات التي تطبع الفضاء الإفريقي الأطلسي. حيث يمكن من خلالها بناء منصة

[١] محمود العالوي، "الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية للمبادرة الأطلسية المغربية لدول الساحل والصحراء"، منشور بمجلة آفاق استراتيجية - العدد ٢٠٢٤٩، ص ٥١.

[٢] محمد بودن "المبادرة الأطلسية، البناء والمميزات والهوية الجيوسياسية"، جريدة العرب السنة ٤٦ العدد ١٣٠٥٨، ٢٠٢٤، ص٧.

دبلوماسية واقتصادية واعدة، توحد دول الساحل وإفريقيا الغربية حول مشاريع مربحة ذات منفعة مشتركة، بدل الشعارات السياسية أو الخطابات الإيديولوجية.

كما حرص المغرب على إعطاء المبادرة بعدا مؤسساتيا واضحا، من خلال الدعوة إلى إنشاء منتدى دائم للدول الإفريقية الأطلسية، يكون فضاءً للتنسيق في القضايا المشتركة، مثل الأمن البحري، والتغير المناخي، والهجرة، والاقتصاد الأزرق. هذه الخطوة تهدف إلى جعل التعاون الأطلسي إطارًا منظمًا ودائمًا، لا مجرد تجمع ظرفي أو إعلانا للنوايا. وبالتالي، تأتي المبادرة كآلية لتعويض المقاربات الأمنية التقليدية بمقاربة تنموية طويلة الأمد، تعالج جذور الأزمات بدل التعامل مع أعراضها فقط، وهنا تبرز فلسفة مغربية قوامها أن الاستقرار لا يتحقق إلا حينما تتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية[١].

كما يستند المغرب في هذه الرؤية إلى الدبلوماسية الأكاديمية والاقتصادية والدينية والثقافية، وذلك باعتبارها أدوات ناعمة لبناء الثقة بين الشعوب. فالمملكة توظف مكانتها الروحية في إفريقيا من جهة وعمقها الثقافي والتاريخي المشترك مع دول الجنوب من جهة أخرى، وذلك من أجل ترسيخ صورة الشريك الصادق والمسؤول، وليس الفاعل المهيمن المستغل.

تأسيسا على ما سبق فإن المغرب من خلال هذه الاستراتيجيات يسعى إلى تحويل التحديات إلى فرص للتقارب وبناء نفود إيجابي داخل القارة السمراء. فبقدر ما تعتبر المبادرة الأطلسية رهانا تنمويا، فإنها أيضا يمكن أن تمثل مشروعا سياسيا حضاريا يهدف إلى إعادة تموقع إفريقيا في النظام الدولي الجديد، عبر قيادة إفريقية واعية ومسؤولة.

خاتمة

تعد المبادرة الأطلسية المغربية مشروعًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد يعكس الطموح الوطني في ترسيخ مكانة المملكة بالقارة الإفريقية، من خلال الدمج بين البعد السياسي لتعزيز الاستقلالية والتضامن الإفريقي، والبعد الاقتصادي لتحقيق التنمية المشتركة والتكامل الإقليمي. فهي تعكس توجهاً ملكياً عمليًا يركز على المشاريع التنموية الملموسة بعيدًا عن الخطابات النظرية، كما توفر إطارًا شاملًا للتعاون بين دول الساحل والمغرب وشركائه، مبنيًا على الاحترام المتبادل والشفافية، في سياق التنافس الدولي المتزايد على إفريقيا ومواردها.

وتبرز المبادرة قدرتها على إقامة فضاء إفريقي أطلسي متكامل ومستدام، قادر على الجمع بين الأمن والتنمية، واستثمار الموقع الجيوسياسي للمغرب كبوابة بين إفريقيا وأوروبا، بما يعزز دوره الإقليمي والدولي كقوة صاعدة ذات قدرة على المبادرة الاستراتيجية وتحويل الجغرافيا إلى فرص والتاريخ إلى مكاسب والتنمية إلى أداة دبلوماسية لتحقيق الاستقرار والنمو المشترك.

ويظل نجاح المبادرة الأطلسية المغربية رهينًا بقدرة المغرب وشركائه على الموازنة بين الطموح والواقع، عبر تفعيل آليات التعاون المؤسساتي ومعالجة تحديات الأمن والاستقرار السياسي والفوارق الاقتصادية والمنافسة الإقليمية والدولية، بما في ذلك ضعف التكامل المغاربي والهيمنة الأوروبية التاريخية على بعض دول إفريقيا الغربية والساحلية.

ومن أجل مواجهة هذه التحديات، ينتهج المغرب مقاربة استراتيجية متعددة الأبعاد تقوم على تعزيز التحالفات الاقتصادية والسياسية، وتنويع الشركاء الإقليميين والدوليين، وتوظيف المبادرة كإطار عملي للتكامل بين دول الساحل والمغرب وشركائه، مع تطوير علاقاته مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أسس من التكامل والندية، مع الحفاظ على الاستقلالية الإفريقية. كما يشمل هذا النهج توطيد التعاون مع دول الساحل وغرب إفريقيا في مجالات الزراعة والبنية التحتية وإدارة الموارد المائية، وإضفاء بعد مؤسساتي من خلال إنشاء منتدى دائم للتنسيق في القضايا المشتركة مثل الأمن البحري والتغير المناخي والهجرة. وتعتمد الرؤية المغربية أيضًا على

[١] نجيب بلحسن دول الساحل الافريقي تعتبر المبادرة الاطلسية فرصة تاريخية لها، تقرير Middle East Online لسنة ٢٠٢٤ اطلع عليه بتاريخ: ١٠/١٠/٢٠٢٥ على الساعة ١٦:٢٠ : https://www.middle-east-online.com

أدوات الدبلوماسية الناعمة الاقتصادية والثقافية والدينية لتعزيز الثقة وصورة المغرب كشريك مسؤول، ما يجعل المبادرة الأطلسية وسيلة فعالة لتحويل التحديات إلى فرص للتقارب، وبناء فضاء إفريقي أطلسي متكامل ومستدام قادر على مواجهة التحولات الإقليمية والدولية وتحقيق التنمية والاستقرار على المدى الطويل.

قائمة المراجع

١. فاطمة لمحرحر، المغرب والتعاون جنوب-جنوب، التحديات والآفاق - افريقيا نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، ٢٠٢١.
٢. محمد بودن "المبادرة الأطلسية، البناء والمميزات والهوية الجيوسياسية"، جريدة العرب السنة ٤٦ العدد ١٣٠٥٨، ٢٠٢٤.
٣. محمود العالوي، "الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية للمبادرة الأطلسية المغربية لدول الساحل والصحراء"، منشور بمجلة آفاق استراتيجية – العدد ٩، ٢٠٢٤.
٤. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج . (٢٠٢٤). المبادرة الأطلسية للمغرب: نحو فضاء إفريقي متكامل للتعاون والتنمية المشتركة. الرباط: منشورات الوزارة.
٥. نجيب بلحسن دول الساحل الافريقي تعتبر المبادرة الاطلسية فرصة تاريخية لها، تقرير Middle East Online لسنة ٢٠٢٤ اطلع عليه بتاريخ: ١٠/١٠/٢٠٢٥ على الساعة ١٦:٢٠: https://www.middle-east-online.com

1. Lyammouri, R. (2024). Morocco’s Atlantic Initiative: A catalyst for Sahel-Saharan integration. Policy Center for the New South — Policy Brief N° 68/24.
2. Policy Center for the New South. (2024). L’Initiative Atlantique du Maroc : une nouvelle architecture géostratégique pour l’Afrique.PCNS Publications.
3. https://www.policycenter.ma
4. AP News. (2024, July 29). Landlocked Sahel states back Morocco's sea access initiative. https://apnews.com/article/8086ede50d6ef5a90490d78bda06619d
5. France24. (2023, August 26). China seeks new allies and arms markets in West Africa as French influence wanes. https://www.france24.com/en/africa/20230826-china-seeks-new-allies-and-arms-markets-in-west-africa-as-french-influence-wanes
6. Carnegie Endowment for International Peace. (2024, October 10). Morocco’s Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership. https://carnegieendowment.org/sada/2024/10/moroccos-atlantic-initiative-and-potential-challenges-to-regional-leadership
7. Ministry of Foreign Affairs, Kingdom of Morocco. (2023). The Atlantic African Initiative: A Royal Vision for Shared Prosperity. https://www.diplomatie.ma
8. El Ayoubi, M. (2024). La vision africaine du Maroc et la coopération Sud-Sud. Rabat: OCP Policy Center. https://www.ocppc.ma
9. African Union Policy Center. (2023). The Atlantic Africa Initiative and Regional Cooperation. Retrieved from https://au.int

10. Cherkaoui, A. (2024). La diplomatie atlantique du Maroc : enjeux et perspectives. Policy Center for the New South. https://www.policycenter.ma
11. Ghazali, A. (2024). Le Maroc et l'Afrique de l'Ouest : vers une nouvelle alliance atlantique. Le360 Afrique. https://afrique.le360.ma
12. Oxford Analytica. (2023). Morocco's Atlantic strategy redefines African cooperation. https://www.oxan.com
13. MAP News. (2023). La Vision Royale pour un espace atlantique africain intégré. Maghreb Arab Press. https://www.mapnews.ma/fr/actualites/social/l%E2%80%99initiative-royale-atlantique-une-vision-ambitieuse-et-innovante-pour-un-espace
14. UNCTAD. (2024). African maritime connectivity and logistics integration. https://unctad.org
15. World Bank. (2023). Africa's Pulse: Economic and Social Trends in Sub-Saharan Africa. https://www.worldbank.org
16. Reuters. (2025, April 28). Landlocked Burkina, Mali, Niger back sea access through Morocco. https://www.reuters.com/world/africa/landlocked-burkina-mali-niger-back-sea-access-through-morocco-2025-04-28/

جدلية الديني والسياسي: من الجوهر الفكري إلى المضمون السياسي

في أشكال العلاقة بين التأثير والتأثر

"Dialectical relations of the religious and the political: from the fundamental nature of the intellect to the assured political."

أحمد شهلي

دكتور في الدراسات الدينية والسياسية، حاصل على شهادة دكتوراه في الشريعة والقانون، جامعة ابن زهر – المغرب.

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى مساءلة العلاقة بين الدين والسياسة والبحث في التصورات المرتبطة أساسا بمجالهما، وبشكل أدق بعناصر السلطة التي تتولد عن التفاعل بين هذين المجالين وفق الأنماط الفكرية المتحدرة من جهود سنوات ممن الممارسة الفعلية التي تمكن من ضبط تمفصلات تلك العلاقة، وتحديد أشكالها تبعا لمستويات تأثير أحدهما على الآخر، كما تنصب هذه الدراسة على تفكيك العناصر الأساسية المكونة للدين في ارتباطها بالبعد المنهجي لا العقدي، وبمنهجية تحليلية تلقي الضوء على نواتج هذا التلاقي القديم والاشتراك الواسع بين الدين والسياسة، إلا أن صعوبة مهمة النظر في الاشتباكات الحاصلة بين الطرفين تتأتى من كون الدين كمفهوم لا يدخل ضمن النسق التقابلي الذي يضم مفهوم الدولة، مما يفسر تفاوت دوائر الاتصال بينهما سعة وضيقا تبعا لموقع كل طرف في مساحة تفكير الآخر، لذلك فإن التباسات الصلة بين الدين والسياسة تخضع لمستويات مختلفة من الوعي، وتكتسب المعنى المناسب للمتغيرات لأنها من الظواهر الاجتماعية التي تشهد دينامية خاصة تسمح برصد عوائد هذه العلاقة ليس بعيدا عن المحتوى المعرفي بما يعكسه من مضامين اجتماعية وسياسية للتجربة التاريخية التي تعد مستودعا لمفاتيح الوعي بتحولات الواقع الاجتماعي في إعادة شحن مضمون الدولة في الدين ومضمون الدين في الدولة بقيم خاضعة بدورها لسنن التحول وبمعاني مرتبطة بسياقات هذا التحول، ويظل التداخل قائما بين الدين والسياسة حتى في المجتمعات المعلمنة، حيث يتخذان وضعا متوازيا، فيتسع وعاء الجدلية بينهما ويضيق استنادا إلى أشكال التعاقدات، وطرق إنشاء المواثيق الاجتماعية، وكيفية تدبير تفاصيلها من السلطة فيتحول الفردي إلى اجتماعي والاجتماعي إلى فردي حيث تبرز التباسات في صلة بين الطرفين من جديد.

الكلمات المفتاحية:

الدين، السياسة، السلطة، الفصل، التعاقد.

Summary :

The article examines the complex relationship between politics and religion, stressing the power structures that result from their interaction. It investigates how years of real-world experience have influenced intellectual traditions that have helped define this interplay and assess how much one domain impacts the other. Using an analytical approach, the study explores religion's methodological aspect rather than its dogmatic dimension, highlighting the outcomes of the long-standing overlap between politics and religion. However, a key issue arises from the fact that religion, as a concept, does not fit neatly into the oppositional framework that includes the concept of the state, a fact that makes it difficult to examine the conflicts between the two. This tension justifies the shifting scope of their points of contact, which expand or contract based on each field's position within the other's world of thought.

The paper contends that ambiguities in the relationship between religion and politics function at different levels of awareness and acquire meanings suited to changing circumstances, as they are social phenomena characterized by a particular dynamism. This dynamism makes it possible to track the outcomes of the relationship in ways inseparable from the epistemological content, reflecting the social and political dimensions of historical experience—an experience that serves as a foundation for understanding transformations in the social context. Religious values are frequently infused into the state through such transformations, and vice versa, depending on the situation. Religion and politics continue to permeate each other, either widening or contracting in accordance with different social contracts and governing structures, where the social and the individual are continuously redefining themselves. This holds true even in secularized societies, where the relationship persists, and the two domains occupy corresponding roles.

Keywords: religion, politics, power, separation, contract.

مقدمة:

استمر الجدل حول علاقة الدين بالسياسة قائما، فهو قديم قدم الدين والسياسة معا، غير أن تلك العلاقة تتحدد تبعا لطبيعة الدولة وكذلك تبعا لمدى قدرة أحدهما على توجيه الآخر في إنتاج الخطط وتنزيلها ومتابعتها، ومن جانب آخر يحدد الارتباط بين الدين والسياسة أشكال تمظهر العلاقة بينهما فتتقوى أو تضعف انطلاقا مما ينتج عن التفاعل بينهما من تفاوت قيمي يتصل أساسا بمفاهيم دستورية وقانونية وسياسية، كما يحيل رصد التصورات الخاصة بكل مفهوم من داخل كل مجال على مقدار استيعاب الاختلاف الوارد بينهما، كما أن إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة تستمد راهنيتها من تحولات الثقافة السياسية للفاعلين في علاقتها بالنسق الاجتماعي القائم ودرجة خضوع أحدهما للآخر أو مدى حصول التوافق أو التطابق بينهما.

أهمية البحث:

يحاول المقال دراسة العلاقة بين الدين والسياسة من منظور مخالف للبحث التقليدي الذي يحصرها في ثنائية التضاد ويجعل أفق النظر إليها محدودا، وعليه فإن الجهد الذي بدل في هذا البحث يروم تحقيق مايلي:

- التمكن من تأصيل تلك العلاقة بما يفيد التركيز على نقد علاقات الهيمنة.

- تقصي درجات تدخل الفاعلين في المجالين وتتبع الصراع من داخلهما وتسليط الأضواء على مناطق التماس بينهما.

- دراسة العلاقة بين الدين والدولة عبر مستوياتها المختلفة، مع التركيز على طبيعة تلك العلاقة في سياق التحولات الاجتماعية والثقافية والقيمية الطارئة.

منهجية البحث:

في هذا البحث تم اعتماد أدوات التحليل الإشكالي الذي يعد من مشمولات البراديغم المعرفي ، والتوسل بالتبع بالمنهج التحليلي الذي لا تصح المقاربة الجدلية إلا به، تلك الجدلية التي تؤطر عنوان هذا المقال وتضع ضمنها حدودا للدراسة من خلال إشكاليات تطرحها وتمنحه أهمية إضافية.

مشكلة البحث:

- هل يمكن تفكيك جدلية الديني والسياسي إلى عناصر ترتبط بالخلفيات الفكرية التي تقف وراءها، ومن خلال ذلك ربط ذلك بالمضمون السياسي الذي يعكس مستوى العلاقات بين مختلف الفاعلين المنتسبين إلى كل مجال اعتبارا لأشكال تلك العلاقات وأنماط تمفصلاتها؟

وقد تفرع عن هذه المشكلة سؤالان فرعيان يؤطران محوري البحث تمت صياغتهما كما يلي:

- ما هي أشكال العلاقة بين الدين والسياسة وماهي أنماط التمفصلات بينهما؟
- كيف يبرز المضمون السياسي والجوهر الفكري كتجليات لجدلية الديني والسياسي؟

المحور الأول: في أشكال العلاقة بين الدين والسياسة و أنماط التمفصلات بينهما.

١- ثنائية الدين والسياسة بين التصادم والمسالمة.

إن دراسة تاريخ العلاقة النظرية بين الدين والسياسة لابد من أن تنطلق من تحديد المفاهيم، والمصطلحات التي قعدت للمعاني، والتي على أساسها تبلورت التصورات النظرية والعملية ، ثم بعد ذلك يصار إلى عقد المقارنات اللازمة بين مضامين الثقافة السياسية الغربية، وبين أصول النظام الاجتماعي في الإسلام للتوغل عميقا في بنية العلاقة بين الدين والسياسة[١]، لا سيما بعد نشوء الدولة الوطنية الحديثة حيث لم يتم الحسم في الإجابة عن الأسئلة الحارقة التي نتجت عن النبش في الموضوع، وتكرست معه إعادة إنتاج

[١] - أحمد بابانا العلوي، علاقة الدين بالسياسة مقارنة بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية، مجلة الفرقان، طوب بريس للطباعة والنشر والتوزيع، العدد:٨٢/١٤٣٩-٢٠١٨، ص:٢٨.

مقولات تتراوح بين الرفض والقبول بين النظرية الاندماجية والفصل بين اللجوء إلى تبرير الحكم بمسوغات دينية والدعوة إلى دولة مدنية تقطع مع ترصيد التجربة السياسية بمخزون القداسة، الشيء الذي يجعل تداخل الدين بالسياسة في المجتمعات العربية اليوم وجها من وجوه أزمة السياسة والدولة في بلادنا بشكل عام [١] ، ضمن صور ونماذج تكاد معطياتها تتشابه من فرط تكرار وقائعها المتعاقبة، بالملامح العامة عينها، وبالعناوين والمفردات نفسها، وبأدوات توشك أن تصبح واحدة، ومع ذلك فإن بينها تباينات تفرض نفسها على ملاحظها في العموم، وهي قابلة للتفسير من طريق ردها إلى أسباب مكينة : التفاوت في التطور بين البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية العربية، حيث تقوم العلاقات بين القوى الاجتماعية والسياسية، وتعكس مستوى الوعي السياسي لدى النخب، تتفاوت من داخلها نسب القوة بين مختلف القوى المحافظة منها والحديثة في المجتمع، كما تتشكل التفاوتات أيضا انطلاقا من درجة التطور والاتساع في المجال السياسي، غير أن الحسم في استيعاب المشهد بعد انسداد الأفق السياسي أثناء احتدام الصراع لا يقع إلا حين تفيض وقائع هذا الصراع ويحدث جنوح ملحوظ نحو استعمال الأدوات الثقافية[٢] المتمثلة أساسا في اللجوء إلى الرأسمال الديني كأساس للشرعية المنشودة.

إذن فثنائية الدين والسياسة تحيل على مستويين رئيسيين من العلاقة يتمظهر أحدهما في شكل التصادم لما ينطويان عليه من عناصر التضاد ، حيث يمكن اعتبار الدين إطارا جامعا للقيم فيما تعتبر السياسة أداة غير أخلاقية ومن ثم تجد مقولة ميكيافيللي "الغاية تبرر الوسيلة" مجالا واسعا للتداول تفضي بموجبها إلى إمكانية استغلال الدين للسيطرة على موارد الشرعية لأن الدين برأيه إنما يدار من طرف الدولة والمجتمع[٣]، فهو بذلك ليس مجرد خطاب سياسي ينطوي على قواعد مجردة للأداء السياسي بل يجسد وعاء للممارسة السياسية التي تنهض بها السلطة صاحبة التأويل، وصاحبة القيمة المطلقة التي تكتسي صبغة القداسة وتعبر بالممارسة السياسية نحو ما يعرف بوحدانية الدولة، إنها بهذا الاعتبار تستظل بظل النصوص الشرعية لإضفاء المعاني الإلهية على أعمال السلطة السياسية القائمة، فيما تنزع نفس المظلة على من سواها حيث تصر على إقامة الحدود الصارمة بين الفعل الديني والفعل السياسي، من خلال منع الفاعل الديني من التعاطي مع الشأن السياسي وفي الوقت ذاته منع الفاعل السياسي من التدخل في الشأن الديني بما يعكس نمطا من تدبير العلاقة بين الدين والسياسة قائما على الفصل بينهما بالارتكاز على ترسانة قانونية مقتبسة في مجملها من القانون الفرنسي، وعلى نموذج حديث قائم على مبادئ الدولة اليعقوبية الموروثة عن الثورة الفرنسية[٤] .

بينما يتمظهر المستوى الآخر من العلاقة بين الدين والسياسة في شكل تداخل بما يشكل الدين من مساحة اجتماعية تتخذه الأطراف المشكلة للمجتمع ومعها بقية النخب وسيلة لتبيئته مع منطلقاتهم الفكرية والعقدية خصوصا بعد حلول عصر الحداثة حيث عرف تحولات عميقة على مستوى البنى الثقافية وأحدث تغييرات مهمة مست دوائر المعرفة والإنتاجين الصناعي والتكنولوجي وكذلك منظومات القيم المؤطرة للفعل السياسي والمشاركة المدنية.ولا شك أن مسألة التداخل بين الدين والسياسة تخضع لإرادة الفاعل الديني الذي يؤسس لهذا التداخل باسم الإسلام بينما يسعى الفاعل السياسي الحداثي إلى الفصل بينهما لذا فالحديث عن الوصل بينهما يركز أساسا على جهود الفاعل الديني الذي إما أنه يعمل على استدماج عناصر الحداثة في خطابه أولا ثم في بنيته التنظيمية والقاعدية و

[١] - عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، سلسلة السياسة والدين (١) منتدى المعارف، الطبعة الأولى، بيروت-٢٠١٥، ص:١٥.

[٢] - نفس المرجع، ص:١٦.

[3] - Separationgreligion and politics. https://2cm.es/1eQEu. 2 Op-cit.

[٤] - محمد ضريف، الدين والسياسة في المغرب من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع ، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الأولى نونبر ٢٠٠٠، ص:٣١-٣٤.

بمقتضى ذلك ينتهج خيار المساومات مع السلطة السياسية القائمة، أو يختار الممانعة مع إقرار آليات لممارسة السياسية في ظل تصوره الخاص وبين هذا الخيار وذاك .

وتتأرجح عمليات الضبط في اتجاهين مختلفين فإما أن يتم ضبط الدين بالسياسة وهو ما يشير في جل تفاصيله إلى عمليات أسلمة الديموقراطية التي تقوم على المرتكزات التالية :

- الإقرار بمشروعية السلطة السياسية القائمة دينيا وسياسيا

- العمل في إطار النظام القانوني السائد

- السعي إلى المشاركة في تدبير الشأن العام[١]

ويمثل هذا التيار كل من حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية هذا الأخير الذي يقدم نفسه كأحد تعبيرات خيار المساومة وقد عمد إلى هيكلة نفسه تمثيليا على شكل إسلام برلماني يشارك في ضبط الخطاب الديني تبعا للأحوال السياسية الراهنة وامتثالا لتفاصيل النسق السياسي المغربي الذي ينظر إلى الدين على أنه مشترك جمعي وهو ما جعل من مشاركة العدالة والتنمية تعبيرا مباشرا عن نزهة ديموقراطية إسلامية في صيغتها التي أفرزها جهد فكري امتد لسنوات واستقر على الصورة الحزبية التي أفرزتها مؤتمرات الحزب المتعابقة منذ لحظة التفكير في الالتحاق بعبد الكريم الخطيب إلى غاية تحول هذا الحزب إلى المعارضة البرلمانية بعد عقد كامل من تدبير الشأن العام.

فيما تتم عملية ضبط السياسة بالدين انطلاقا مما تراكم على المستوى النظري لدى بعض منظري هذا الاتجاه الذين يوقعون هذا التيار حكما في منطقة عقدية فهو أبعد ما يكون في نشأته عن قناعات سياسية أو أيديولوجية وإن كان أصحابه يسترشدون في توجهاتهم بالنصوص الدينية الشرعية ويستأنسون في تبرير أعمالهم بتأويل تلك النصوص بمقتضى ما يرونه صالحا في باب السياسة الشرعية وما تفرضه من تنزيل للأحكام تحقيقا لمقاصد الدين حسب قراءاتهم المنضبطة لمنهجهم في فهم التراث الديني واستنباط مختلف الأحكام اعتمادا على الأدلة الشرعية، ولأن هذا التيار كان تميل في غالبية خطاباته إلى نقد أسلوب الحاكمين واعتباره بعيدا عما أنزل الله وأنه استبدال لشرعه، وارتكان هؤلاء إلى ما أنتجه العقل البشري القاصر من تشريعات تبوئ الشعب مكانة مقدسة لا تليق إلا بالله، فبمقتضى ذلك ينسحب الكفر عليهم بدعوى خروجهم من الملة.

ويمتلك أصحاب هذا التيار قدرة كبيرة في تشكيل الذهنية الجماعية وبناء العقيدة السلفية في صيغتها الجهادية بتوظيف أدواتها الضاربة ومن ضمنها جاذبية الخطاب السلفي الجهادي العابر للحدود، بوصفه "دعوة وغزوة" يتوجه إلى العامة والأفراد من الناس مخاطبا فطرتهم، فحتى ولو كانت لغته نخبوية ، باستعمالها لغة العلم الشرعي، فإن خطابها يظل جذابا تحسد عليه، لأنه يزداد رصانة وتتسع قدرته الاستقطابية كلما بدا أنه يقترب من نبض أمة، تشعر أن سلطانها مغتصب، ومجدها وعقيدتها في مهب الريح، على خلاف الجماعات الإسلامية الأخرى التي توجه خطابها في غالب الأحوال لأفراد الجماعة بلغة سياسية أو أيديولوجية، أو حتى أمنية، قلما توفرت الشروط للدفاع عنها شرعيا.[٢]

[١] - نفس المرجع،ص:١٠١.

[٢] - أكرم حجازي، دراسات في السلفية الجهادية، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة- مصر، الطبعة الثالثة ٢٠١٣م، ص:٢٨٦.

ومما يزيد التيار السلفي الجهادي قوة فحتى في ظل سعيها نحو تكوين أممية إسلامية تعمل في إطارها على خلق تمازج بين كل مكوناتها على اختلاف أصول نشأتها، فهي كفكرة ليست تنظيما موحدا، وبالرغم من ذلك فهي تستثمر الروابط العقدية المشتركة بين كل الكيانات المشكلة لها في كافة الأقطار، وتبرز فاعلية مبدأ الولاء حيث يعلن أنصار الفكرة الانتماء متجاوزين الحدود الجغرافية، كما يمكن لأي نصير من هؤلاء أن يشارك في الحوار، بحيث يثني ويمتثل، مثلما يناصح وينتقد ، فهي منهج وعقيدة ويجتمع الأنصار على هذين المحددين كخلايا ومجموعات، فرادى وزمرا، في شكل انشطاري يساهم في صعوبة تطويق الظاهرة عالميا، ولهذا تظهر الكتلة السلفية برمتها كأنها تخوض الصراع من أجل المبدأ، وليس لأجل الامتيازات ، بل في كثير من الأحيان يفقد ممثلوها الميدانيين في معظم بؤر الصراع حتى امتياز الحياة الآمنة، الشيء الذي يساهم في مصداقية خطابها، ويجلب لها التعاطف[١] لما يبدو من انسجام بين هذا الخطاب وتطبيقاته في مجال الممارسة الميدانية.

ولعل العمل على تفكيك العناصر الأساسية المكونة للدين كمنهج لا كعقيدة يمكن من فهم طبيعة العلاقة التاريخية بين الدين والسياسة والوقوف على المحددات الحضارية لهذه العلاقة ودراسة تطورها انطلاقا من بعدها الاستراتيجي الذي تتشكل عنده مختلف التفاصيل، علما بأن صور هذه العلاقة إنما تتأسس على عمليات موضعتها وقياسها وإيعازها إلى جملة الأدوار التي يمكن أن يلعبها الطرفان داخل المجال الخاص بكل منهما، ففي معرض تناول مستويات التماهي بينهما يلزم دراسة التغييرات الحاصلة في عمليات التأثير والتأثر التي طبعت مسار تلك العلاقة وما تفرضه مهمات الفهم من جهود تحليلية مصاحبة لمختلف السياقات التي تؤطر عمليات التحول تلك. بمعنى أن أي محاولة لرصد تلك العلاقة لابد أن تمر عبر ما يتيحه الفهم العلمي للظاهرة وما تطرحه من ضرورة الاحتماء بالمنهجيات اللازمة لإخضاع العلاقة بين الدين والسياسة التي عادة ما تتزاحم حولها مختلف الدراسات باعتبارها موضوعا تلفه بعض مظاهر التعقيد، لذا فهو يحتاج إلى الدقة في التناول وضبط مناطق التماس بين المجالات المعرفية التي تتجاذبه.

وبالنظر إلى صعوبة التفريق بين الدين كمعطى تاريخي والدين باعتباره حقلا يعيش على إيقاع الصراع بين فاعليه فإن الوقوف على حدود تأثيراته يدخل ضمن المغامرات البحثية التي تنطوي على كثير من المتاعب، لذلك يصير الالتجاء إلى التراكمات التي خلفها علم الاجتماع أمرا محتما والعمل بأدواته ضرورة منهجية، ذلك أن مقاربة الموضوع تتطلب الإحاطة بالعوامل الاجتماعية المتحكمة في البنى الثقافية والاجتماعية. ولكي تستقيم هذه المقاربة فإنها تقتضي رصد المعارك الميدانية التي يخوضها الطرفان تجاه بعضهما البعض، وبشكل أكثر دقة دراسة الحيز الذي يشغله كل طرف في المجال العام، وهي عملية شديدة التعقيد، تستوجب كثيرا من الحذر المعرفي والتحرر من القيود التي تصنعها الحقول المفاهيمية المغلقة، وبناء على ذلك تتحقق المعرفة الكافية لفهم التحولات التي تطال العلاقة تلك على ضوء التصادم مع حقلي الدين والسياسة وتتجلى مناطق الاشتباك بينهما بكثير من الوضوح بمنطق التفسير العلمي وباقتحام مفاوز الرؤية المقارباتية في موضوع هذه العلاقة .

ومما يبدو أن العلاقة بين الدين والسياسة تتفاوت وتختلف حدودها تبعا لدرجة حضور الفاعل الديني في الحقل السياسي وكذلك استنادا إلى مستوى حضور الفاعل السياسي في المجال الديني، وتترجم هذه العلاقة إما إلى اتصال مطلق أو انفصال مطلق أو التقاء تتفاوت درجاته هو نفسه حسب إمكانيات توجيه الدين بالخطط السياسية أو العكس، أي العمل على رسم الحدود الفاصلة بينهما انطلاقا من القواعد الدينية التي تشكل قيما تؤطر الوجود المعنوي للسلطة السياسية القائمة فضلا عن وجودها المادي الذي يستمد أسباب قوته من المنظور السياسي الذي يشكل الدين وعاء خالصا له، فتلتقي عند هذا الحد مجموعة تشكل شبكة من القيم السياسية الهادية والمقاصد الراشدة والغايات الدالة على الرؤية السياسية في الإسلام مع مجموعة وشبكة من الوسائل والطرائق والأدوات التي

[١] - نفس المرجع،ص:٢٨٦.

يستعين بها الفاعل السياسي لتحقيق جملة المقاصد وتعزيز القيم السياسية وبلوغ الغايات التي سطرت ضمن مشمولات الرؤية السياسية للدين ، نقصد بذلك تلك القيم التي لم تتبلور وفق آليات كما أنها لم تنضو في إطار مؤسساتي معلوم مجسدة المفهوم الفلسفي للنظام السياسي في الإسلام، أي أن مأسسة هذه القيم تخضع للإجتهاد البشري الذي من مهماته خلق قناة ناقلة للقيمة من عالم القيم المجردة إلى عالم الواقع التطبيقي الملموس[١] ، في تعبير عن تأويلات مخصوصة للدين في علاقته بالرهانات الدنيوية- وبين الدين كمصدر قيم وهداية مشكلة بذلك منحنى تطوري لأشكال تنزيل الرؤية السياسية لتكييفها مع التحولات الدينية والسياسية والثقافية، وكلما تقدمت الدولة في تحقيق هذا المشروع توصلت إلى فرض هذه الرؤية لتوزيع المجال العام ومن خلال ذلك توزيع الصلاحيات السياسية والمدنية والدينية بعد إعادة تعريفها وتحديد ممارستها وعلاقتها بباقي السلطات والصلاحيات [٢]، وهكذا يدخل الدين في السياسة بما يتحصل له من توجيه للخير وهداية للرشد وتجنيد للطاقة الإيمانية أو الطاقة الروحية في خدمة المجتمع.

٢- أنماط تمفصلات العلاقة بين الدين والسياسة:

ولأن الدين يحمل حقيقته وحكمته معه، والسياسة تنطلق من حقائق وقيم ومصالح مسلمة عند الناس تسعى إلى تحقيقها وتدبير متطلباتها، فإنه من هنا كان التلاقي القديم والاشتراك الواسع بين الدين والسياسة[٣]، غير ان النظرة الدينية التي تجعل الدين يتعالى على السياسة يعيد الجدل حول العلاقة بينهما إلى مربعه الضيق، ويحيل البحث فيها إلى محاولة لفهم طبيعة الاشتباك الحاصل بين الغايتين، ولقد حاولت الكنيسة الكاثوليكية أن تكون لها السيطرة في الموافقة على تعيين الملوك والحكام أو خلعهم، وحاولت ذلك فعلا ، مثل ما حدث في حالة الملك هنري الثامن ملك إنجلترا، غير أن تلك العلاقة ستعرف تحولا كبيرا قلبت موازين القوى لفائدة السياسة، وذلك بعد صدامات وحروب حتى صارت الكنيسة تابعة للحكم السياسي وليس العكس، وخير دليل على ذلك ما تعرفه بريطانيا اليوم في هذا الخصوص حيث الملك هو رئيس الكنيسة الإنجليزية، فيما رئيس الوزراء هو الذي يعين أعلى منصب ديني في المملكة.[٤] وعلى غرار ذلك ظهرت في العالم العربي الإسلامي تجارب بحثت خلالها الدول عن هوية خاصة تميزها وتثبت شرعيتها فبدلت جهود لمأسسة الدين من داخل الأنساق السياسية القائمة حيث ظهرت نخب دينية تابعة للسلطة السياسية توجهها وتعين من يشرف على أعمالها وتراقبها، فيما تعمل هذه النخب على مساعدة السلطة السياسية في تنزيل مشاريعها وتجسيدها موظفا الخزان الرمزي الذي تحرسه لخدمة مصالحها الطبقية وتعزيز انتشار ايديولوجيتها في الميدان العملي، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالإسلام الرسمي الذي يعد دين الدولة له ثوابته ومرتكزاته الشيء الذي ساهم في نشوء ظاهرة الإسلام السياسي الذي يعتبر الإسلام المعارض[٥] .

ولا شك أن ولوج معترك الصراع الديني والسياسي تضع الباحث أمام صعوبات منهجية جمة، ذلك أن إشكالية العلاقة بينهما غالبا ما تطرح وفق ثنائية متضادة ومتقابلة، في حين أن حقيقة المقاربة على هذا النحو لا تفي بما هو مضمر من نسق تقابلي لأن الدين لا تقابله السياسة ، باعتبار السياسة منهجا في التدبير المجتمعي من أعلى مؤسسة هرمية في السلطة، كما أن الدولة لا تقابل الدين لأن الدين منهج كلي، فنكون بذلك إزاء مقاربة بين جزئي مع كلي[٦]، هذا من جهة أما من جهة ثانية فدوائر الاتصال تضيق وتتسع تبعا لموقع

---

[١] -عباس شريفة، الدين والسياسة، https://2cm.es/1aoXW، منشور بتاريخ:٣١-٣-٢٠١٧م، اطلع عليه بتاريخ : ٦ نونبر ٢٠٢٤م.١١,٣٢.

[٢]-برهان غليون، الدين والسياسة في المسيحية والإسلام، الحوار المتمدن-العدد: ٤٢٠٨ - ٢٠١٣ / ٩ / ٧ - ٠٩:١٦، https://2cm.es/1f0l0، اطلع عليه يوم: ١٥,٠٦,٢٠٢٥م. على الساعة: ١٦:٥٠

[٣] -لزهر بوارضي، جدلية الدين والسياسة وثنائية التداخل والتصادم، المجلة العلمية لجامعة الجزائر ٣،العدد:٠٩، ديسمبر ٢٠١٧.ص:١.

[٤] - نفسه، ص: ٣.

[٥] - نفسه،ص: ٨.

[٦] - الحسان شهيد، الدين والسياسية: وقفات مع كتاب إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة للكاتب عبد السلام الطويل، مجلة التفاهم، العدد :٤٣، ص:٢٦٨.

كل طرف في مساحة تفكير الآخر، وكذلك تبعا لدرجة حضور أحدهما في تصور الآخر، فحتى دعاة طرح الاتصال ليسوا على رؤية واحدة إلى الموضوع، اعتبارا لمستوى تفاعل الدين مع السلطة واعتبارا كذلك لمستوى هذا التفاعل إذ أنهما يتفاعلان بدرجة ما ويشتركان بشكل ما بجهد مشترك لتنفيذ سياسة ما، فمهما حاولنا الفصل بين الدين والسياسة لا يمكن الزعم بوجود سياسة مستقلة أو دين مستقل[١]، وقد صار من المهم دراسة العلاقة التي تتطور بين الدين والسياسة، وفي هذا السياق ذكر بروفيسور الدراسات المقارنة هيو أوربان ثماني علاقات استراتيجية بين السلطتين السياسية والدينية مثبتا أن تشابك الدين والسياسة يعود إلى تاريخ طويل للغاية. وهو يرجع إلى أقدم الأزمنة المعروفة للنقاشات العقلانية، إذا شئنا التعبير عن هذه العلاقات بشكل أكثر تحليلية وجب أن نلاحظ العناوين التالية:

أ- التوفيق بين الديني والسياسي.

ب- أولوية السلطة الدينية على السلطة السياسية.

ج- الديني والسياسي كقوى منفصلة (ولكن معتمدة على بعضها البعض أو متعادية في ما بينها).

د- أولوية السلطة السياسية على السلطة الدينية.

هـ- انسحاب الدين من المحيط السياسي.

و- الدين في خدمة السلطة السياسية : القومية الدينية في الدولة الحديثة.

ز- السياسي كالديني : الدين المدني.

ح- الدين في نزاع مع السلطة السياسية : المقاومة والثورة والإرهاب.[٢]

غير أنه كلما حاولنا تفكيك العلاقة بين الطرفين وجدنا أنفسنا أمام مسألة شطرت الوعي الإنساني إلى وعي ديني وآخر علماني، وعي يرنو إلى إخضاع كل أنواع العلاقات والمسلكيات إلى منظومة القيم، ووعي آخر يميز العلاقات داخل المجتمع العلاقة التي تخص المجتمع بارتباطه بالسلطة السياسية، وكأننا هنا في هذا المقام أمام منظومة أخرى تحكم النسق السياسي والعملية السياسية، فرضتها خصوصية الوظيفية والدور لكل من المستويين الفردي والاجتماعي. فالحقل السياسي لا يمكن أن يكون محايدا عن مفاعيل القيم الأخلاقية ، كما لا يمكن الجزم بوجود قيم أخلاقية مغايرة للقيم الأخلاقية في العرف أو مغايرة للأخلاق التي يقرها الدين[٣]، وحين يصبح التظافر بين هاتين السلطتين وشيجا تكون معارضة أحدهما للآخر مؤامرة على الأغلب بل ويصبح توقيفها امرا محتما.

وعلى ذلك فإن تاريخ العلاقة بين الدين والسياسة أو بتعبير دقيق بين السلطة الدينية والسلطة السياسية ، هو تاريخ الصراع بينهما تاريخيا، فهذه العلاقة بين طرفي هذا الصراع ليست محددة سلفا بمقتضى نص من النصوص مهما اتسعت دائرته ومهما بلغت قدسيته،

[١] - إيفان سترينسكي، إشكالية الفصل بين الدين والسياسة، ترجمة عبد الرحمن مجدي، مراجعة هاني فتحي سليمان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى ٢٠١٦م، ص : ١٧١.

[٢] - كونستا نتينوس د. جيانيس، الدين والسياسة مسار النظريات العلمانية والما بعد العلمانية، تعريب: على زين الدين. مراجعة: أ.شاهين، مجلة الاستغراب، ربيع ٢٠١٦م.ص: ٩٦-٩٧.

[٣] - السيد عصام حميدان، جدل التدين والسياسة قراءة في الثوابت والمتغيرات، مجلة البصائر،العدد:٣٨، السنة السادسة عشر- شتاء/١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ص: ١٣٠-١٣١.

كما أنه ليست محصلة لاستيعاب إحدى السلطتين للأخرى استيعابا كاملا، أو ضم إحداهما للأخرى ضما تاما، وإنما هي نتيجة تفاعلات موضوعية وقعت في التاريخ وبفعل قواه، تدافعا وتصارعا، وتعاونا، حربا وسلما.[١]

المحور الثاني: جدلية الديني والسياسي بين المضمون السياسي والجوهر الفكري.

١- تجليات المضمون السياسي لجدلية الصلة بين الدين والسياسة:

تتراوح العلاقة بين الديني والسياسي انطلاقا من تجربة تاريخية طويلة ما بين المماهاة والاحتضان والفصل التام بينهما وفي أكثر الحالات بين الاستيعاب على اختلاف درجاته والاستقلال المتباين تبعا لدرجة قوة أحد الطرفين أو ضعفه، وتتشكل العلاقة بينهما اعتبارا لما يسودها من سمات وطبائع ، فتكون في محصلة القول فيما يتعلق بالنمط التدخلي استغلال السياسة للمخزون الشرعي والتاريخي للدين، فيصير بذلك هذا الأخير ملحقة من ملحقات المجال السياسي وواجهة من واجهات حضور الحاكمين في المجال الاجتماعي ومسوغا له لتكييف مضامين النصوص الدينية لصالح بعض القرارات السياسية التي لا تجد لها حيزا كافيا داخل المنظومة الدستورية ولا في مشمولات الحكم في صيغته العلمانية الحديثة ،هذه الأخيرة التي تشكل في بقوة الأشياء نمطا مغايرا لتلك العلاقة ينبني على منطق الاستبعاد، ويتأسس على إقصاء واضح وبين لأي دور يمكن أن يلعبه الدين في المجال السياسي، فتظل السمة الرئيسية لهذا النمط هو ميل الدولة إلى إخراج الدين من المجال العمومي، إما بتكثيف التشريعات الوضعية وتقويتها أو بالشطط في مراقبة المجال الديني والتضييق عليه ، وهذا النمط بدوره يعرف تفاوتا في التجارب التي عرفها من بلد إلى آخر حسب اختلاف درجة التراكم السياسي والتحديثي داخل هذه البلدان[٢].وأيا ما كانت العلاقة فلا شك أن الوقوف عند حدود المعنى ومساءلة آثار هذه العلاقة والنظر إلى نواتج التفاعل بينهما في سياق اشتغال البنى المركبة لكليهما وفي إطار تحديد طبيعة هذه الآثار ومستوياتها من حيث النفع والضرر. ويظل الجهد العلمي التركيبي أمرا مطلوبا لتحديد النشاطين الديني والسياسي في بيان الاتصال وشروطه والانفصال وحدوده ، ودراسة ذاتية كل منهما تجاه الآخر، وإلى فرض استقلالية أحدهما عن الآخر وفقا لنوعية وظيفة كل طرف منهما، الشيء الذي يؤدي توتر العلاقة بين المجالين حيث أنهما تعبيران ظاهران عن علاقات القوى التي تدفع الطرف الذي يمتلك أكبر قدر من مصادر السلطة إلى كبح جماح خصمه، بل وإلى السيطرة عليه[٣] .

وقد خضعت الصلة بين الدين والسياسة لجدل فكري واسع النطاق ويعتبر هذا الأمر تحصيل حاصل، إذ عرف صورا مختلفة منذ القديم، ففي أيام مؤسسة الخلافة مثلا كانت تطرح عليه سؤال العلاقة بين الديني والسياسي، وكذلك طرح السؤال نفسه أيام تحولت الخلافة إلى ملك عضود وما لبث الجدل يتجدد في تاريخنا الحديث والمعاصر في مناسبات معلومة ذات خطر انهيار الإمبراطورية العثمانية وإلغاء مصطفى كمال أتاتورك منصب الخلافة، وقيام الدولة الوطنية الحديثة من رحم الدولة الكولونيالية، حيث الانفصال فيها بين الحيز السياسي-المدني والحيز الديني من الوضوح الذي لا يقبل الشك، ليتجدد موضوع الخلافة في وعي الفكر الإسلامي في عشرينيات القرن العشرين منذ محمد رشيد رضا إلى تقي الدين النبهاني في أربعينيات القرن عينه، ومعها ميلاد فكرة الدولة الإسلامية مع حسن البنا

---

[١] - صهيب رزوق، صراع السلطة الدينية والسياسية في العالم العربي وآثاره، مركز برق للأبحاث والدراسات، https://2cm.es/1f0ql منشور يوم:١٨-٠٨-٢٠١٥ اطلع عليه يوم: ١٦-٠٦-٢٠٢٥م، على الساعة:١٨،٠٧، ص:٦.

[٢] - عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، مرجع سابق، ص: ٤٢-٤٣.

[3] - Bertrand Badie , «les deux Etats: Pouvoir et société en Terre de l`islam», Editions Fayard, Paris, 1986, P. 23 - 24.

نقلا عن :

ع السلام طويل، الدين والدولة في سياق التفاهم والاعتراف التجربة الإسلامية والتجربة الغربية ، مجلة التفاهم، العدد :٣٦، السنة العاشرة (ربيع ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م)، ص: ٢٠٠.

والحاكمية الإلهية مع سيد قطب وأتباعه، مرورا باجتماع حركات الإسلام الحزبي على تعدد مشاربه (الإخواني، والسلفي، والجهادي...)، للسعي إلى إقامة نظام سياسي وفق مقتضيات وأحكام الشريعة الإسلامية، وصولا إلى إقامة تنظيم إسلامي اتخذ "الدولة الإسلامية" اسما له قبل إعلان زعيمه خليفة على رأس هذه الدولة، ليصير الجدل في هذه المسألة جزءا عضويا من كل إشكالي شبع تفكيرا ومع توالي الأحداث والتجارب صار يعزى هذا الجدل إلى متغير سياسي ذي شأن كبير ضاغط، مثل في انتقال نفوذ الحركات الإسلامية من نفوذ اجتماعي وايديولوجي إلى نفوذ سياسي غداة وصول بعض تياراتها، إلى السلطة في بعض البلاد العربية على إثر الثورات التي قامت وأطاحت بنظم سياسية عربية سابقة في سياق ملتهب رفع من شدة حرارة المعارك السياسية التي يخوضها الجميع رافقها احتدام النقاش حول هوية الدولة والنظام السياسي في البلدان التي تحولت إلى ساحة للتدافع الميداني بين الدين والسياسة[١].

يتبين أن الصلة بين الدين والسياسة تخضع لمستوى الوعي بالتباسات هذه الصلة، وأنها تكتسب المعنى الذي يتحول تبعا للمتغيرات باعتبارها واحدة من الظواهر الاجتماعية التي تشهد تفاعلات شتى بين مختلف عناصرها التكوينية، ومن ثم فإن رصد ملامح هذه العلاقة وفق هذا الرأي يستند إلى عوائد الاقتران بين الدين والسياسة بحسبانها محمودة أو غير محمودة، وبالنظر إليها بكونها ممكنة أو ممتنعة و باعتبار تلك درجة تلك الصلة من حيث الاتصال أو الانفصال او التمايز. كما أن تحليل مختلف التفاعلات الناتجة عن ارتطام الأسس المادية لجدلية الدين والسياسة وخضوعها لعلومهما التي لا تتأثر بنظام بعينه أو وطن بالتحديد أو دولة في حد ذاتها باعتبارها قيمة عالمية ناتجة عن جهد إنساني ذي بعد كوني، لكن مع ذلك تختلف تطبيقاتها من دولة إلى دولة، ومن قطر إلى قطر.

ثم إن تنظيم العلاقة بين الدين والسياسة تكمن في معالجة ثنائية المضامين التي تشكل المحتوى المعرفي والاجتماعي والسياسي لهذه العلاقة، فضلا عن وجود إمكانية تفجيرها في صفوف العامة وعدم الاقتصار على الطروحات النخبوية التي لا تمكن الأفراد من فهم منطق اشتغال تلك العلاقة وبالتالي الدفع به إلى ممارسة الدين أو السياسة والوقوف عند حدود كل حد من الثنائية بما يتيح ظهور نظام لفهم العلوم وإزالة العوائق وتنشيط دينامية الجدل[٢]، ولا شك ان هذه العلاقة تفترض وجود تلاق قديم واشتراك بين الطريق ومساحة للتقاسم تتمدد وتتقلص حسب الظروف والأحوال، وذلك إلى راجع إلى كون أن الدين يحمل حقيقته معه ويدعو إلى حكمة يتأبطها بينما السياسة تنطلق من حقيقة نسبية وقيم متغيرة لتحقيق مصالح مسلمة عند الناس تعمل على تدبيرها وتوفير متطلباتها، مما يجعل اشتباك الطرفين يحصل عند نقطة المصالح، وتبدأ سلسلة الالتباسات التي تضع مهمة تحليل أطرافها وتفاعلاتها على عاتق الباحث وتبيان أوجه الصراع والوئام بينهما، انطلاقا من التجربة التاريخية التي تعد مستودع مفاتيح الوعي بتحولات الواقع الاجتماعي، فمضمون الدولة في الدين ومضمون الدين في الدولة ليسا ثمرة ماهيات ثابتة مكرسة بالنصوص الأولى لا يمكن تبديلها أو تحويرها، ولكنهما ترجمة للحاجات التاريخية التي تدفع إلى استعادتهما، أو إعادة شحنهما بالقيم والمعنى[٣]، فإذا كان الدين نظاما اجتماعيا يضم مجموعة من المعتقدات والممارسات ويضع أطرا أخلاقية لتنظيم جوانب من حياة الفرد والمجتمع، فإن السياسة تستند إلى هذه الاخلاق كمرجعية، فهي لا تخترع للمجتمع قيمه وتربيته، كما أنها ليست عقيدة وليست قوة قهرية، لكنها حقل جديد من الممارسة البشرية، يقع بين العقيدة وبين استخدام القوة والقهر[٤]، مستندة في ذلك إلى إمكانيات إضفاء المعنى الناتج عن عملية إنتاج المعرفة التي واكبت عبر العصور التنافس بين قيم الإيمان الصادق وقيم الانصياع أو التقليد القانوني، خلال كل تاريخ الإسلام.

---

[١] - عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، مرجع سابق، ص:٨٥-٨٦.

[٢] - عبد الوهاب حيدوري، الدين والسياسة : عقيدة الدين أم عقيدة السياسة جدلية قائمة، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة،المجلد٠٦-العدد ٠١-السنة ٢٠٢٤،ص: ٥٢.

[٣] - برهان غليون، نقد السياسة الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة،٢٠٠٧، ص:١٩.

[٤] - المرجع نفسه، ص: ١٤٠.

وإذا كان تفجير الشعور الديني والإيماني العميق يرتبط باستمرار عند الأفراد بنقد الممارسة الدينية الشكلية والقانونية والطاعة المجردة عن الالتزام الأخلاقي للأوامر فإن المبالغة في تحويل الإسلام إلى خضوع شامل لسلطة سياسية زمنية بالضرورة، وهو ما يؤدي إلى إجراء عملية تخفيض للشريعة إلى فقه أو قانون من قبل النظام الاجتماعي أو الدولة، مما يدفع باستمرار إلى رد فعل قوي في الاتجاه المقابل[١]، وهكذا يتم إنتاج مجال مستقل للسياسة ويتم تجهيزه بالقواعد العصرية التي تحيله إلى مجال تنافس تتروح فيه إدارة العلاقة بالدين ما بين التصادم والعداء بنزعة يعقوبية متطرفة تخرج الدين ليس من الحياة السياسية فحسب بل تسعى إلى إبعاده أيضا من الأمة والمجتمع على طرف سواء، وما بين نظرة تستمد عناصرها من تاريخ التطبيق السياسي الذي طبع المجتمعات البروتيستانتية خاصة : بريطانيا والولايات المتحدة، ألمانيا، وهولاندا...إلخ، حيث الدين لا يحارب ولا يناصر حين يتعلق أمره بالشأن العام، أما في نطاق الخاص والشخصي في الدين، وهو نطاقه الطبيعي في أقصى درجات تقلصه، فلا تناقض أن يكون المرء علمانيا ومتدينا في الوقت نفسه، لأن هاتين الصفتين تشملان مساحتين من الحياة مختلفتين: مساحة العام ومساحة الخاص، والخلط بينهما لا يجوز في منظور الفكرة العلمانية المعتدلة[٢] .

أما في المغرب فقد شهدت علاقة التلازم بين الدين والسياسة امتدادا عبر الزمن استمر قرابة اثني عشر قرنا ولايزال، وقد كان أولى بوادر هذه المماهاة فور استقرار إدريس بن عبد الله بمدينة وليلي عند كبيرها إسحاق بن عبد الحميد الأوربي، وقد ذكر الناصري أن هذا الأخير جمع عشيرته وعرفهم بنسب إدريس وقرابته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرر لهم فضله ودينه وعلمه واجتماع خصال الخير فيه، فبايعوه على السمع والطاعة ، والاقتداء به في صلواتهم وغزواتهم وسائر أحكامهم، ولما بويع قال: " أيها الناس لا تمدن الأعناق إلى غيرنا ، فإن الذي تجدوه من الحق عندنا لا تجدونه عند غيرنا"[٣]، ويتضح أن هناك اجتماعا للسلطات الدينية والزمنية في يد واحدة وتركز الإمامة والإمارة في شخص السلطان، وتجسدت على إثر ذلك السلطة التأسيسية التي تمثلت في شخص الأمير وهي القائمة على أساس ديني، استنادا إلى نسبه الشريف من آل البيت الذي يعد مصدرا للشرعية والقبول الشعبي وسببا يشكل حاضنة اجتماعية للمشروع السياسي للدولة، كما شكلت هذه الدعوة الى قيام الدولة محاولة الاستعانة بالدين بما هو مسوغ من مسوغات الحكم وبما يتيحه من استمداد للأخلاق والقيم السياسية بصيغة تفاهم براغماتي ييسر تصميم علاقة الدين بالسياسة في زمن معين، ومن ثم يمكن إرجاع أنماط العلاقة بين الدين والدولة للظروف التاريخية المختلفة المتدخلة في تأسيس الدول، وذلك حسب ما تتخذه هذه الدول من قرارات لخدمة أهدافها وتبعا لطبيعتها من حيث قصر الآجال، وباعتبارها الاختيارات الأسهل، التي شكلت نتائجها مسارات ثابتة ومستدامة لا تزال تشكل الى اليوم نمطا قارا للعلاقة بين الدين والسياسة[٤]، غير أنه ومع ظهور الدولة الحديثة وبعد إنهاء نظام الخلافة رسميا عام ١٩٢٤م، ومع فرض نموذج الدولة الوطنية القطرية من قبل القوى الاستعمارية برز ما يسمى بأزمة الشرعية حيث عوض أن تعمل الأنظمة السياسية لهذه الدول على تجاوز تلك الأزمة بالإجابة عن المشكلات الكبرى التي تعيق تحقيق المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواكب مسلسل التحديث داخل كياناتها، قامت هي نفسها بتعميق الأزمة أكثر من ذي قبل، وخلقت أزمات جديدة، وكان مرد ذلك إلى واقع الاستبداد وانتشار الفساد على كل الأصعدة، مما مهد لظهور الانقلابات العسكرية التي سرعان ما تحولت إلى بنيات جديدة لأنظمة شمولية عطلت مشاريع التنمية، وقامت على العنف في مواجهة كل التعبيرات السياسية المعارضة، الشيء الذي

---

[١] - المرجع نفسه، ص: ٤٣٠.

[٢] - عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، مرجع سابق، ص: ٧٦.

[٣] - أحمد الناصري، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء الأول، تحقيق وتعليق الأساتذة: جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب الدار البيضاء،١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ص: ٢١١.

[٤] - ناثان.ج.براون، الدين في الدولة الحديثة.. كيف نفسّر اختلاف هذه العلاقة حول العالم؟ https://2cm.es/1f0vH
منشور بتاريخ: ٢٦,٦,٢٠٢٥ م ، اطلع عليه بتاريخ: ٠١,٧,٢٠٢٥ م.١٨:٣٤.

أدى إلى صعود التيار الإسلامي وشجع على ظهور الإسلام الحركي كنتيجة لهيمنة السلطة السياسية على مفاصل القرار الديني من خلال توجيه المؤسسات الدينية الرسمية بما يظهر الخضوع التام حتى غدت مجرد آلية في يد الأنظمة السياسية القائمة توظفها لإضفاء الشرعية على مختلف أعمالها[١]، خصوصا تلك التي تجعل من الدين متكئا لحكمها في صراعها السياسي كسلطة تسعى إلى أن تكون لها الغلبة على المؤسسة الدينية، التي قد تمتد في بعض الأحيان والحالات التاريخية إلى إنتاج النصوص الدينية سواء المؤسسة والأصلية أو الشارحة والفرعية[٢]. لتنشأ كل أشكال التسويغ الديني للأعمال السياسية وتبرير الأوضاع الاجتماعية وتحويل الخطاب الوعظي على سياسة دينية لتوجيه الأفراد والجماعات وإخضاع المحكومين من الناحية الروحية إلى جانب الإخضاع الزمني التي تمارسه السلطة السياسية، ويواكب ذلك كله عملية إنتاج المعرفة الدينية ويؤثر في نمط التفكير الديني السائد[٣]، وبالمقابل فقد يتم تحويل الممارسات وبعض الطقوس والأساطير المؤسسية للدولة إلى ما يشبه ديانة مدنية توحد المجتمع على قيم روحية لا يكره المواطنون على اعتقادها ولا يبعد عن الدولة كل من لا يعتقدها[٤]، بل تدعو إلى دين مدني متكيف مع مقتضيات الحداثة، ولا يعني ذلك بالضرورة سلوك الدولة مسلك العلمانية الذي يهدف إلى إقصاء الدين من الحياة الاجتماعية، ففي التاريخ شواهد على فشل النزعات العلمانوية المتطرفة من إبعاد الدين عن دوائر المجتمع، فإذا جاز القول أنها نجحت في إخراجه من الدولة وفك الارتباط بينهما نسبيا، فإنها قد عجزت عن كبح إيمان الناس لا في النظام اليعقوبي الفرنسي ولا في خضم هيمنة الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي ولا في ظل العلمانية الأتاتوركية ولا في غيرها من الأنظمة السياسية التي قامت على إقرار مبادئ العلمانية على اختلاف مظاهرها وأشكالها سواء في إيران الشاهنشاهية أو تونس البورقيبية أو العراق وسوريا والجزائر..[٥]، كما لا تعني فكرة مدنية الدين الاستقلالية التامة للمؤسسات الدينية، لكن تظل سلطتها قائمة على الطقوس لا على الإيمان، تفقد في إطارها الدولة دورها حيث تسيطر الطقوس ويصير الإيمان أمرا فرديا لا يمكن التصريح به إذا خالف الطقوس في دقائق الأمور، كما أنه لا قداسة فيه إلا ما أنزل الله من أنبياء وكتب مقدسة[٦]، في إطار دولة مدنية قائمة على أساس التعاقد أي المبايعة تعنى بموجب ذلك بتدبير الشأن العام، فيما تلعب دورا ثانويا أو هامشيا إن شئنا القول في قضايا الدين والهوية والثقافة تاركة المجال للمجتمع لبلورة الرؤى والتصورات في صيغ مدنية معينة.

وأيا ما كانت طبيعة العلاقة بين الدين والدولة، فإنهما يظلان في مواجهة دائمة ومستمرة، وحتى في أحسن الأحوال ملازمة للطرفين فإنه ليس من وجود ولا ممارسة سياسيين في ذاته بل في الأيديولوجية، والبحث لا يفيد في النظام السياسي في حد ذاته، وإنما في الأيديولوجي، كما ينبغي البحث في الأيديولوجي هو بدوره داخل النظام الديني[٧]، فحين يلتقي الدين بالايديولوجيا تمحي الثنائية فلا الدين يبقى مجرد نص متعال على الزمن، ولا الأيديولوجيا تظل مجرد تصورات في الذهن. وفي لحظة الالتقاء تلك نجدنا أمام مشهد يظهر الدين على صورة حادث تاريخي تتخذ لنفسه لونا ولغة وثقافة بعدما تحيز في جغرافيته الحضارية[٨]، ومن جهة أخرى فإن التركيز على الجوانب المعرفية وتسليط الضوء على مناطق الاشتباك بين الظاهرتين يمنح فرصا إضافية لرصد المعطيات والبيانات المتعلقة بأنماط التفاعل بين الحالة الدينية في المجال الاجتماعي والحالة السياسية السائدة ومدى تأثير بعضهما على البعض، استنادا إلى النظر في موقع

---

[١] - صادق حجال، العلاقة الجدلية بين الدين الإسلامي والدولة الحديثة في المنطقة العربية، مجلة مدارات سياسية، المجلد١، العدد ٤،مارس ٢٠١٨م، ص: ٨٤-٨٥.

[٢] - عبد القادر عبد العالي، علاقة الديني بالسياسي في المجتمعات الإسلامية وأثره على الفكر السياسي والعقائدي، مؤمنون بلا حدود، https://2cm.es/1f0x2 منشور بتاريخ: ٣١مايو ٢٠١٧م، اطلع عليه بتاريخ:٢٠-٠٧-٢٠٢٥م، على الساعة :١٨,٣٠، ص: ٨.

[٣] - المرجع نفسه، ص: ٤.

[٤] - جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،٢٠١٣، ص: ١٧٠.

[٥] - عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي ، مرجع سابق، ص: ١١٩.

[٦] - الفضل شلق، الدين المدني شرط الدولة المدنية، الحوار المتمدن، العدد: ٦٧٣٢،https://2cm.es/1f0z8 منشور بتاريخ: ١٤/١١/٢٠٢٠-٠٨,٠٩،. اطلع عليه بتاريخ:٢٠-٠٧-٢٠٢٥م.

[٧] - ريجيس دوبريه ، نقد العقل السياسي، ترجمة عفيف دمشقية، دار الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، ص: ٤٢.

[٨] - محمود حيدر، الأيديولوجيا في حدود الدين كل شيء جائز في حقول التوظيف، مجلة المنهاج، العدد : ٤٨،السنة الثانية عشر، شتاء ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ص: ٤٩.

المرجعية الدينية وعلاقتها بالأنساق التشريعية والقانونية بشكل فرعي وعلاقتها بالنسق السياسي بشكل رئيسي وعلى وجه التحديد، وهو الشيء الذي يساعد على الاقتراب من الرؤية الواضحة من دينامية مختلف التفاعلات بين هذه الأنساق والتحقق من حدود التقاطعات بينها، بعيدا عن تيمات الهياج الاجتماعي و التعبئة النفسية الجماعية وقراءة الأحداث من دائرة التوتر النفسي القائم على منطق صراعي بين قيم مستعارة من نظم شتى وقيم النسق الفكري المرجعي للمجتمعات الإسلامية[١]، وعلى هذا الأساس يظل الرهان الحقيقي هو الزيادة من سعة الأفق والقدرة على فهم الحركة التي تلف العلاقة بين الحدين وتسيرها وتتحكم في أشكال وجودها وتمظهرها.

٢- المضمون الفكري لطبيعة الصلة بين الدين والسياسة:

لعل دينامية العلاقة بين الديني والسياسي خاضعة بدورها للتحولات الاجتماعية ووجودها مرتهن بوجود عناصر مستجدة تتصل غالبيتها بظاهرة العولمة وما يرتبط بها من تحولات معرفية حتمت إعادة النظر في تحديدات كل مجال ودوائر نفوذه ما يؤثر على حركية التفاعلات الناشئة عن تداخل المجالين حيث يكتسي الواقع فيها حركة أكيدة وحجية أكبر في عمليات التأويل والتفسير والفهم، كما أن هندسة هذه العلاقة تكتسي فاعلية خاصة على أرض الواقع [٢]، أخذا بعين الاعتبار أن عمليات التقاطع والتفاعل بين الظاهرتين (السياسية والدينية) شهدت دخول عناصر جديدة في تحليل العلاقة بينهما، حيث صرنا على هذا الأساس أمام معادلة ترتكن في أصولها وهي:

- إعادة تعريف السياسي

- إعادة تعريف المجال الديني

- إعادة الاعتبار للقيم المؤطرة للحقلين معا

- إعادة بروز العامل الثقافي في عملية التحليل

وبالاعتماد على هذه العناصر يمكن الوصول إلى نواتج تخص تركيب العلاقات بين مختلف هذه العناصر في رصد تكوين ظاهرة تفاعلية جديدة تفرز حالة جديدة [٣]، وهي الصورة المتحركة لهذه العلاقة، حيث يصعب الزعم بالإحاطة بكل عناصر التحول، ذلك أن كلا من الدين والسياسة مجال حي يمور بالمتغيرات وتتطلب عملية مواكبة التحولات التي يشهدها الحقلان تحديثا للمعطيات المؤثرة في فهم تطبيقاتهما عبر الزمان والمكان، ومن زاوية أخرى فكلا منهما ينتج خطابا يربط محتواه بالمصالح العميقة لمن ينتجه، ومن ثم ينبري الدين لينصب نفسه محافظا على النظام الاجتماعي ويعتبر وجوده شرطا في هذه العملية، كما يقدم نفسه كإطار للكفاءة الصارمة في إنتاج المعنى، وهنا يحصل الانتقال من مجال الإنتاج الرمزي إلى مجال التفكير الحقيقي لتنزيل المعنى ماديا، حيث تبرز مجموعة من أنماط منهجية لتكوين السلطة ونشوء هياكلها اتساقا مع وجود ملامح التنظيم السياسي الأكثر ملاءمة لأشكال توزيع الرأسمال الرمزي المتاحة، وبالمقابل تنبري السياسة لاحتضان أي رصيد ممكن من الشرعية القادمة من حقيقة التفسير والتأويل الخاضعة لمجموعات منهجية من القراءات التي تلتف بالنصوص الدينية وتنتج بدورها معنى دالا في سياق تعزيز القوة المادية التي تحتشدها عناصر الطبقة السياسية على اختلاف مواقعها، وفي خضم هذه التقاطبات تنشأ علاقات مختلفة بين الدين والسياسة تبعا للبنية الاجتماعية

[١] - برهان غليون، نقد السياسة الدولة والدين، مرجع سابق، ص:٢٥٩.

[٢] - سيف الدين عبد الفتاح، العلاقة بين الديني والمدني والسياسي: مقدمات منهجية، المعهد المصري للدراسات، https://2cm.es/1aHQ0 منشور بتاريخ: ٦ أغسطس ٢٠٢١م، اطلع عليه يوم:١٨ يوليوز٢٠٢٥م.٠٥:١١.

[٣] .- المرجع نفسه.

المحتضنة لهذه العلاقات وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية التي تسري فيها وتحكم حدودها وطبيعة التفاعلات من داخلها بالنظر إلى كونها تخضع العلاقات بين الحاكم والمحكوم إلى المنظومة القيمية التي تعبر عن النسق الأخلاقي السائد في المجتمع والذي يحكم في مجمله العلاقات في كل المستويات غير أنه يشطر في شقه الإشكالي الوعي الإنساني إلى وعي ديني وآخر علماني، وعي يرنو إلى إخضاع كل أنواع العلاقات والمسلكيات إلى تلك المنظومة، ووعي آخر يميز العلاقات داخل المجتمع عن تلك العلاقة الأخرى التي تخص ارتباط المجتمع بالسلطة السياسية القائمة ، وكأننا هنا أمام منظومة قيمية أخرى بمبادئ مختلفة تضبط النسق السياسي والعملية السياسية، فرضتها خصوصية الأدوار والوظائف التي تناط بالأفراد والجماعات[١]، وهنا تظهر صعوبة مقاربة السلطة بين الدين والسياسة لأنها مسألة معرفية حقيقية يبلغ قدمها قدم الفكر الإنساني نفسه، ذلك أنها اعتبرت محور الحراك الفعلي للمجتمع وما تتضمنه أنساقه من وظائف تبنى عليها سلوكيات محددة مفاهيم كبرى تؤطر عمل الفرد والمجتمع من بينها الدين والسياسة والدولة والسلطة، ومن ثم تتضاعف صعوبة الكشف عن حركية البناء الوظيفي لآليات التفاعل المولدة للتجربة الدينية والسياسية في مسيرة المجتمعات والتي تشكل الوعي التاريخي المحدد لها[٢]. وقد ظل تداخل المقدس والدنيوي أمرا واقعا حتى في المجتمعات المعلمنة، إذ لم تكن فيها السلطة المستندة إلى مبادئ الدولة الحديثة والفكر الوضعاني مستقلة عن المحتوى الديني، هذا الأخير الذي ظل مكتوما تارة ومختصرا تارة أخرى[٣]، وفي غالب الأحيان مشكلا إطارا موجها لدين مدني مسالم مع الجميع موادعا للسلطة السياسية أو داعما لها في أقصى الحالات، ويمكن أن يسجل الدين والسياسة وضعا متوازيا، لا سيما في المجتمعات ذات البنية الطبقية، والسلطات المتميزة بوضوح أي تلك التي لا تتغير من داخلها العلاقات بين السلطة الدين جذريا، وفيما وراء الجماعات المندرجة وغير المتساوية التي تقيم فيما بينها علاقات موجهة "من السيطرة والخضوع" حيث يسلم بوجود التكاملية على نحو ما بين الحاكم والمحكوم، حيث تظهر معارضة الحاكم على أنها انتهاك الحرمات مما يجعل من مواصفات إدارة تلك العلاقة من منظار الإزدواجية المتممة[٤]، وهكذا يساهم المقدس والسياسي معا في الحفاظ على النظام القائم وجدليتاهما المتبادلتان تشبهان الجدلية التي تعمر هذا النظام، وهما معا في تفاعل مستمر يعكس الجدلية الخاصة بكل نظام حقيقي أو خيالي في إمكان بناء كل منظم وثقافة جامعة وإطار اجتماعي يحترمه الناس وينهض من خلاله حراس المقدس بدور التوجيه، فيما يقوم المؤتمنون فيه على السلطة بوظائف الحماية والتدبير[٥]، كم أن وعاء هذه الجدلية يتسع ويضيق تبعا لدرجة وضوح العلاقة بين الدين والسياسة في مضمار ترتيب عناصر السلطة، وكذلك فيما يتعلق بميكانيزمات إنجاز مختلف التعاقدات وطريقة تنفيذها وما يترتب عن ذلك من إنشاء المواثيق الاجتماعية وتدبير تفاصيلها من السلطة وطبيعتها ونظام الامتيازات التي تتيحها ونسبة امتلاك السيادة على المجالين المقدس والدنيوي، وما يرافق ذلك من كيفية توزيع المسؤوليات، وحجم التقاطعات بينها وحدود إمكانية وقوف أحدهما في وجه الآخر للحد من سلطته، أو توجيهه أو المحافظة على الحدود الدنيا للتفاعل معه في نطاق يسمح بصيانة التفاوتات القائمة، حسب تعبير برودون Proudhon، وأيا ما كان الوضع بخصوص هذه العلاقة فإنها تكشف عن المشكل السوسيولوجي الذي يتستر وراءها حيث تسمح اعتمادا على حجمها وطبيعتها بتمرير منسوب معين من القيم تؤسس لروابط الثقة بين الحاكم الذي يترأس النظام السلطوي و المحكومين تلك التي تتحول إلى قيمة جديدة تحت مسمى جديد وهو "الشرعية"، ويظهر أن هذه الأخيرة ما هي إلا مرحلة اجتماعية تمنح النظام السياسي الموجود إجماعا يحظى به من خلال صيرورة متواصلة تفترض نشاطا أي جهدا مبدولا في الإقناع وعمليات مسترسلة من التبرير يمارسها من بيده الحكم من الأعلى ، وقوانين مشرعة في القاعدة وفق ما تتأسس به قوانين الحكم، وعلى هذا المنوال مرت المجتمعات العربية الإسلامية بمراحل تاريخية من المد والجزر اشتغل الدين من داخلها كعامل رئيسي تباينت قوته

[١] - السيد عصام حميدان، جدلية التدين والسياسة قراءة في الثوابت والمتغيرات، مجلة البصائر، مرجع سابق، ص: ١٢٩-١٣٠.

[٢] - رشيدة بوسعادة، الإطار السوسيو- تاريخي للجدل حول السلطة الدينية والزمنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العددالثامن/جانفي٢٠١٣م، ص:١٣٨.

[٣] - جورج بالانديه، الأنتروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص: ١٢٨.

[٤] - المرجع نفسه، ص: ١٣٨.

[٥] - المرجع نفسه، ص: ١٣٩.

من آمر إلى سند ومن باسط النفوذ إلى نسق فرعي تابع، وباستثناء حقبة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم ومن بعده مرحلة الخلافة الراشدة، فقد جاز القول إن السلطة في غالب التجارب هي سلطة ظاهرها ديني وباطنها دنيوي، ومع ذلك فهذا لا يدل على وجود فصل بالمعنى الغربي ولا دولة دينية[١] وفق المدلول الأيديولوجي وإنما هناك تجانس في المهام فرضته أمور واقعية وتحولات اجتماعية بالغة القوة والتأثير.

ثم وفضلا عن مختلف هذه القضايا التي أثيرت بخصوص العلاقة بين الدين والدولة ومستوياتها ، فإن المشكل الجوهري الذي يؤطر تلك العلاقة استحضارا للواقع التاريخي هو "شكل الدولة" الذي مثل جزءا من اجتهاد العقل البشري، وليس له أية علاقة بالتشريع الذي تكلف به الدين الإسلامي تاركا مجال الحكم للمسلمين يتصرفون فيه حسب ما تمليه المنفعة والمصلحة، وحسب مقاييس كل عصر بما يقتضيه من تحديد الطريقة المناسبة في إشراك الأمة كلها في اختيار الحكام ومراقبتهم وفق القواعد والنظم القانونية والدستورية[٢] التي تعتبر مبررا لقيام الدولة ومسوغا لإنشاء نظام سياسي جامع لشرعيات مختلفة تؤسس لموازنات فقهية وتجيب عن الإشكاليات المعرفية التي ألقت بالعلاقة بين الدين والدولة في منطقة التداخل حيث يحصل الاشتباك بين الأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية مما ينجم عنه واقع سياسي جديد يتطور باستمرار في صلبه وجوانبه أيضا، كما يرتبط مجاله عمليا بالمبادئ والقواعد الكلية وليس بأحكام تفصيلية منصوصة، لذلك بإمكانيه خلق ثنائية منصهرة بين مبادئ الدولة الحديثة التي يتصدرها مفهوم الديموقراطية ومبادئ الشورى المستمدة من المقتضيات الإسلامية سواء كما تم التنصيص عليها في النصوص الدينية أو كما تم تنزيلها ضمن فصول الإسلام التاريخي الذي شمل مختلف تجارب الحكم الشوري إبان الخلافة الراشدة أو ما تخلل تاريخ الدولة في حياة المسلمين من تجارب مشابهة لها. وإن كان الانتقال بهذه الثنائية من مجال العصبية إلى مجال التحديث يعد عملية في غاية التعقيد حيث يتطلب إشرافا صارما على الحداثة السياسية على الرغم من ضعف مقومها السوسيولوجي، وما يتطلبه ذلك من تمكين حقيقي للأمة في إقرار التعاقدات الملائمة لخصوصيتها التاريخية ووضعها الحال، ضمن محيط جيو-حضاري شهد تبدل أسس ودواعي الاجتماع السياسي في ظل التحولات السوسيولوجية العميقة وفي السياق التوليدي التاريخي الذي يجعل من عملية تأصيل الحداثة السياسية أمرا حتميا[٣]، وهو الشيء الذي تم بشكل متفاوت في مختلف التجارب السياسية التي حاولت استنباط المفاهيم المرتبطة بعمليات التحديث من النصوص الدينية لكن دون تكييف مضامينها مع الخصوصيات المحلية، حيث حصل التباس في هويتها انتهت في غالبيتها إلى الإرتكان إلى النموذج الغربي المحض والتبشير به دون سيرورة تاريخية تذيب الخلاف في قراءته كمعطى تاريخي يتطلب استيعابا عميقا لمبادئ الحداثة، فتولد عن ذلك دخول الدول العربية الإسلامية في أزمات عميقة طالت كل المستويات لا سيما بعد سقوط الخلافة سنة ١٩٢٤م حيث تحولت من حكم دار الإسلام إلى حكم الدولة الحديثة[٤] واعتبر حينها سبيلا وحيدا إلى الخلاص، وعلى النقيض فقد ظهرت دعوات إلى العودة إلى الإسلام الصحيح، وإلى الأصول الحقيقية التي شكلت خلفية للحكم الإسلامي، وبناء الدولة على أسس من القيم الإسلامية المفقودة، وقد تبلورت على شكل تنظيمات إسلامية تنادي بالعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع ، وتدبير مناحي الحياة وتوجيهها كليا، وخاضت صراعا حول هوية الدولة والمجتمع في العالم العربي والإسلامي، في مواجهة تجذر تيار التغريب والعلمنة التي اجتاحت المجتمعات العربية الإسلامية مما أدى إلى نطلاق المقاربات الإصلاحية الحركية، التي تطرح شمولية الإسلام وتؤكد عليها وتدعو إلى وحدة الهوية بين الدولة والمجتمع، وإلى

---

[١] - رشيدة بوسعادة، الإطار السوسيو- تاريخي للجدل حول السلطة الدينية والزمنية، مرجع سابق، ص: ١٥٠.

[٢] .- محمد عابد الجابري، حسن حنفي، حوار المشرق والمغرب نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٠، ص: ٤٤.

[٣] - امحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية أزمة الأسس وحتمية الحداثة (مساهمة في تأصيل الحداثة السياسية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ص: ٣١٣.

[٤] - فوزية طلحا، صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية المغرب وتونس نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات ،- قطر، الدوحة، النسخة الأولى: سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠م-١٤٤٢هـ، ص: ١٦.

الربط بين الهوية الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية[١]، لكن سرعان ما تكاثفت عوامل التحول التاريخي لتضع الحركات من أبناء المؤسسات الحديثة في التعليم وممن تربوا على أسس الحداثة بشروطها العلمانية بعيدا عن المؤسسات الدينية التقليدية، مما دفع ببعض الحركات الوطنية ذات النزعة الدينية تطالب بإجلاء المحتل والمطالبة بالاستقلال السياسي، ولكنها في الوقت نفسه ترسم لمستقبل بلادها صورا مستمدة من أنماط النظم الاجتماعية السائدة في الغرب، وتستهدف بناء نظم وضعية بعيدة عن الفكر الديني نفسه الذي يدعو إلى الإنطلاق من الأصول الدينية[٢]، وعلى غرار ما قرره فكر القرن الثامن عشر من تأييده لوجود "دين للدولة" أي وجود مؤسسة رسمية دينية كضرورة للأمن الاجتماعي كما يرى الفيلسوف لامتري الذي أرسى المقدمات للفكر والمواقف العلمانية بمعناها الواسع، دون الإشارة إلى المطصلح بذاته، فقد تجسدت في الحياة السياسية للمجتمعات العربية الإسلامية محاولة جعل ثالوث العقل والأخلاق والتسامح الديني أجزاء مستقلة ، الشيء الذي يفضي إلى نزع السلطة العقابية المادية للمؤسسات الدينية وفي الوقت نفسه نزع أي سلطة دينية للدولة[٣]، وهو الملمح نفسه الذي صار يهيمن على العلاقة بين الدين والسياسة ويعيد النقاش إلى دوائره الإشكالية، سانحا فرص إعادة صياغة أسئلة جديدة على ضوء التفاعلات التي تطغى على مشهدية هلامية عصية على القبض، فعلى الرغم من أن فصل الدين عن السياسة اعتبر من طرف بعض التيارات المجتمعية إطارا لحل مشاكل أزمات الاندماج الوطني في بعض الدول، إلا أن حقيقة الأمر أنه يكاد يكون من المستحيل تحقيق ذلك، نظرا لاستخدام الدين كشأن يومي، وكشعار سياسي[٤]، وتحويل السياسة إلى معترك تتلاطم فيه الأفكار ذات الصلة بالمقدس وتتضارب فيه الرؤى والتصورات بشكل يحيل الدين إلى بنية مفتوحة يتم التركيز من خلالها على مختلف الفاعلين الذين ينتسبون إلى مجال يفترض أن يتموقع خارج البنى التقليدية للمؤسسات الدينية، وفي الوقت نفسه الذي تتخلى فيه الدولة الوطنية عن بعض المجالات ينبري بعض الفاعلين من هؤلاء المندفعين دينيا إلى الحلول محلها لاستكمال ما عجزت عن القيام به في المجالين الرمزي والاجتماعي وهو ما يخلق استقلالية نسبية بين السلطتين الروحية والزمنية[٥]، ومن هذه الزاوية أيضا تبرز العلمانية كأنها عقيدة جديدة قائمة الذات، ليس لأنها تلغي الدين بل لكونها غيرت من وظائفه بعد أن انسحب من مجالات معرفية وسلوكية مختلفة، وأسكنت المقدس في مجالات أخرى، فظهرت هي نفسها كدين بالنسبة للداعين إليها والعاملين بها[٦]، ومن ثم يصعب التمييز بين حدود الدين والسياسة لأنه في جميع الأحوال يتحول الفردي إلى الاجتماعي فيصبح بموجب ذلك التحول شأنا سياسيا لأن الديني نفسه حين يكف عن أن يكون " للإنسان في خاصة نفسه" ويصبح شأنا للجماعة لابد أن يصبح سياسيا[٧] وعلى نفس المنهج يصير السياسي حين يختلط بماهية المقدس إلى مجال أقرب ما يكون إلى استعمال أدوات الدين في تدبير شأن الجماعة لأنها الأكثر تأثيرا وذلك بالتوسل إلى ممكناته في التطويع والإقناع.

---

[١] - محمد أبو رمان ، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الإستراتيجيات، ط١، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠، ص: ١٢٠.

[٢] - طارق البشرى، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، كتاب جماعي بعنوان: الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي، تحرير وتقديم: عبد الله النفيسي، الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م. ص: ١٦٥.

[٣] - عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية، الجزء الثاني، المجلد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى، بيروت، ك كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م. ص: ٥٠٦.

[٤] - عبير شوقي ذكي جرجس، العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا دراسة لبعض حركات الإسلام السياسي والأصولية المسيحية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى٢٠١٥م، ص: ٢٥٠.

[٥] - يوسف شلحت، نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني، (الطوطمية، اليهودية، النصرانية، الإسلام)، ط١، شركة المطبوعات اللبنانية، لبنان ٢٠٠٣، ص :٤٩.

[٦] - عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية، مرجع سابق، ص: ١٣.

[٧] .-. رشيدة بوسعادة، الإطار السوسيو- تاريخي للجدل حول السلطة الدينية والزمنية، مرجع سابق، ص: ١٥٠.

خاتمة:

تختلف العلاقة بين الدين والدولة باختلاف السياقات التاريخية التي أفرزتها، والتي تعد من أبرز حوامل سيرورات التحول الاجتماعي والفكري والثقافي التي تفسر الصلة بينهما. كما تمكن من إثبات وجود تفاوتات في قوة هذا الاتصال، أو العكس أي تحديد المسافة الفاصلة بينهما عند الحديث عن مسألة الانفصال التي يصعب تمييز حالاتها عند الحدود الفاصلة بينهما، ما بين حالة التكامل والتوظيف المتبادل، وما بين الاستتباع الكلي والاستقلال ومن خلال سؤال ما الذي يخدم الآخر؟ هل الدين يخدم السياسة؟ أم السياسة تخدم الدين، وكذلك وقوفا عند سؤال هل الدين يمنح الشرعية للفاعل السياسي؟ أم أن السياسة هي التي عملت على انتشار الدين أم أن الدين هو الذي شكل أرضية لتوسع الدولة وبلوغها أقصى الحدود الجغرافية؟

يتبين من خلال هذا البحث أن:

- عمليات تأصيل الفعل السياسي التي اشتغل عليها الفكر الإسلامي وحاول تفكيك مضامين تلك العلاقة وإخضاع عناصرها التكوينية لمزيد من الفحص والتدقيق.

- إماطة اللثام عن كثير من القضايا التي تلف الصلة بين الدين والسياسة صار من الضرورات المعرفية لبناء الإشكاليات الرئيسية التي تحددها.

- إعادة طرح الأسئلة المناسبة للكشف عن تمفصلات العلاقة بين الدين والسياسة يقرب من الفهم ويساعد على إجلاء بعض الغموض الذي يحوم حولها، ويمكن من تكريس الوعي بهذه الصلة ومستوياتها.

- إن البعد الإشكالي في علاقة الدين والسياسة يظل قائما، بل ويتجدد تبعا للحالة التي تطرح من داخلها المسألة، ويظل معه السعي نحو تأطير هذه العمليات مرتبطا بمدى حضور الجهاز المفاهيمي الذي يشكل خارطة لتوضيح الطريق وزادا منهجيا لمعالجة كافة أوجه وجود العلاقة بين الدين والدولة والوقوف عند دراسة طبيعتها وأبعادها التاريخية والاجتماعية.

- تحويل السياسة إلى بنية لاحتواء المعارك الفكرية التي تعتبر المقدس من موضوعاتها الرئيسية، وفضاء لاحتضان الاشتباكات بين الفاعلين الذين تختلف استراتيجياتهم في إدارة الصراع.

- صعوبة التمييز بين مجالي الدين والسياسة حيث يتحول الفردي إلى الجماعي وبالتالي تحول رهان الفصل بينهما إلى التباسات في المعنى حيث يمتزج السياسي بالمقدس إلى درجة التماهي حيث يصير الدين شعارا سياسيا وتصير السياسة خبزا يوميا يغدي الميولات والاختيارات الجماعية.

لائحة المراجع:

١-الكتب والمؤلفات :

١. أحمد بابانا العلوي، علاقة الدين بالسياسة مقارنة بين الرؤية الإسلامية والرؤية الغربية، مجلة الفرقان، طوب بريس للطباعة والنشر والتوزيع،العدد:٨٢/١٤٣٩-٢٠١٨.
٢. عبد الإله بلقزيز، الدولة والدين في الاجتماع العربي الإسلامي، سلسلة السياسة والدين (١) منتدى المعارف، الطبعة الأولى،بيروت،٢٠١٥.
٣. محمد ضريف، الدين والسياسة في المغرب من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع ،منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة النجاح الجديدة-الدار البيضاء، الطبعة الأولى نونبر ٢٠٠٠.
٤. أكرم حجازي، دراسات في السلفية الجهادية، مدارات للأبحاث والنشر، القاهرة-مصر، الطبعة الثالثة ٢٠١٣م.
٥. لزهر بوارضي، جدلية الدين والسياسة وثنائية التداخل والتصادم، المجلة العلمية لجامعة الجزائر ٣،العدد:٠٩، ديسمبر ٢٠١٧.
٦. إيفان سترينسكي، إشكالية الفصل بين الدين والسياسة، ترجمة عبد الرحمن مجدي، مراجعة هاني فتحي سليمان، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى ٢٠١٦م.
٧. .صهيب رزوق، صراع السلطة الدينية والسياسية في العالم العربي وآثاره، مركز برق للأبحاث والدراسات، https://2cm.es/1f0ql
٨. .a ,«les deux Etats: Pouvoir et société en Terre de l`islam», Editions Fayard, -Bertrand Badie Paris, 1986.
٩. برهان غليون، نقد السياسة الدولة والدين، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة،٢٠٠٧م.
١٠. أحمد الناصري، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء الأول، تحقيق وتعليق الأساتذة: جعفر الناصري و محمد الناصري، دار الكتاب الدار البيضاء،١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
١١. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،٢٠١٣.
١٢. ريجيس دوبريه ، نقد العقل السياسي، ترجمة عفيف دمشقية، دار الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
١٣. جورج بالانديه، الأنتروبولوجيا السياسية، ترجمة علي المصري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
١٤. محمد عابد الجابري، حسن حنفي، حوار المشرق والمغرب نحو إعادة بناء الفكر القومي العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
١٥. امحمد جبرون، مفهوم الدولة الإسلامية أزمة الأسس وحتمية الحداثة (مساهمة في تأصيل الحداثة السياسية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى بيروت، أيلول/سبتمبر٢٠١٤.
١٦. فوزية طلحا، صورة الدولة الحديثة في مخيال الحركات الإسلامية المغرب وتونس نموذجا، مركز الجزيرة للدراسات ،- قطر، الدوحة، النسخة الأولى: سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠م-١٤٤٢هـ.

١٧. محمد أبو رمان ، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي: المقاربات، القوى، الأولويات، الإستراتيجيات، ط١ ، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠م.
١٨. طارق البشرى، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، كتاب جماعي بعنوان: الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي، تحرير وتقديم: عبد الله النفيسي، الكويت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
١٩. عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية، الجزء الثاني، المجلد الأول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الطبعة الأولى، بيروت،ك كانون الثاني/يناير ٢٠١٥م.
٢٠. عبير شوقي ذكي جرجس، العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا دراسة لبعض حركات الإسلام السياسي والأصولية المسيحية، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى٢٠١٥م.
٢١. يوسف شلحت، نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني، (الطوطمية، اليهودية، النصرانية، الإسلام)، ط١ ، شركة المطبوعات اللبنانية، لبنان ٢٠٠٣م.
٢٢. يوسف شلحت، نحو نظرية جديدة في علم الاجتماع الديني، (الطوطمية، اليهودية، النصرانية، الإسلام)، ط١ ، شركة المطبوعات اللبنانية، لبنان ٢٠٠٣م.
٢٣. ٢-المقالات والتقارير والأبحاث والدراسات العلمية:
٢٤. عباس شريفة، الدين والسياسة، https://2cm.es/1aoXW
٢٥. منشور بتاريخ:٣١-٣-٢٠١٧م، اطلع عليه بتاريخ : ٦ نونبر ٢٠٢٤م.

26..- Separationgreligion and politics. https://2cm.es/1eQEu. 2 Op-cit.

٢٧. برهان غليون، الدين والسياسة في المسيحية والإسلام، https://2cm.es/1f0l0، الحوار المتمدن- العدد: ٤٢٠٨ - ٢٠١٣ / ٩ / ٧ - ٠٩:١٦.

٢٨. ناثان.ج.براون، الدين في الدولة الحديثة.. كيف نفسّر اختلاف هذه العلاقة حول العالم؟ https://2cm.es/1f0vH
٢٩. منشور بتاريخ: ٢٦,٦,٢٠٢٥ م.
٣٠. الفضل شلق، الدين المدني شرط الدولة المدنية، الحوار المتمدن، العدد: ٦٧٣٢، ٢٠٢٠/١١/١٤ - ٠٩,٠٨ .
٣١. https://2cm.es/1f0z8،
٣٢. سيف الدين عبد الفتاح، العلاقة بين الديني والمدني والسياسي: مقدمات منهجية، المعهد المصري للدراسات، https://2cm.es/1aHQ0 منشور بتاريخ: ٦ أغسطس ٢٠٢١م.

٣-المجلات والجرائد:

١. الحسان شهيد، الدين والسياسية: وقفات مع كتاب إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة للكاتب عبد السلام الطويل، مجلة التفاهم، العدد :٤٣.
٢. كونستا نتينوس د. جيانيس، الدين والسياسة مسار النظريات العلمانية والما بعد العلمانية، تعريب: على زين الدين. مراجعة: أ.شاهين، مجلة الاستغراب، ربيع ٢٠١٦م.

٣. السيد عصام حميدان، جدل التدين والسياسة قراءة في الثوابت والمتغيرات، مجلة البصائر، العدد:٣٨، السنة السادسة عشر- شتاء/١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
٤. ع السلام طويل، الدين والدولة في سياق التفاهم والاعتراف التجربة الإسلامية والتجربة الغربية ، مجلة التفاهم، العدد :٣٦، السنة العاشرة (ربيع١٤٣٣هـ/٢٠١٢م).
٥. عبد الوهاب حيدوري، الدين والسياسة : عقيدة الدين أم عقيدة السياسة جدلية قائمة، مجلة العلوم الإنسانية والحضارة،المجلد٠٦-العدد ٠١-السنة ٢٠٢٤.
٦. صادق حجال، العلاقة الجدلية بين الدين الإسلامي والدولة الحديثة في المنطقة العربية، مجلة مدارات سياسية، المجلد١، العدد ٤، مارس ٢٠١٨م.
٧. عبد القادر عبد العالي، علاقة الديني بالسياسي في المجتمعات الإسلامية وأثره على الفكر السياسي والعقائدي، مؤمنون بلا حدود،٣١مايو ٢٠١٧م. https://2cm.es/1f0x2
٨. محمود حيدر، الأيديولوجيا في حدود الدين كل شيء جائز في حقول التوظيف، مجلة المنهاج، العدد : ٤٨،السنة الثانية عشر، شتاء ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٩. رشيدة بوسعادة، الإطار السوسيو- تاريخي للجدل حول السلطة الدينية والزمنية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العددالثامن/جانفي٢٠١٣م.

٤. المو اقع الإلكترونية:

https://www.aljazeera.net/blogs/2017/3/31/
http:// www.metinusta-net/events/religionpolitecspoif

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=376806

.www.barq-rs.com

https://alpheratzmag.com/arguments

www.mominoun.com
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=698879
https://eipss-eg.org/

Students' Perspectives on Soft Skills Development in Moroccan Higher Education Institutions with Regulated Access

Mounia GHALMAT
Department of Commerce and Management, National School of Commerce and Management, Ibn Tofail University- Kenitra, Morocco
Asmae BELKHOU
Department of Science and Technics of Management, Higher School of Technology, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Fez, Morocco

Abstract

Today's business environment has become more complex and highly competitive. Employers across various industries hire candidates with discipline-based knowledge and strong soft skills because technical and professional skills alone cannot help them achieve organizational objectives and stay competitive. The purpose of this study is to examine students' perceptions of soft skills and their importance for academic and professional success, identify the barriers that hinder the development of these skills, and suggest measures to improve the effectiveness of soft skills development courses. Data was collected through a survey with both open-ended and closed-ended questions from 182 undergraduate students at Moroccan higher education institutions with regulated access. The findings showed that respondents recognize the importance of soft skills for their academic success and employability. It was found that a lack of proficiency in the French language and limited knowledge of job market requirements hinder the development of students' soft skills. The results also indicated that hands-on activities, oral presentations, debates, group projects, and workshops are the most effective measures that universities should implement to enhance students' soft skills.

Keywords: employability, higher education, soft skills, students' perception

الملخص

تتسم بيئة الأعمال المعاصرة بدرجة متزايدة من التعقيد والتنافسية، مما يفرض على المؤسسات البحث عن موارد بشرية تجمع بين المعرفة المتخصصة والمهارات الشخصية، باعتبار أن الكفاءات التقنية وحدها لم تعد كافية لتحقيق الأهداف التنظيمية. وتهدف هذه الدراسة إلى استقصاء تصورات الطلبة الجامعيين حول أهمية المهارات الشخصية في النجاح الأكاديمي والمهني، وتحديد أبرز العوائق التي تحول دون تطويرها، واقتراح تدابير لتعزيز فعاليتها ضمن مقررات التعليم العالي. وقد تم اعتماد استبيان يضم أسئلة مغلقة ومفتوحة وُجّه إلى عينة من ١٨٢ طالبًا من مؤسسات التعليم العالي المغربية. أظهرت النتائج أن الطلبة يدركون الدور المحوري للمهارات الشخصية في تحسين أدائهم الأكاديمي وزيادة قابليتهم للتوظيف. كما تبين أن ضعف إتقان اللغة الفرنسية ومحدودية الاطلاع على متطلبات سوق

العمل يشكلان عائقين أساسيين أمام تطوير هذه المهارات. وخلصت الدراسة إلى أن الأنشطة التطبيقية والعروض الشفهية والمناظرات والمشاريع الجماعية وورش العمل تعد من أبرز الممارسات التي يمكن للجامعات تبنيها لتعزيز المهارات الشخصية لدى الطلبة.

الكلمات المفتاحية: قابلية التوظيف، التعليم العالي، المهارات الشخصية، تصورات الطلبة

Introduction

Over the last two decades, soft skills have gained significant importance among researchers in various fields, as they have been highly valued and recognized as fundamental components of the skills required for academic success, employability, professional development, and career advancement (Trilling & Fadel, 2012; Vasanthakumari, 2019). Although technical and soft skills are necessary for a successful professional career, soft skills are mostly seen as being more vital, particularly given that they are crucial to thriving in different professions and optimizing opportunities and resources in an increasingly globalized world. Years ago, technical knowledge was the only skill sought after for career employment; nonetheless, today's job requirements reveal that hard skills are not enough to keep individuals employed and advance in their professional careers. There is now more emphasis on what people can do with the knowledge they have and on their soft skills to enhance productivity and solve problems.

Soft skills have the potential to determine and predict an individual's success. To be employed, recruiters not only consider academic qualifications but also interpersonal attributes. In a setting where everyone is academically qualified, soft skills can differentiate these graduates and give them positional advantages over their peers (Succi & Canovi, 2019; Azmi et al., 2018). "Metaphorically, while hard skills provide you with an opportunity to run the race, your soft skills get you noticed as a competent athlete" (Sanga, 2024, p.17). The prospective employees are thus expected to possess and have a competitive edge that distinguishes them from other candidates with similar qualifications (Schulz, 2008; Volkov et al., 2022).

In today's continuously evolving world, there is a call to promote an education that focuses not only on technical skills but also on the development of the individual in terms of behavior, mindset, attitudes, qualities, and values. Soft skills have become essential for students' academic success and employability. They lead to effective workplace performance (Tureck & Tierean, 2021). Therefore, there is increased pressure on higher education institutions to integrate and develop these skills to meet the highly competitive and complex business environment. Moroccan universities have been compelled to implement knowledge and skills-based curricula to prepare students for the challenges that await them in the business world and enhance their learners' soft skills to facilitate their integration into the global marketplace. Universities should equip students with

competencies and personal attributes, also known as soft skills, to adapt to societal changes. Nonetheless, there appears to be a lack of consensus regarding the definition of *soft skills*. It is often used interchangeably with other terms such as "competency" (Marin-Zapat et al., 2022) or is referred to as "social skills", "people skills" (Robles, 2012), "professional skills" (Environics, 2014), "interpersonal skills" (Laker & Powell, 2011), "generic skills" (Badcock et al., 2010), "power skills", "non-cognitive skills", "twenty-first-century skills", and "workforce skills" (Silva, 2009).

Literature Review

According to Feraco et al. (2022), soft skills are adaptable personality traits that control our cognition, behavior, and emotions. These traits can be described as a unique combination of behaviors, dispositions, skills, and abilities that enable individuals to overcome personal and professional challenges (Hussein, 2024). Soft skills are a set of competencies that influence an employee's communication proficiency and well-being (Tanković et al., 2021). In this regard, Robles (2012) defined soft skills as "character traits, attitudes, and behaviors- rather than technical aptitudes of knowledge" (p.457). These attributes help graduates face challenges, adapt to new situations, develop productive relationships, and thrive in the workplace (Drew, 2017). In the same line of thought, Culcasi and Venegas (2023, p.25) stated that soft skills are "a dynamic combination of cognitive and meta-cognitive skills, interpersonal, intellectual, and practical skills. Soft skills help people to adapt and behave positively to face their professional and personal challenges (Arnold et al., 2020; Culcasi et al, 2022a; Culcasi & Venegas, 2023). Collins English Dictionary defines soft skills as "desirable qualities for certain forms of employment that do not depend on acquired knowledge: they include common sense, the ability to deal with people, and a positive, flexible attitude" (Robles, 2012, p. 457). Furthermore, Tieran (2021) considered soft skills as "the collection of fundamental abilities required to fulfill the three graduation requirements that every student must complete: the ability to meet employer expectations, the desire to continue learning throughout one's life, and to be a good citizen" (as cited in Hussein, 2024). These skills are considered a significant added value that promotes employability (Caggiano et al., 2020). Therefore, developing and fostering soft skills will improve job performance and career advancement. Rogers (1983) argued that "the main goal of education is to promote creativity, free the mind, and welcome self-direction in the development of democratic citizens who can be trusted to think, feel, and act for themselves" (p.20). In the same line of thought, Polakova et al. (2023) stated:

Soft skills are indispensable for ensuring employability, providing a competitive advantage, future-proofing careers, possessing cross-disciplinary applications, fostering entrepreneurship and leadership, facilitating professional networking, and enhancing career advancement prospects. Possessing vital soft skills with digital skills enhances an

individual's marketability and unlocks opportunities within the dynamic labor market. (p.17)

Research has investigated the importance of soft skills for employability, including problem-solving, teamwork, communication, time management, and cultural adaptability (Volkov et al., 2022; Klaus, 2010; Mitchell et al., 2010; Bailey, 2014; Grieve, 2013; Smith, 2007). It has been found that 75% of long-term job success depends on interpersonal skills, while only 25% depends on technical and academic knowledge (Klaus, 2010). Other research reveals that soft skills contribute to 85% of career success, compared to 15% for hard skills, which include the knowledge and technical skills developed by students (Watts & Watts, 2008; National Soft Skills Association, 2015; Vasanthakumari, 2019; Albert & Husni, 2023). Sharma and Shekhawat (2020) have confirmed the importance of developing soft skills among students to enhance their competitiveness in the job market. Higher education institutions play a crucial role in developing and fostering undergraduates' capacities and skills (Tholen, 2019; Yan et al., 2019). Universities are where students acquire subject-specific knowledge and soft skills (Cimatti, 2016). Unfortunately, the mindset of students is often heavily academic-based and exam-oriented. Some graduates believe that strong academic qualifications will guarantee them a good job. However, employers seek qualities beyond academic credentials; they are looking for individuals with strong interpersonal skills. While hard skills are necessary for graduates to secure a job, soft skills enable them to thrive in any work setting by building relationships, handling challenges, and fostering collaboration.

To improve students' employability, universities are increasingly offering courses and implementing strategies to foster soft skills in a structured, systematic, and comprehensive manner to help graduates become competent, employable, and successful in their academic and professional careers. Hongsa (2023) believes that the development of soft skills differs from the development of technical or specialized skills. It focuses on an individual approach, self-reflection, and practical application in real-life situations. Thus, a multifaceted approach should be adopted, encompassing project-based, problem-based, and experiential learning. Furthermore, Moustadraf's (2021) findings indicate that graduates' soft skills are more developed through active teaching models. Students ranked group work, internship, problem-solving approach, role-playing, case study, flipped classroom, lectures, and project-based learning as the most effective pedagogical methods for soft skills development. In addition, Caeiro-Rodriguez et al. (2021) conducted a study on the promotion and instruction of soft skills in higher education institutions across five European countries. The findings revealed that "problem-based learning" is the most effective educational strategy, followed by "thinking-based learning," "design thinking," and "competency-based learning." Conversely, cooperative learning, gamification, and the flipped classroom were ranked as the least effective strategies.

According to Jawabri (2017), hands-on learning experiences and internships are effective methods for students to develop soft skills. They offer them the opportunity to practice their academic skills, foster their soft skills, and gain real-time experience before entering the job market (Tang, 2019; Patacsil & Tablatin, 2017). Moreover, Austin-Egole et al. (2023) link blended learning with human capital development, demonstrating that online and offline learning significantly increase students' engagement and provide flexibility in learning that leads to better problem-solving and decision-making abilities. Furthermore, Dilekçi (2023) finds that blended learning enhances students' emotional intelligence through group work, debates, and virtual discussions.

To prepare students for the job market and stay competitive in the rapidly evolving global economy, Moroccan Higher Education has implemented numerous reforms emphasizing the development of students' soft skills. It has introduced amendments requiring the inclusion of soft skills training courses in academic curricula. The new Strategic Vision Reform (2015-2030) and the ESRI 2030 Pact aim to equip graduates with essential skills and competencies to succeed internationally, improve the employability of higher education graduates, bridge the gap between academic and industry needs, and enhance the quality of education. Therefore, the current study aims to (a) investigate students' perceptions of the importance of soft skills for their academic and professional careers, (b) identify barriers that hinder the development of these soft skills, and (c) propose strategies to improve the effectiveness of soft skills training courses.

The research questions guiding this study are as follows:

Q1: What are students' perceptions of possessing soft skills?
Q2: What challenges do students face while developing their soft skills?
Q3: What measures can foster students' soft skills in higher education?

Research Methods

To achieve the objectives above, this study adopted a mixed-methods research design and utilized a survey. Participants were selected using a non-probability convenience sampling method, with 182 students across Moroccan higher education institutions with regulated access responding to the questionnaire distributed via Google Forms. The questionnaire included both open-ended and closed-ended questions to ensure that the results accurately reflect the participants' views and provide deeper insights into the study being investigated.

Descriptive data analysis was conducted to obtain means and standard deviations. Data from closed-ended questions was analyzed using statistical tools, such as percentages and averages, while data from open-ended questions were analyzed through inductive thematic analysis.

Results and Discussion

Respondents' Demographic Profile

Table 1. Demographic data

		FREQUENCY N=182	PERCENTAGE %
GENDER	Female	118	64.8
	Male	64	35.2
AGE	17-21	85	46.7
	22-25	41	22.5
	+ 26	56	30.8
EDUCATIONAL LEVEL	Doctorat	14	7.7
	DUT	52	28.6
	Bachelor	83	45.6
	Master	33	18.1

The socio-demographic composition of the participants is described in the table above. The sample is predominantly female, with 118 women (64.8%) compared to 64 men (35.2%). This imbalance could influence certain perceptions of soft skills and teaching, particularly if specific skills are viewed differently by gender. Furthermore, the majority of respondents were in the 17-21 age group (46.7%), followed by the over-26 age group (30.8%), and lastly the 22-25 age group (22.5%). Therefore, the sample mainly comprises young adults, with a significant presence of older individuals. The data also indicate an intense concentration at the Bachelor's level (45.6%), followed by DUT (28.6%), then Master's (18.1%), and finally Doctorate (7.7%).

Awareness of soft skills

The participating students were asked to define the term *soft skills*. The purpose was to investigate students' understanding of the term and what it implies. The analysis of the results reveals a strong recognition of the importance of soft skills in academic and professional careers. Indeed, 65.93% of participants consider these skills essential for their

studies, while 16.48% see them as a key factor in employability. Moreover, almost all respondents rejected the idea that soft skills are less important than technical skills, confirming their complementary and indispensable role to hard skills.

Most respondents defined soft skills as behavioural and relational competencies, often contrasted with hard skills, which are technical and academic. They are perceived as cross-functional skills, essential to professional and social success, including competencies such as communication, adaptability, emotional intelligence, leadership, critical thinking, and time management. Others thought that soft skills lead to personal growth and efficient interaction. Nonetheless, some respondents believed that soft skills are innate abilities. They are acquired outside the classroom and increasingly developed through experience and interaction. One respondent stated:

> *Soft skills cannot be learned in a classroom setting. They are effectively developed through personal experience, professional training, and interaction with the outside world. Our upbringing and the whole social environment have a fundamental impact on fostering our interpersonal traits.*

While others believe that soft skills can be taught and improved at school and university.

> *Hard skills and soft skills are learned differently, but hand in hand. For example, class discussion, oral presentations, group work, and critical analysis of some texts allow us to refine our learning and develop several interpersonal skills.*

Furthermore, some respondents stated that soft skills are a fundamental asset in the world of work, where they can better collaborate, manage challenges, and evolve in a constantly changing environment. A respondent said:

> *Today's job market has become increasingly competitive. Graduates should not only be experts in a specific field but also have soft skills that will allow them to distinguish themselves from other candidates with similar qualifications in a job interview. These skills are fundamental components of career advancement and employability.*

However, not all respondents share the same view. The survey reveals a lack of perception of employer demands and their impact on professional integration, with only 21.65% of participants associating them directly with recruitment. These results, validated by a highly significant Chi^2 test (p-value < 0.0001), indicate a non-random distribution of responses, underlining a strong but partial consensus on the place of soft skills in professional success. It is therefore essential to make students and professionals more aware of their role in employability, notably through targeted training, expert testimonials, and practical workshops for developing these strategic skills.

To investigate students' perceptions of soft skills, participants were asked to indicate which competencies they considered to be soft skills. The findings show that creativity and

innovation, communication skills, time management, and group work were unanimously recognized as the most relevant skills for academic and professional success, followed by problem-solving, emotional intelligence, adaptability and resilience, willingness to learn, and openness to others. In contrast to the previous competencies, leadership was the subject of the most debate among participants, suggesting that perceptions of leadership vary according to individual experiences and learning contexts. Survey participants were asked to name other soft skills not mentioned in the list; they identified discipline, self-esteem, conflict management, time management, responsibility, and digital literacy. These results underline the need for an appropriate pedagogical approach that integrates these soft skills, with particular attention to skills such as leadership and openness to others, which require more in-depth awareness programs.

Table 2. Students' awareness of soft skills

In your opinion, what skill can be categorized as a soft skill?			
Skill	**A / SA (Frequency, %)**	**N (Frequency, %)**	**D / SD (Frequency, %)**
Problem-Solving	158 (86.8%)	17 (9.3%)	7 (3.8%)
Willingness to Learn	138 (75.9%)	34 (18.7%)	10 (5.4%)
Communication	157 (86.3%)	21 (11.5%)	4 (2.2%)
Leadership	139 (76.4%)	31 (17%)	12 (6.6%)
Teamwork	154 (84.6%)	18 (9.9%)	10 (5.5%)
Openness	149 (81.9%)	26 (14.3%)	7 (3.8%)
Creativity & Innovation	162 (89%)	15 (8.2%)	5 (2.7%)
Adaptability & Resilience	144 (79.1%)	33 (18.1%)	5 (2.7%)
Time Management	153 (84%)	21 (11.5%)	7 (3.8%)
Emotional Intelligence	152 (83.5%)	21 (11.5%)	9 (4.9%)

The relevance of soft skills for education and employment

Analysis of the results reveals a strong recognition of the importance of soft skills in academic and professional careers. Indeed, 65.93% of participants consider these skills

crucial for their studies' success, while 16.48% view them as a key factor in employability. Significantly, many respondents reject the idea that soft skills are less important than technical skills, affirming their complementary and indispensable role alongside hard skills. However, the survey exposes a lack of awareness regarding employer demand and its impact on professional integration, with only 1.65% of participants directly connecting them to recruitment.

Table 3. Students' perceptions of soft skills

Statement	Frequency (n)	Percentage (%)
Soft skills are not as important as technical skills.	1	0.55%
Soft skills are essential for academic success.	120	65.93%
Soft skills are critical for professional growth.	17	9.34%
Soft skills are hard to attain compared to hard skills.	8	4.40%
Soft skills are highly sought after by employers.	3	1.65%
Soft skills are considered relevant employability skills.	3	1.65%
Soft skills are essential for academic and professional career advancement.	30	16.48%

To further validate students' perceptions of soft skills relevance, they were asked to rate the relative importance of a set of 10 skills, derived from previous research, to identify the skills that are essential in academic training and for professional success, the skills that students believe they possess, and the skills they aim to develop. The results revealed that the top five skills highly demanded by employers are problem-solving, communication, teamwork, creativity and innovation, and time management. On the other hand, communication, teamwork, openness, adaptability and resilience, and time management are the top five skills they possess. Besides, the top five soft skills that need improvement are leadership, time management, emotional intelligence, creativity and innovation, and communication.

This analysis aims to compare three key dimensions of soft skills among participants. The first one is the soft skills deemed necessary in the world of work, the second is the soft skills that participants feel they possess, and finally, the soft skills they wish to develop. This approach enables us to identify gaps between perceived

importance, actual competence, and the need for enhancement, thus highlighting the skills to be strengthened as a priority.

Table 4. Correlation between perceived importance, skill level, and skills improvement.

Soft Skills	Required in Work (%)	Possessed (%)	Desired Development (%)	Frequency (1 in X participants)
Problem-solving	129 (70.88%)	112 (61.54%)	73 (40.11%)	1 in 1.41
Communication	36 (19.78%)	29 (15.93%)	30 (16.48%)	1 in 5.05
Willingness to learn	11 (6.04%)	30 (16.48%)	36 (19.78%)	1 in 16.54
Leadership	4 (2.20%)	4 (2.20%)	24 (13.19%)	1 in 45.5
Teamwork	2 (1.10%)	5 (2.75%)	3 (1.65%)	1 in 91
Creativity and Innovation	-	-	8 (4.40%)	1 in 22.75
Time Management	-	-	3 (1.65%)	1 in 60.7
Openness	-	1 (0.55%)	3 (1.65%)	1 in 60.7
Adaptability and Resilience	-	1 (0.55%)	2 (1.10%)	1 in 91

Table 4 above summarizes the number of participants who selected each soft skill across the three categories. Problem-solving dominates all three categories, indicating that it is considered the most crucial soft skill in the workplace (70.88%), already possessed by many (61.54%), and still sought for improvement (40.11%). Communication is also highly valued, with nearly consistent percentages across the three dimensions (between 15% and 20%), suggesting it is a skill that individuals continuously refine. However, a significant disparity exists between the necessity of learning to learn and its possession. While only 6.04% view it as essential in the workplace, 16.48% claim to possess it, and 19.78% want to develop it. This discrepancy highlights a shifting perception that people acknowledge continuous learning is necessary to adapt to technological and market changes and climb the career ladder. Furthermore, data reveals that Leadership is significantly undervalued as a workplace requirement (2.20%) but is among the most sought-after for development (13.19%). This reflects a late realization of its importance for career progression, as many

professionals only recognize its necessity when they aspire to higher responsibilities and career advancement. Despite being fundamental in most modern jobs, teamwork is the least emphasized skill in all three dimensions (1.10%, 2.75%, and 1.65%, respectively). Participants do not perceive it as a crucial differentiator in professional success. As far as creativity, time management, adaptability, and openness are concerned, they are minimally selected for development, possibly due to a lack of awareness about their relevance in the evolving job market and their impact on career success.

Challenges to soft skills development

The acquisition of soft skills is essential for academic and professional success, but is often hampered by various challenges. Participants were asked about the challenges they encountered in developing soft skills. This section identifies the key barriers to soft skills development and analyses their distribution according to gender, level of education, and age group. Table 5, below, summarizes the percentage of the responses.

Table 5. Barriers to soft skills development

Barriers to soft skills development		Frequency (N)	Percentage (%)
Language deficiency		83	45,6%
Lack of knowledge		79	43,4%
Lack of adequate training		65	35,7%
Lack of confidence		54	29,7%
Non-encouraging environment and adaptation issues		49	26,9%

The results revealed that language deficiency is the most frequent difficulty (45.6%). Limited French language proficiency is a significant barrier to the development of soft skills. Using the French language in higher education as the main language of instruction may present a notable barrier, as many students lack the proficiency required to engage actively with course content and, thus, develop their interpersonal abilities. According to Cummins (2000), limited language proficiency increases cognitive load, making it difficult for students to process abstract ideas or participate in critical thinking and collaborative tasks. Research has also revealed that students in non-native language settings often experience anxiety, reduced motivation, and fear of making linguistic errors, which limit classroom participation and communication (Aguilar & Rodríguez, 2012; Vinke et al., 1998). In Morocco, Bouzidi (2019) found that this language gap often results in passive learning behaviors and prevents students from developing essential interpersonal and leadership skills. This disconnect has long-term consequences, as Moroccan employers

frequently cite poor communication and presentation skills among university graduates, linking these deficiencies to the language challenges experienced during their studies (British Council, 2013). Thus, the instructional language is key for academic success, employability, and the holistic development of soft skills. Therefore, there is a significant need for language training to meet both academic and professional requirements.

The results also revealed that a lack of knowledge (43.4%) is another barrier to improving soft skills, indicating that participants feel they do not have enough expertise to develop their soft skills effectively. They concentrate more on exam-focused subjects and passing tests than on developing soft skills. Furthermore, participants believed that a lack of training (35.7%) hampered soft skills growth, emphasizing the impact of psychological factors on learning and professional integration. Lack of confidence and an unstimulating environment (29.7% and 26.9%) were also concerns, showing that large class sizes hamper soft skills development.

Data analysis concerning the correlation of the challenges with their distribution according to gender, level of education, and age group reveals that the influence of gender is highly significant ($p = 0.005$). Females report a greater lack of self-confidence and knowledge, while males seem less affected by these difficulties. The level of study was also significant ($p = 0.021$). Bachelor's and DUT students have more language and knowledge deficiencies, which may be linked to a lack of specialization, while Master's and PhD students feel more confident and better prepared. This is consistent with their advanced training and increased professional experience. Furthermore, age has a significant impact ($p = 0.014$). The 17-21 age group reports a significant lack of self-confidence, and the 22-25 age group had more language difficulties and a lack of knowledge. These results show that difficulties vary significantly according to age. Younger students (aged 17-21) have more gaps in their academic and language skills, while older students (aged 26+) face more adaptation challenges.

Measures to improve soft skills development

The respondents were asked to suggest measures higher education institutions should undertake to enhance their soft skills development. Data are presented in **Table 6** below.

Table 6. Measures to enhance students' soft skills

Development Methods	Frequency (N)	Percentage (%)
More hands-on activities	136	25,1%
Oral Presentations & Debates	114	21%
Group projects & workshops	112	20,7%

Role play & Problem-based case studies	104	19,2%
More usage of ICT	53	9,8%
Blended Learning Methods	23	4,2%

Data analysis shows that most respondents (n=136) suggested that instructors should organize more hands-on activities, because these activities are highly effective in developing soft skills. Research reveals that hands-on building activities positively impact technical and soft skills development (Kline et al., 2020). In addition, oral presentations and debates rank among the top measures to foster learners' soft skills. Hall (2011) found that debate can enhance critical thinking and communication skills. Yang and Rusli (2012) also discovered that debate as a pedagogical tool enhances critical thinking, higher-order thinking, and study skills compared to traditional teaching methods. The preparation and delivery of arguments in debates and oral presentations help students develop their research, critical thinking, problem-solving, communication, and self-confidence. Another method suggested by the survey participants is group projects and interactive workshops. These methods promote practical skills acquisition, aid students in developing teamwork and communication skills, and allow them to apply their technical knowledge to real-world situations. Moreover, projects can require students to learn new skills and adapt to changing environments, fostering adaptability and problem-solving.

Data analysis also revealed that 19.2% of the respondents believe that role-play techniques and problem-based case studies will help students develop their soft skills. These approaches enable students to develop soft skills by collaboratively working in groups to tackle real-world problems (Macedo et al., 2024). Respondents also suggested that university instructors should implement more Information and Communication Technologies (ICT) in the educational process. Introducing interactive technologies in the learning-teaching process helps students acquire the knowledge and skills necessary to meet the modern world's requirements. Nonetheless, only 4.2% of the survey respondents suggested blended learning for soft skills development. Most respondents believe that active learning (Problem-based learning and project-based learning) is more effective in fostering students' soft skills (Dziuban et al., 2018).

Furthermore, a correlation analysis of demographic variables and the measures suggested by the survey respondents for soft skills development was conducted. The results reveal that the influence of gender is highly significant (p=0.003). Females prefer interactive and collaborative methods (oral presentations, debates, role-playing, group work, etc.) while male respondents have a more balanced distribution of chosen methods. Participants' academic level significantly influences the choice of these measures (p=0.015). Undergraduate students favor interactive and group methods. On the other hand, Doctoral students are more likely to adopt independent and theoretical approaches. Age is a highly significant factor (p = 0.007). The 17-21 age group prefers oral

presentations and role-playing, while the 22-25 age group and those over 26 opt for more individualized approaches.

Conclusion

The significance of soft skills for academic and professional success cannot be overstated, especially as the professional landscape has become unpredictable. This study aimed to enhance the understanding of how university students perceive soft skills and their importance for their academic achievement and employability. Data analysis revealed that undergraduate students are not fully aware of the necessity of developing soft skills. While participants recognized the importance of soft skills for academic and professional success, some students felt the need to enhance certain soft skills essential for employment and career advancement. Results also showed that language proficiency is key to academic success, employability, and the holistic development of soft skills. Students need language training to meet both academic and professional requirements. There is also a need to raise awareness about the importance of soft skills development for students' employability. It has become imperative for graduates to possess these skills to advance in their careers and remain competitive in the professional job market. The research findings also indicated that the university's role in fostering soft skills among students is inadequate. Students believe these institutions should implement effective strategies that align with the demands of the continuously evolving workplace. They expect to acquire sound discipline-based knowledge and secure employment after graduation. Therefore, higher education institutions must adopt a knowledge- and skills-based curriculum. By integrating a multifaceted approach that combines active learning, experiential learning, interactive methods, project-based learning, and personal initiatives, universities will nurture well-rounded professionals capable of facing labor market challenges and contributing to society.

Limitations and Future Work

Because female respondents are overrepresented in the sample, data interpretation should be approached with caution. Future research with more gender-balanced samples is necessary to understand students' perceptions and differences in abilities related to developing soft skills. Additionally, the findings cannot be generalized to the wider population because the sample was not randomly selected, and the participants do not reflect the demographics of universities across different academic levels. Therefore, further research on soft skills development using stratified random sampling is recommended. Moreover, this study only examined students' perceptions of a subset of soft skills and did not cover all skills.

References

1. Aguilar, M., & Rodríguez, R. (2012). Lecturer and student perceptions on CLIL at a Spanish university. *International Journal of Bilingual Education and Bilingualism*, *15*(2), 183–197. https://doi.org/10.1080/13670050.2011.615906
2. Albert, A., & Husni, A. (2023). Developing soft skills in teaching PAI. *BICC Proceedings*. 1(76), 76-84. Doi:10.30983/bicc.v1i1.29
3. Arnold, D., Cinque, M., Uggeri, M., & Mazalu, M. (November 2020). Mix and match: University–corporate cross-fertilisation in active learning approaches for soft skills development. Paper presented at the ICDE World Conference on Online Learning, Dublin, Ireland.
4. Austin-Egole, I. S., Iheanacho, J. I., & Kpanah, P. I. (2023). Flexible Working Arrangements and Human Capital Development in Organisations: Key Issues. *European Journal of Theoretical and Applied Sciences,* 1(6), 166-174. https://doi.org/10.59324/ejtas.2023.1(6).17
5. Azmi, N. (2018). Intercultural exchanges and soft skills development in the info-tech-enabled EFL classroom. *International Journal of English Language Teaching*. 6(6), pp.26-34.
6. Bailey, J. L. (2014). Non-technical skills for success in a technical world. *International Journal of Business and Social Science*, 5(4).
7. Benrabah, M. (2007). Language-in-education planning in Algeria: Historical development and current issues. *Language Policy*, *6*(2), 225–252. https://doi.org/10.1007/s10993-007-9046-7
8. Bouzidi, H. (2019). French as a medium of instruction and student engagement in Moroccan universities: A qualitative analysis. *Journal of North African Studies*, *24*(3), 415–432.
9. British Council. (2013). *Employability skills among Moroccan university graduates: A gap analysis*. British Council Morocco.
10. Caeiro-Rodriguez, M., Manso-Vazquez, M., Mikic-Fonte, F. A., Llamas-Nistal, M., Fernandez-Iglesias, M. J., Tsalapatas, H., Heidmann, O., De Carvalho, C. V., Jesmin, T., Terasmaa, J., & Sorensen, L. T. (2021). Teaching Soft Skills in Engineering Education: An European Perspective. IEEE Access, 9, 29222-29242. https://doi.org/10.1109/ ACCESS.2021.3059516
11. Caggiano, V. & D'Amante, M.F. (2020). Soft skills and Jazz in Curriculum design. *J. Crit. Think. Pedagog. 9*, 85–100.
12. Cimatti, R. (2016). Definition, development, assessment of soft skills and their role for the quality of organizations and enterprises. *International Journal for Quality Research*. 10(1)97-130. DOI – 10.18421/IJQR10.01-05
13. Cukier, W., Hodson, J., & Omar, A. (2015). Soft" skills are hard : A review of the literature. Toronto: Ryerson University.

14. Culcasi, I., & Venegas, R.P. (2023). Service-Learning and Soft Skills in Higher Education: A Systematic Literature Review. *Form@re - Open Journal per la formazione in rete* 23 (2), 24–43.
15. Culcasi, I., Russo, C., & Cinque, M. (2022a). E-Service-Learning in Higher Education: Modelization of Technological Interactions and Measurement of Soft Skills Development. *Journal of Higher Education Outreach and Engagement*, 26(4), 39– 55.
16. Cummins, J. (2000). *Language, power and pedagogy: Bilingual children in the crossfire*. Multilingual Matters.
17. Deesha, C. & Gill, N. (2006). Teaching Transferable skills to undergraduate Engineering Students: Recognizing the value of Embedded and Bolt-on Approaches, *International Journal of Engineering Education*, 22(1).
18. Dilekçi, A., & Karatay, H. (2023). The effects of the 21st century skills curriculum on the development of students' creative thinking skills. *Thinking Skills and Creativity*, 47. https://doi.org/10.1016/j.tsc.2022.101229.
19. Dziuban, C., Graham, C. R., Moskal, P. D., Norberg, A., & Sicilia, N. (2018). Blended learning: the new normal and emerging technologies. *International Journal of Educational Technology in Higher Education*, 15(1), 3. https://doi.org/10.1186/s41239-017-0087-5
20. Errihani, M. (2011). Language use in Moroccan higher education: Between arabization and internationalization. *Current Issues in Language Planning, 12*(2), 164–181. https://doi.org/10.1080/14664208.2011.597821
21. Grieve, G. M. (2013). Better Preparing Business Students' Communication Skills: Methods Employers Use to Identify and Assess These Skills in a Job Interview (Doctoral dissertation, University of Alberta).
22. Hall, D. (2011). Debate innovative teaching to enhance critical thinking and communication skills in healthcare professionals. *The Internet Journal of Allied Health Sciences and Practice*, 9(3).
23. Hussein, M. G. (2024). Exploring the Significance of Soft Skills in Enhancing Employability of Taif University Postgraduates: An Analysis of Relevant Variables. *SAGE Open*, *14*(3). https://doi.org/10.1177/21582440241271941
24. Jawabri, A. (2017). Exploration of Internship Experience and Satisfaction Leading to Better Career Prospects among Business Students in UAE, *American Journal of Educational Research*, 5(10), 1065-1079.
25. Klaus P. (2010). Communication breakdown. *California Job Journal*, 28, 1-9
26. Kline, A. R., Kolegraff, S. A., & Cleary, J.P. (2021). Student perspectives of hands-on experiential learning's impact on skill development using various teaching modalities. In V. Akerson & M. Shelley (Eds.), *Proceedings of IConSES 2021--International Conference on Social and Education Sciences* (1-10), Chicago, USA. ISTES Organization.

27. Kline, A., Kolegraff, S., & Kelting, S. (2020). Students' Perspectives of Experiential Learning in a Technical Education Program. IICE Hawaii 2020. Honolulu: IAFOR.
28. Laker, D. R., & Powell, J. L. (2011). The differences between hard and soft skills and the relative impact on training transfer. *Human Resource Development Quarterly*, *22*(1), 111–122. https://doi.org/10.1002/hrdq.20063
29. Macedo, G., Fontao, A., Gadelha, B.F. (2024). Building soft skills through a role-play-based approach for Requirements Engineering remote education. *Journal of the Brazilian Computer Society*. 30(1), 1-16. 10.5753/jbcs.2024.3071
30. Marin-Zapata, S. I., & Román-Calderón, J.P., & Robledo-Ardila, C., & Jaramillo-Serna, M.A. (2022). Soft skills, do we know what we are talking about?. *Review of Managerial Science*, *Springer*, 16(4), 969-1000.
31. Mitchell, G. W., Skinner, L. B., & White, B. J. (2010). Essential soft skills for success in the twenty-first-century workforce as perceived by business educators. *Delta Pi Epsilon Journal*, 52(1), 43-53.
32. Moustadraf, H. (2021). Soft skills and communication in settings. *Revue SSDL, Faculté Des Langues, Des Arts et Des Sciences Humaines de Settat*, 21.
33. Patacsil, F. F. & Tablatin, C. L. S. (2017). Exploring the importance of soft and hard skills as perceived by IT internship students and industry: a gap analysis. *Journal of Technology and Science Education*, 7,(3), 347-368. http://hdl.handle.net/2117/110247
34. Polaková, M., Horváthová, J., Madzík, P., Copus, L., Molnárová, I., and Polednová, J. (2023). Soft skills and their importance in the labour market under the conditions of Industry 5.0, *Heliyon*, 9(1), 1-20. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2023.e18670
35. Robles, M. M. (2012). Executive perceptions of the top 10 soft skills needed in today's workplace. *Business Communication Quarterly, 75* (4), 453–465.
36. Roger C. (1983). *Freedom to learn for the 80's*. Merill Publishing Company. A Bell & Howell Company.
37. Rudolph, B. (2017). *The Importance of Soft Skills in the Hiring Process*. Retrieved from https://www.skywatersearch.com/post/importance-soft-skills-hiring-process
38. Sanga, P. (2024). Rationale for embedding soft skills in teaching and assessment in higher learning institutions. *Innovare Journal of Education*. 15-20. DOI:10.22159/ijoe.2024v12i2.50302
39. Schulz B. (2008). The importance of soft skills: Education beyond academic knowledge. *NAWA: Journal of Language and Communication*, 2, 146-154.
40. Silva, E. (2009). Measuring Skills for 21st Century Learning. *The Phi Delta Kappan*, 90, 630-634. https://doi.org/10.1177/003172170909000905
41. Smith L. (2007, October). Teaching the intangibles. *T+D*, 61(10), 23-25.
42. Succi, Chiara & Canovi, Magali. (2019). Soft skills to enhance graduate employability: comparing students and employers' perceptions. *Studies in Higher Education*. 45. 1-14. 10.1080/03075079.2019.1585420.

43. Tang, K. N. (2019). Beyond Employability: Embedding Soft Skills in Higher Education. *Turkish Online Journal of Educational Technology-TOJET*, 18(2), 1-9
44. Tanković A. C., Kapeš J., Kraljić V. (2021). Importance of soft skills and communication skills in tourism: Viewpoint from tourists and future tourism employees. *Tourism in Southern and Eastern Europe*, 6, 167–185. https://doi.org//10.20867/tosee.06.12
45. Tholen, G. (2019). The limits of higher education institutions as sites of work skill development, the cases of software engineers, laboratory scientists, financial analysts and press officers. Studies in Higher Education, 44(11), 2041-2052. https://doi.org/10.1080/03075079.2018.1490894
46. Tommaso Feraco, T., Resnati, D., Fregonese, D., Spoto, A. & Meneghetti, C. (2021). Soft Skills and Extracurricular Activities Sustain Motivation and Self-Regulated Learning at School. *The Journal of Experimental Education*, DOAAI: 10.1080/00220973.2021.1873090
47. Trilling, B., & Fadel, C. (2009). *21st Century Skills: Learning for Life in Our Times*. San Francisco, CA: Jossey-Bass.
48. Tureck, R., & Tierean, O. M. (2021). Soft skills development among students of Transylvania University of Brasov. Bulletin of the Transylvania University of Brasov. *Series V: Economic Sciences*, 14(63), 151–160. https://doi.org/10.31926/ but.es.2021.14.63.2.18
49. Vasanthakumari, S. (2019). Soft skills and its application in work place. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 3(2):066-072. DOI: 10.30574/wjarr.2019.3.2.0057
50. Vinke, A. A., Snippe, J., & Jochems, W. M. G. (1998). English-medium content courses in non-English higher education: A study of lecturer experiences and teaching behaviours. *Teaching in Higher Education*, *3*(3), 383–394. https://doi.org/10.1080/1356251980030307
51. Volkov, A., Rishko, Y., Kostyukhin, Y., Sidorova, E., Boboshko, D., Savinova, D., & Ershova, V. (2022). Using digital tools to teach soft skill-oriented subjects to university students during the COVID-19 pandemic. *Education Sciences*, 12(5), 335. https://doi.org/10.3390/educsi12050335
52. Wats, M., & Wats, R.K. (2009). Developing soft skills in students. *The International Journal of Learning*, 15(12), 1-10.
53. Yan, L., Yinghong, Y., Lui, S. M. (Carrie), Whiteside, M., & Tsey, K. (2019). Teaching "soft skills" to university students in China: The feasibility of an Australian approach. *Educational Studies*, *45*(2), 242–258. https://doi.org/10.1080/03055698.2018.1446328
54. Yang, C. H., & Rusli, E. (2012). Using debate as a pedagogical tool in enhancing pre-service teachers' learning and critical thinking. *Journal of International Education Research*. 8(2), 135-144.

النظام الدولي ومستقبل المواطنة العالمية

The international system and the future of global citizenship

د. هشام خلوق
دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية
أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والاقتصادية عين الشق، الدار البيضاء المغرب

تلخيص

لم يعد الفرد في زمننا الحاضر مجرد مواطن داخل دولة محاطة بحدود جغرافية معينة، كما كان في المعنى التقليدي للمواطنة، بل أصبح مواطنا عالميا لا يعترف بالحدود، وبوعي كوني يتجاوز الأفق الضيق للدولة القومية، بل وأصبح له دور ومسؤولية وتأثير في النظام الدولي القائم، ومن المرتقب أن يتطور دوره مع الزمن أكثر. ذلك أن النظام الدولي ليس إطارا جامدا، فمن سماته الديناميكية والتغير المستمر، وفقا لقدرة الفاعلين على الحركة داخل هذا النظام.

لذلك تركز هذه الدراسة البحثية على موقع الفرد اليوم داخل المجتمع الدولي، وعلى دوره في المستقبل. فمن المتوقع أن يتم في القادم من السنين تجاوز مفهوم القوى الكبرى إلى الشبكات الكبرى سواء السياسية أو الاقتصادية أو الدينية، وسيكون للفرد دور في هذا التشكل الجديد للنظام الدولي، لكن هذا الدور سيكون على حساب الدولة وعلى حساب مفهوم السيادة، بحيث يصبح الانتماء دينيا وأيديولوجيا وثقافيا وإنسانيا أكثر منه وطنيا. لكن هذا التغير إن حصل لن يؤدي إلى نهاية الدولة بل لتقلص الأدوار التي ستلعبها في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: المواطنة العالمية، النظام الدولي، الدولة، الوحدات الدولية، التفاعل.

Abstract

The individual has become, in our present time, an active global citizen, with a global awareness that transcends the narrow horizon of the nation-state, and has a role and responsibility in the existing international order and his role is expected to evolve with time. This is because the international order is not a static framework, one of its dynamic features and continuous change, according to the ability of the actors to move within this system. It is expected that in the future, the concept of major powers will be transcended into major networks, whether political, economic or religious, and the individual will have a role in this new formation of the international order, but this role will be at the expense of the nation-state, so that affiliation becomes religious, ideological, cultural and human more than national. However, if this change takes place, it will not lead to the end of the state, but to a shrinking of the roles it will play in the future.

Key words: Global citizenship, the international order, the state, international units, interaction.

المقدمة:

تعتبر فكرة النظام من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدراسات والبحوث المرتبطة بالعلاقات الدولية، لكونها الإطار الذي يحكم العلاقات بين الوحدات السياسية (الدول وغيرها) المشكلة للنظام الدولي خلال حقبة محددة. وكثيرا ما أصبح يتم تداول مصطلح النظام الدولي ومشتقاته على القنوات الإخبارية في الآونة الأخيرة، مما حوله من مصطلح أكاديمي ونخبوي، إلى مصطلح أكثر شعبية أو شعبوية إن صح القول، لأن المشاهد والمتتبع العادي قلما يهتم بمعرفة فحواه لأنه لا يعنيه كثيرا، لاعتبارات عدة، أهمها أن مجال العلاقات الدولية بعيد عن همومه اليومية ومشاغله الحياتية. لكن الأمر ليس بهذه البساطة، ذلك أن فهم سياقات النظام الدولي مهمة جدا، لكونها تهم التفاعلات الدولية وتأثيرات القوى الفاعلة عالميا، والتي لها تأثير على المعيش اليومي لكل مواطن على وجه الأرض. ولعل ظهور وباء كورونا واندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وعملية الإبادة المصورة على الأراضي الفلسطينية، وما نتج عنها من ارتدادات شملت آثارها كامل كوكب الأرض، يؤكد أن عالمنا متشابك، وأن ما يصيب أقصى الشرق نجد آثاره في أقصى الغرب والعكس صحيح.

لقد أصبح على المواطن الاهتمام بشكل أكبر بما يجري على الساحة الدولية، لأن مصيره صار يحدد عالميا، وفي منصات لا علاقة لها بالمجالس النيابية لبلده. فما عادت سياسة الانكماش والاحتراز والانعكاف على الذات ممكنة. إننا نعيش زمن المواطنة العالمية، وحتى أكثر المواطنين بعدا عن السياسة الدولية سيجدون أنفسهم متأثرين بها بشكل يومي، خاصة في الزمن التكنولوجي الذي أصبح فيه الأفراد حفنة ماء متمازجة القطرات في كف مارد التكنولوجيا الرقمية، إن أصيبت قطرة نقلت العدوى لباقي القطرات. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهتم بدور الفرد المتزايد، وتأثيره وتأثره بتفاعلات الوحدات داخل النظام الدولي.

نعلم جميعا أن الوحدات السياسية الأساسية، الفاعلة والمؤثرة في النظام الدولي منذ توقيع معاهدة وستفاليا سنة 1648م إلى اليوم هي الدول، والتي استمرت كفاعل أول ورئيسي في هذا النظام لأسباب مختلفة. لكن النظام الدولي في زمن الانفتاح التكنولوجي لم يعد يتمحور حول الدول فقط، بل برز فاعلون آخرون يشكلون القوى المؤثرة من غير الدولة، مثل المنظمات الحكومية الدولية سواء العالمية أو الإقليمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، والشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط الدولية، كما أصبح لبعض الأفراد دور مهم يتجاوز الدول في بعض الأحيان، نظرا لوزنهم الاقتصادي أو السياسي.

فما هو موقع الفرد وسط الوحدات الفاعلة في النظام الدولي اليوم؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه في المستقبل؟

للجواب على هذين السؤالين لابد أولا من فهم ماهية النظام الدولي والمواطنة العالمية **(المطلب الأول)** وتجلية كيف تطور هذا النظام من الدولة كفاعل وحيد إلى الفرد كفاعل جديد **(المطلب الثاني)** ثم التفكير في الدور الذي قد يلعبه المواطن العالمي في المستقبل القريب والبعيد **(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: مقاربة مفهومي النظام الدولي والمواطنة العالمية

يعتبر النظام الدولي وعاء لتفاعل الوحدات السياسية في إطار من الصراع والتعاون. وتختلف المنظورات في العلاقات الدولية في تحليل ماهية هذا النظام والوحدات الفاعلة فيه، وموقع الفرد في هذا التفاعل.

مفهوم النظام الدولي

تتواتر التعريفات المختلفة للنظام الدولي وتتعدد، لكننا سنحاول اختصار هذه التعريفات والاعتماد على الأكثر شمولا. فهناك من يعرفه على أنه مجموعة العناصر والوحدات المنتظمة بعضها مع البعض الآخر في علاقات تبادلية اعتمادية نمطيا وبشكل نسقي، عبر عملية التفاعل التي تتم بين أعضاء المجتمع الدولي دون أن تلغي شخصية أو هوية الوحدات[١]. كما أن هناك من يرى أنه مجموعة من

[١] - إياد ضاري، محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٦، ص ١٢.

الكيانات المتفرقة التي تجمع بينها علاقة منظمة نتيجة لوجود شكل من أشكال السيطرة[١]، وما يترتب على ذلك من فعل ورد فعل، وذلك ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي، بحيث تأخذ هذه التفاعلات شكل الصراع والتعاون[٢].

مفهوم المواطن العالمي

يمكننا أن نستنتج من التعاريف السابقة أن الفرد شبه مغيب في تحديد ماهية النظام الدولي وتفاعلاته لكونه عنصر مفعول به وتغطي الدولة على وجوده، لكن تغيرا يحصل في زمن العولمة ببروز أفراد مؤثرين دوليا، وهو ما قد يعطي للدور الذي سيلعبه الفرد غدا شرعية أكبر للنقاش والعرض.

وعلى هذا المستوى أصبحت الآراء تتضارب في تحديد النظام الدولي، هل هو نظام دولي أم نظام عالمي؟ حيث يرى البعض أنه إذا كان النظام الدولي هو نظام للتفاعل بين الدول، فإن النظام العالمي هو مجموعة التفاعلات بين مختلف الوحدات، وليس فقط الدول، وبالتالي فهو أكثر شمولا من النظام الدولي[٣]. والأكيد أن الفرد قد يجد مجالا أوسع للتأثير في إطار نظام عالمي متعدد لا تهيمن عليه الدول فقط. ويبقى الوصول في المستقبل لنظام عالمي يبرز فيه المواطن العالمي على حساب الدولة من السيناريوهات الواردة وسط سيناريوهات أخرى. فما هو المواطن العالمي الذي نقصده، ويشكل تعريفه مفتاح هذا البحث؟

ظهر مصطلح "مواطن" مع الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩، فأصبح الفرد عنصرا مهما، وأخذ مكانه تحت الضوء، ويتمتع بالشخصية القانونية التي تمنحه حقوقا وتفرض عليه واجبات، بخلاف العصور القديمة حين كان الأمير أو الإمبراطور يعتبر الشعب إرثا أسريا وشخصيا، يرثه ممن سبقه، ويتحكم فيه كيف يشاء ويفعل فيه ما يريد[٤] . ثم تطور دور الفرد مع الزمن أكثر إلى أن أصبح اليوم أساس الدولة التي تستجيب لمتطلباته الداخلية، وتنوب عنه على المستوى الدولي، بحيث لا يمكننا الحديث عن الدولة بدون المواطن الذي يشكل أهم عناصرها (بالإضافة إلى الإقليم والسلطة السياسية). ثم جاء زمن العولمة ليصبح للمواطن دور أكبر، يتجاوز في بعض الأحيان الدولة التي تمثله.

وللإشارة فمفهوم المواطنة التي تتجاوز الدولة القومية ليس جديدا، إلا أن التغيرات في السياق العالمي التي أدت لنمو المنظمات عبر الوطنية والشركات المتعددة الجنسيات وحركات المجتمع المدني وتطوير إطار عمل القانون الدولي لحقوق الإنسان تترك اليوم آثارا أكبر على صعيد المواطنة العالمية[٥].

الفرق بين المواطن المعولم والمواطن العالمي

من المهم هنا التمييز بين المواطن المعولم والمواطن العالمي، الأول مفعول به وضعيف التأثير وهو مواطن الزمن الحاضر، والثاني فاعل في النظام الدولي وهو مواطن المستقبل. لذلك فإن ما نقصده بالمواطن العالمي في هذا البحث ليس ذلك الذي يعطى له هذا الاسم والذي هو مواطن أصلا معولم، ويخدم وحدات داخل النظام الدولي وليس فاعلا عالميا مستقلا. المواطن العالمي الذي نعنيه هو ذلك الذي يتجاوز الحدود بتأثيره لا بتأثره، ويقوم بأدوار فوق قومية، والذي يجب الاعتراف أنه لم يصل بعد بتحركاته إلى مستوى من التنظيم للتعبير عن نفسه خارج هيمنة الدولة.

---

[١] - مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية- دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥، ص ٤٦.

[٢] - نفس المرجع، ص ٤٥.

[٣] - إياد ضاري، مرجع سابق، ص ١٢.

[4] - Diane Éthier, Introduction aux relations internationales, troisième édition, Ed PUM, 2006, p. 86.

[٥] - مشهور سندس، الموجة الخامسة، المواطن العالمي عنوانا للهيمنة، التربية والتعليم, الجزء الثاني.
https://ida2at.org/news/2020/05/27/7804/%D8%A7%D9%84

لكن هذا لا يمنع من القول أن هناك تطورا في مفهوم المواطنة، فالكثير من الأشخاص أصبح انتماؤهم لأفكار وتنظيمات عالمية أكبر من انتمائهم الوطني، والبعض منهم يجد المواطنة العالمية أكثر تعبيرا عن رغباته من نظام بلده، لذلك يفر لمواطنته العالمية ويتبناها بالتوازي مع مواطنته الداخلية، وفي بعض الأحيان على حساب الانتماء الوطني حين يتعارض مع انتمائه العالمي. لكونه يعتبر أن انتماءه الوطني فرض عليه بحكم الجغرافيا والنظام السياسي، بينما انتماؤه العالمي هو من اختاره، وهو نتاج أصيل لقناعاته، وبالتالي فإن هذا الانتماء يعبر أكثر عن أفكاره وميولاته.

وما يجعل المواطنة العالمية أكثر جاذبية من المواطنة العادية، هي كونها علاقة بين مواطن وكون متسع، بينما المواطنة العادية لا تتجاوز كونها علاقة ضيقة بين مواطن ودولة مقيدة بحدود.

باختصار فإن المواطن العالمي المهيمن الذي نقصده لم يفرزه الواقع بعد، لكن بدأت تظهر إرهاصاته عبر العديد من المؤشرات. إنه المواطن المنتظم في نسق عالمي بعيد عن الدولة وفارض لتأثيره عليها، والذي يتحدى السيادة ويتجاوز الحدود حاملا معه مرجعية القومية والدينية والإيديولوجية، والتي يعززها بانتمائه العالمي.

المطلب الثاني: و اقع المواطنة العالمية في ظل النظام الدولي الحالي

لعل أهم ما يميز النظام الدولي هو الديناميكية والتغير المستمر، ففي كل مرحلة تصعد دول لرأس الهرم وتنزل دول أخرى، بل هناك دول وإمبراطوريات لم تضعف فقط بل انمحت من على الخريطة، إنها سنة التداول التي لا مفر منها. وإذا كان النظام الدولي قد نشأ كمفهوم في ظل اتفاقية ويستفاليا مع بروز الدولة القومية، فإنه تطور لمرحلة أصبح فيها اليوم للفرد دورا في هذا النظام.

ولعل ما ميز النظام الدولي الذي حل محل القطبية الثنائية بعد السقوط المفاجئ لجدار برلين هو اعتماده على مبدأ الديمقراطية كأساس للسياسة الدولية، وتشجيه للحريات الفردية والتكامل الاقتصادي العالمي، مما أتاح للفرد فرص أكبر للتأثير والبروز على المستوى الدولي. لكن هذا الدور بقي هزيلا، ففي جميع مراحل تطور النظام الدولي ظل الفرد آخر من يعبأ به، ورغم كل الفرص التي حصل عليها، فهو إلى اليوم، يظل مجرد أداة لتحقيق الغايات الدولية، يسهل السيطرة عليه وتجييشه. لذلك يمكننا القول أن المواطن العالمي الفاعل اليوم لم يتجاوز بعد مرحلة المفعول به، لكنه يحاول.

المواطن العالمي، الفاعل والمفعول به

يتسم النظام الدولي بالدينامية والتفاعل المستمر بين وحداته، حيث تسعى أقطاب القمة لتعزيز موقعها على رأس الهرم، وتسعى القوى الطامحة لتسلق المراتب لحجز مكان بين الكبار، وهو ما يتم ترجمته لصراعات إقليمية ودولية[١]. وهو ما يفسر الصراع الدائر اليوم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية على الأراضي الأوكرانية. ذلك أن روسيا تريد موقعا متقدما على رأس الهرم. فالمعلوم أن البيئة الاستراتيجية لكل نظام دولي قائم تتميز بوجود عدد من مسببات الصراع والتصادم بين دول قوية تحاول فرض مصالحها على العالم، ودول مقاومة تحاول الوقوف في وجه التيار الجارف، وشركات متعددة الجنسيات تبحث عن الأسواق، وجماعات وتنظيمات هامشية تقف ضد الدول المهيمنة وترفض النظام الدولي القائم، وتعمل بكل ما أتيح لها من وسائل على تقويض الأركان الأساسية لهذا النظام[٢]، وأفراد مؤثرون يحاولون في زمن العولمة مقارعة الكبار. إنه التجسيد الهرمي للقوة على المستوى الدولي، والذي يعتبر الفرد حلقة من حلقاته.

في ظل هذا التفاعل الدولي بين الوحدات السياسية داخل النظام الدولي، نطرح تساؤلين كانا لوقت قريب غير ممكنين، لكنهما أصبحا اليوم يملكان شرعية الطرح وهما:

---

١ - مهند حميد الراوي، مرجع سابق، ص ٦.

٢ - عادل عبد الصادق، الإرهاب الالكتروني والقوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ص ٣٢.

ما هو موقع المواطن العالمي في التفاعل داخل النظام الدولي؟ وهل أصبح فاعلا أساسيا أم أن دوره لم يتجاوز بعد مرحلة المفعول به؟

الإجابة على هذين السؤالين ليست واحدة بل متعددة، فمن جانب المواطن في أي دولة يظل المغيب الكبير في معادلة التفاعلات الدولية، ولا يستدعى إلا ليكون حطبا في الصراع الدولي والإقليمي، سواء في الحروب أو في سياسات التقشف التي تفرضها الدول، وعند استخلاص الضرائب المبالغ فيها، والتي تفرض عليه، ويتم تحويلها في الدول الضعيفة مباشرة لشراء أسلحة صدئة، تحتاج لأموال إضافية من أجل صيانتها. وكل ذلك تحت مبرر الصراع والتهديد الخارجي والرغبة في الحصول على مكانة بين كبار الدول الفاعلة في النظام الدولي أو الإقليمي. وتحت تأثير الكثير من المسميات يفرض على مواطني الدول المهيمنة على الساحة الدولية تقبل الدماء التي تزهق بسبب الأسلحة التي مولوها من جيوبهم وعلى حساب الصحة والتعليم، لأن الآخر يُقدم على أنه الحاسد الذي يقف أمام مصلحة بلادهم ويهدد حياتهم وترف العيش الذي يتوهمون أنهم يعيشونه أو سيعيشونه قريبا.

المواطن داخل الدولة القطبية المهيمنة التي تنتمي لرأس الهرم، يشبه مواطن الحي الراقي الذي تحيط به الأحياء الهامشية، ويتوهم أن ساكنيها الفقراء يتحينون الفرص لإيذائه وسرقة نعيمه. المواطن في هذه الدول يقبل تحت تأثير إغراء الرخاء التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإعلان الحروب وسرقة خيرات الدول الضعيفة بحجة أن بلده إن لم تأخذها لن تستفيد منها شعوب تلك الدول المحكومة من حكام فاسدين. أو تسبقهم إليها دول أخرى متربصة وتصبح بفضلها أكثر قوة وهيمنة. دائما هناك مبرر لكل شيء، وفي النهاية يبقى المواطن العالمي هو الضحية.

وهكذا يتم استنزاف المواطن الذي يقبل التضحية من أجل البلد المهدد، ويتم السيطرة عليه بهذه الادعاءات، أما القليلون ممن يعون حقيقة الأمر ويتمردون على الوضع يتم في الغالب تهميشهم، وإن اشتد تأثيرهم يتم اتهامهم بالخيانة، وهو ما حصل بشكل متطرف زمن الحرب الباردة، حيث تحول المواطن لوسيلة للدعاية السياسية وأداة في الحرب الباردة خاصة في قطبي الصراع. فالاتحاد السوفياتي حول مواطنيه لجنود في خدمة النظام الشيوعي بدعوى مواجهة الإمبريالية العالمية. فصار الاقتصاد والفن والثقافة في خدمة الحرب الباردة التي لم تكن باردة أبدا على المواطن المستنزف. نفس الأمر حصل في الولايات المتحدة الأمريكية التي قيدت حرية مواطنيها وعرضّت الكثير منهم للملاحقات والاتهام بالخيانة والعمالة للاتحاد السوفياتي بدعوى محاربة الشيوعية في خمسينات القرن العشرين، في ظل ما سمي حينها ب "الماكارثية"[١].

المواطن العالمي يبقى دائما بين مطرقة الترهيب وسندان الترغيب، حين يتعلق الأمر بالسياسة الدولية. فقد يتم اتهامه بالخيانة من وطنه إن فكر بمنطق إنسانيته ساعة الحرب والصراعات، بل وحتى زمن السلام. الوطنية في بعدها المتطرف والزائف كثيرا ما تطأ بحذائها العسكري على الإنسانية.

إن عجز الإطار التنظيمي للدولة عن حماية حقوق الفرد والاستجابة لتطلعاته، جعله يتطاول بعنقه خارج الحدود الوهمية التي تفرضها التجزئة المجالية للعالم، حتى أصبحنا نتحدث اليوم عن المواطنة العالمية بشكل أكبر. لذلك لا يمكننا مقارنة المواطن العالمي اليوم بالمواطن زمن الحرب الباردة، أو قبلها. لقد أصبح له اليوم صوت أجهر وقدرة أكبر على التأثير. إذ أن هناك حركية من أجل تفعيل المواطنة العالمية بشكل أكثر فعالية، وتمتيعها بالشخصية القانونية الدولية، بحيث يصبح لها حقوق وواجبات، ونتيجة لذلك يكون بمقدورها مناهضة تجاوزات الدول بغض النظر عمن يكون الفاعل ومن هو الضحية، في إطار من التضامن العالمي اللا مشروط[٢]. فمنذ ٢٠١٥ م ظهرت تحركات لمناهضة العولمة أحدثت تغييرا على الساحة الدولية، وذلك عبر حملات عالمية للتضامن من أجل مواجهة توحش الرأسمالية وما يرشح عنها من استغلال وخرق لحقوق الإنسان، والتمييز العنصري والإثني والجنسي، والحروب والخرق الصارخ لحقوق

[١] - نسبة إلى السيناتور جوزيف ماكارثي.

[2] - Vincent Casanova, Valentin Chémery.. « La solidarité comme citoyenneté internationale » Vacarme 2017/2 (N° 79), P. 5.

الإنسان. ومن هذه الحملات يمكننا أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر الحملة من أجل إلغاء ديون الدول الفقيرة، وحملة مواجهة منظمة التجارة العالمية، والحملة من أجل إصلاح المؤسسات المالية الدولية[1]. تأثير هذه الحملات يجعل بعض الأقليات التي تعاني من التمييز في الكثير من الدول المتخلفة حقوقيا تطلب المساعدة والسند من مواطني دول أخرى لا تربطهم أية علاقة بدولتهم، حيث يتم إحراج الدولة بتوجيه عرائض احتجاجية، وشن حملات مقاطعة لبضائعها كنوع من الضغط الذي كثيرا ما يؤتي أكله[2].

لكن ورغم كل التقدم الذي حققه الفرد، لازال إلى اليوم تحت تأثير الآلة الدعائية التي توجهه لحيث تريد حكومته. وفي الكثير من الأحيان يضحي الفرد بالتزامه الأخلاقي والإنساني من أجل التزامات بلاده السياسية باسم الوطنية. وهذا دليل على أن التأثير الذي يلعبه المواطن العالمي لازال في بدايته ولم يصل لمرحلة من التنظيم وتحديد الأهداف الذي يجعله فاعلا بشكل أقوى. صحيح أننا اليوم أمام مواطنة عالمية ضاغطة وتوجع بعض الدول والشركات لكنها لم تصل بعد لمرحلة فرض إرادتها، لعدة أسباب أهمها التشتت واختلاف الأهداف وتضارب البرامج والخلفيات الإيديولوجية لأصحابها، وهذا طبيعي في مرحلة البدايات، لكن القادم من السنين واختمار التجارب وتزايد التهديدات والمصير المشترك، سيجعل من وحدة العمل وتوحيده أمرا ممكنا، وساعتها سيصبح التأثير أكبر وأعمق على النظام الدولي.

في النهاية فإن ما يعيق المواطنة العالمية اليوم هو عدم الاعتراف بها رسميا ولا تتمتع بالشخصية القانونية، كما هي المواطنة داخل الدولة والتي تؤطرها مساطر خاصة وقوانين معينة وتتمتع بالشخصية القانونية. الفاعلون في النظام الدولي الحالي فهموا أنهم غير قادرين على السيطرة على المواطن في زمن التواصل اللامحدود، لذلك لجأوا لتوجيهه قدر الإمكان، وذلك بالرفع من عدد المؤثرين الذين يستعمرون وسائل الإعلام بتحليلاتهم الصدامية (يطلق عليهم إعلاميا اسم الذباب الإلكتروني)، ويغرقون مواقع التواصل الاجتماعي بالأفكار المعلبة والاستهلاكية والتي أغلبها منتهية الصلاحية، على حساب المؤثرين الحقيقيين، الذين تعرضوا للتهميش، لأن تحليلاتهم للوضع الدولي لا تخدم مصالح المتحكمين والمسيطرين على القرار في رأس هرم النظام الدولي، لكن ذلك لا يمكن أن يستمر طويلا.

المطلب الثالث: مستقبل المواطنة العالمية

سبق أن ذكرنا أن دور الفرد في النظام الدولي مهم لكنه لا يحظى بالفرصة التي سيستطيع بها المساعدة على التغيير الإيجابي من داخل هذا النظام الذي يطبعه عامل الفوضى والحروب المتجددة عبر تاريخه الطويل، حتى أن التأريخ السياسي للبشرية يُوثق بسنوات الحروب والاتفاقيات التي تأتي مع نهاية كل حرب. لذلك يبقى الحل في الرهان على المواطنة العالمية بعد فشل الدولة كفاعل في النظام الدولي. إنه الرهان الأكبر اليوم، والذي أصبح ممكن التحقق بفضل تقارب المسافات وسهولة التواجد في نقطة افتراضية واحدة عبر وسائل التواصل الحديثة.

فشل الرهان على النظام الدولي القائم على هيمنة الدول

يقيّم النظام الدولي بقدرته على حفظ الأمن والسلم الدوليين وتجنب الحروب الكبيرة، وعلى مستوى التعاون بين الدول وتفعيل المؤسسات الدولية والعمل في إطار الشرعية. لذلك نجد تاريخ العلاقات الدولية متأرجحا بين وضعين، وضع السلم ووضع الحرب، وبينهما أوضاع تقترب بهما للوضع الأول والوضع الثاني، وهو وضع الصراع الذي كلما اشتد اقترب من الحرب وكلما تلطف اقترب من السلم. الحرب تقدم كضرورة في مرحلة محددة من الصراع، وهذا صحيح في بعض الحالات. لكن الحروب عبر التاريخ أثبتت أنها كانت خيارا وليس ضرورة، مما يدفع للقول أن أغلب الحروب التي عرفها التاريخ كان من الممكن تجنبها أو احتواؤها. ومن هنا تأتي شرعية السؤال التالي:

كيف نحافظ على استمرارية النظام الدولي القائم بعيدا عن الأزمات والحروب؟

[1] - Gustave Massiah « Le mouvement citoyen mondial » La Découverte, 2003/1 (n 25), P. 12.

[2] - Will Kymlicka « Le mythe de la citoyenneté transnationale » Critique internationale 2004/2 (no 23), P. 100-101.

الجواب كان دائما ولازال وسيبقى عند الكثيرين هو التوازن على مستوى (القوة) التي تمنح التفوق للأقطاب المتنافسة على رأس الهرم الدولي، وتمكنهم من الاستمرارية وتعطيهم الشرعية وإذعان البقية. وكلما كان التوازن أكبر كلما كان نجاح النظام الدولي وقدرته على الاستمرار أكبر. مما يعني أن الشرعية في النظام الدولي شرعية مبنية على القوة المادية والتوافق الذي يفرضه التوازن، وليس على قواعد القانون الدولي. لكن هذه القوة التي كانت ولازالت في خدمة الفوضى، قد تصبح يوما في خدمة الاستقرار الدولي، لأن العالم المنهك يحتاج لتحقيق نوع من التوازن الذي يحقق السلام والأمن الدوليين، لا العكس.

إن هذا التوازن المؤدي للسلام الدولي لن يتحقق بدون توسيع مجال تحرك الفرد وتأثيره على النظام الدولي، لأن الأفراد وتحركاتهم الدولية دائما ما تتجه لمسائل لا تهتم بها الدول الساعية لتوسيع نفوذها وزيادة قوتها، وتجريب أسلحتها عبر الحروب الاستباقية والوقائية وغيرها من المصطلحات التافهة التي تغطي جسد السياسة الدولية المثخن بالجراح. الحروب التي تشن في الغالب لا يكون لها سبب مقنع ويحركها فقط الإحساس بالقوة والتفوق والرغبة في تحقيق المجد. وحين يكون السبب تافها لهذه الدرجة تصبح الحاجة ملحة لإعادة صياغة ليس فقط القوانين المنظمة للحرب بل إعادة صياغة الإنسان الذي يحمل في دواخله وحشا ينتظر الفرصة لينقض ويبطش. يجب أن نعلم أن مجرد اتخاذ قرار بالحرب بجرة قلم هو توقيع حكم بالإعدام على الآلاف والملايين من البشر. ففي النهاية يبقى الذي يحدد ويسير ويقرر في النظام الدولي إنسان قد يسمو بإنسانيته وقد يتخلى عنها تحت تأثير السلطة ونشوة السيطرة. ونذكر هنا مثالا يعكس هذه النظرة، وهو جواب مادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة في عهد الرئيس بيل كلينتون، حين سئلت في نهاية التسعينات من القرن الماضي حول هل كان قتل نصف مليون طفل عراقي تحت الحصار وما سبقه من نقص في الغذاء والدواء يستحق ذلك؟ فأجابت بالقول: "إننا نعتقد أن ثمرة الحصار تستحق ذلك". لكنها اعتذرت حين خرجت من دائرة القرار والسلطة على ما قالته في حق أطفال العراق، واعتبرت كلامها السابق كلاما "في غاية السخف". الفرق بين حالتها الأولى والثانية هي أنها في الحوار الأول كانت تمثل الدولة المهيمنة والقوية، وفي الحوار الثاني كانت تمثل حسها الإنساني كأم (هي أم لثلاث بنات).

فهل يعتذِر النظام الدولي يوما ما كما اعتذرت مادلين أولبرايت، ويصلح حاله، عبر فتح مساحة أكبر للفرد الإنسان، رغم افتقاد الفرد للقوة التي بموجبها تُعبّر الوحدات الفاعلة في هذا النظام عن وجودها؟

المستقبل وحده كفيل بالجواب على هذا السؤال. فرغم كل التشاؤم الذي يلوح في الأفق، إلا أن المعطيات قد تتغير. فقد يصبح النظام الدولي مبنيا على معطيات غير القوة العسكرية، إن بني مثلا على توزيع جديد للقوة، يحصل بموجبه المواطن العالمي على دور أكبر وتأثيرا أعظم. لكن إن حصل ذلك فسيكون بإرادة من يملك القوة، أو ببروز قوة رشيدة تتجاوز قوة الدول وتنتصر للإنسان. وفي حال تحقق هذا السيناريو سيكون ذلك في صالح البشرية، وستتحسن الوظائف التي يقوم بها النظام الدولي، وبالتالي سنعيش نظاما دوليا فريدا من نوعه لم تعشه البشرية، ولم يتحقق من قبل.

الرهان على الدور المستقبلي للمواطن العالمي

جل الدول وخاصة الضعيفة منها ترسم سياساتها انسجاما مع النظام الدولي القائم ، وبطريقة لا تتصادم ولا تستفز الأقطاب الفاعلة فيه، بل وتجعل مقدّراتها في خدمة هذه الأقطاب أحيانا، بمنطق التبعية، رغم أنه من المفروض أن تكون سياستها الداخلية والخارجية استجابة لإرادة شعوبها وفي خدمة مصالحهم. وبالمقابل فإن الأقطاب المسيطرة تجعل من النظام الدولي هيكلا لخدمة مصالحها ومصالح مواطنيها. فمثلا في زمن الأحادية القطبية الذي خلف القطبية الثنائية أصبح الجميع يركز على الديمقراطية والسوق المفتوحة والتقارب، وباقي القيم الغربية، لأن الحضارة الغربية هي المسيطرة. هذا التأثير الكبير للأقطاب الكبرى لا يعني الغياب التام للدول الضعيفة، لكنه تأثير باهت وخافت. وتبقى المراهنة على المواطن العالمي كبيرة من أجل تجاوز هذا الوضع، فكلما تقدم الزمن يتعزز الوعي بخطأ السياسات التي تغذي الهيمنة والاستغلال والسعي للسيطرة.

المواطنة العالمية قد تطرح كحل يجعل من العالم وطنا كبيرا بدل الوطن الضيق الذي يخنق انطلاقة الإنسان التواق للحرية. أهمية الدور الذي يلعبه المواطن العالمي هو أنه يركز على أمور لا يتم التركيز عليها في النظام الدولي الذي ينشغل الفاعلون فيه بالصراع من أجل السيطرة واكتساب قوة أكبر. المواطن العالمي يميل في اهتماماته للقضايا التي تخدم الإنسان، أكثر من تلك التي تخدم الدولة، مثل القضايا الإيكولوجية وحقوق الأقليات ومحاربة استغلال الشركات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية. مما يشكل إحراجا للمنظومة القائمة على الدول السخية في الإنفاق على الصناعة الحربية وتمويل الصراعات، والبخيلة في تمويل الصناعات التي تصنع الحياة والمرتبطة بقطاعات مثل الصحة والتعليم والتغذية.

الإنترنت ووسائل التواصل الحديثة التي تتسع وتوسع وتفتح المجال لتحرك المواطن خارج حدود دولته كفيلة مع الوقت لتصل به للسيطرة والتأثير الإيجابي. المواطن العالمي هو مواطن رقمي وافتراضي بالأساس، وهذا ما يشكل مصدر قوته، ذلك أن الأرقام لا تكذب ولا تزور كما تزور إرادة الناخبين في الكثير من الدول، كما أن الإنسان الافتراضي لا يحاصر. مسؤولية المواطن العالمي في المستقبل القريب ستتجاوز حدود بلده ليصبح مسؤولا عن النظام الدولي القائم. وهو يملك شرعية هذه المسؤولية ويحتاج فقط القوة لممارستها مع ترشيد هذه الممارسة. ذلك أن أي اعتداء على مواطن في أقصى الشرق يتحمل اليوم مسؤوليته الجميع بما في ذلك المواطن الذي في أقصى الغرب، فلم يعد هناك عذر اتساع المجال وتباعد المساحات. لقد استفقنا على عالم اختزله العلم في شاشة صغيرة يطل عبرها الفرد على كل بقاع العالم المترامية. العالم أصبح بقعة صغيرة، ويتجه ليصغر أكثر مع الزمن. وربما سنعيش مستقبلا زمن الأسرة الدولية بدل المجتمع الدولي.

وتبقى المراهنة على المواطن العالمي في المستقبل أمل البشرية الواقعي لكونه يميل بطبيعته دائما للسلام، ولأنه لا يحتاج للحرب للتعبير عن نفسه. كما أن بيده مفاتيح العالم، إن حركها فتح كل الأبواب وحل الكثير من المشاكل العالقة التي لم يستطع النظام الدولي القائم على الدول المتصارعة حلها. حركية المواطن العالمي اليوم نخبوية وفي المستقبل ستصبح شعبية حين يصل مستوى التواصل والاتصال مرحلة متقدمة، وحين يرتفع وعي الأفراد بالسياسة الدولية.

لقد تراجع دور الدولة التي لم تعد كما كانت، حيث صارت متآكلة السيادة. دور الدولة اليوم أصبح مطروحا للنقاش، وسيطرح بشكل أكبر في المستقبل، لأن هناك الكثير من الاعتراض وعدم الرضا على هذا الدور. التنظيمات الحركية التي ينشئها المواطن العالمي تحرج الكثير من الدول خاصة في مجال حقوق الإنسان وتفضح التوحش الاقتصادي. العالم في حاجة لمواطن كوني يتجاوز مصلحته الأنانية وانتماءه السياسي وتوجهه الديني إن تعارض مع القيم الإنسانية. ولا خوف هنا على الثقافات والديانات والأعراق لأن تنوعها سيغني المواطنة العالمية وليس العكس. لكن في حال اتساع دور الفرد في النظام الدولي هل سيكون ذلك على حساب الدولة؟

الدولة التقليدية والنظام الدولي التقليدي لا بد لهما من نهاية غير تقليدية، سيلعب فيها المواطن العالمي دورا. وفي حال توسع دور المواطنة العالمية فإن ذلك لن يعني بالضرورة نهاية الدولة القومية، بل سيؤدي لتغير في وظائفها وانحسار نفوذها، ذلك أن أي توسع في الدور الذي يلعبه المواطن العالمي سيكون بالأساس على حساب الدولة القومية. لكن هل يمكن أن نصل مع تعاظم دور الفرد عالميا إلى الدولة العالمية؟

إقامة دولة عالمية احتمال وارد، تنبأت به الكثير من الدراسات وتوقع حدوثه الكثير من الباحثين، لكن الأفق الزمني لحدوث هذا السيناريو بعيد جدا، لأنه رهين بدور المواطن العالمي ووصوله لمرحلة تأثير ونضج، مقابل تراجع مركز الدولة، وهو أمر مستبعد على الأقل في المستقبل القريب. أما على المستوى البعيد فإن الصيرورة الديمقراطية المتحيزة للفرد قد تفرض نفسها على الدولة، ومن الممكن أن تتجاوز حدودها لتصبح عالمية، ونصبح حينها أمام الإنسان العالمي والحكومة العالمية والتوزيع العقلاني لخيرات الأرض.

الشاهد أن كل الأنظمة التي جربها الإنسان إلى اليوم باءت بالفشل، ولا أمل للبشرية إلا بتوحيد الجهود وجعل السيادة والسلطة والحكم على المستوى الدولي للإنسان الواعي، في إطار أفقي قائم على المشاركة لا على التراتبية العمودية. فالكثير من القضايا المحورية في حياة البشر عجزت الدول عن حلها واستسلمت أمامها، لذلك يجب أن يتم حلها بعيدا عن الدول.

وعلى العموم فإن توسع دور الفرد في المستقبل، سيجعل النظام الدولي مفتوحا على الكثير من المتغيرات المهمة على عدة مستويات.

على مستوى سيادة الدولة والأدوار التي تلعبها

الفرد أصبح اليوم مؤثرا في سياسة دولته، ولم يعد يحتاج إلا لوصلة أنترنت ليؤثر حتى ولو كان منفيا في بلد آخر. يستطيع بعدسة هاتف عادي توجيه الخطاب لمواطني بلده والتعبير كيفما شاء.

صحيح أن السيادة كانت ولازلت اليوم للدولة، لكن المواطن هو من أعطى حق السيادة لدولته بموجب العقد الاجتماعي الذي يجمعهما، ومن أعطى من الممكن أن يسحب، ومن وقع العقد من الممكن أن يمزقه، ويوما ما سيسترجع المواطن سيادته على نفسه، ويتجاوز حدود الوطن ليصبح انتماؤه عالميا وفي خدمة الإنسانية. قد يأتي اليوم الذي يصبح فيه الإنسان هو مركز الكون، والمرجع لكل شيء، وستتحدد حينها قيمة الأيديولوجيا والمبادئ السياسية وغيرها انطلاقا من قربها أو بعدها من الإنسان، وقد نصل لتصميم هوية قانونية عالمية، بالإضافة للهوية القانونية الوطنية، موازية لها وربما فوقها.

لقد تميز النظام الدولي عبر تاريخه بالطبيعة الهرمية الأوليغارشية[١] أي وجود دولة أو أكثر على قمة الهرم السياسي الدولي، ووجود غالبية دول العالم في قاعدة الهرم، مع وجود دول صاعدة تتفاوت قدراتها على حرق المراحل وتسلق الهرم نحو القمة، وهي وحدات مشتتة في المنطقة المرنة بين القاعدة والقمة، ويتفاوت تموقعها بحسب إمكاناتها البشرية والمادية. الأمر الذي يعني أن دولة واحدة أو اثنتين أو مجموعة قليلة من الدول تحتكر رأس الهرم وتفرض رؤيتها على التفاعلات الدولية[٢]. لكن في حال اتساع دور الفرد ستتغير الموازين، وقد تنقلب لنعيش عصر الهرم المعكوس، بحيث تسيطر القاعدة حيث الأغلبية على النظام العالمي الذي من المفترض أن يتحول من نظام أوليغارشي إلى نظام ديمقراطي.

على مستوى بنية ووظائف النظام الدولي

من خصائص النظام الدولي أن ساعته الزمنية تدور بسرعة الدول المشكلة لرأس الهرم فيه، وهي الأقطاب المسيطرة على هذا النظام، لدرجة أن الاهتمام بانتخابات الدول القطبية من طرف شعوب وحكومات العالم الثالث أصبح أهم من الانتخابات المحلية في هذه الدول، لكون تأثير الرؤساء المنتخبين في الدول القطبية على مواطني واقتصاد الدول التي توجد في قاعدة الهرم أهم من تأثير الرئيس المحلي وحكومته، خاصة في ظل تقارب المسافات والتأثيرات المتبادلة. ذلك أن النظام الدولي دائم الارتباط بالقوى الفاعلة فيه، فهي التي تحدد معالمه وتوجهاته الكبرى، وتخلق التوازن والنظام بالشكل الذي تريد، وتتحكم في إيقاع الحرب والسلم. وإذا أصبح المواطن العالمي فاعلا حقيقيا على الساحة الدولية فإن الأكيد أن ساعة الزمن لن تدور فقط بسرعة الدول القوية بل كذلك بسرعة المواطن العالمي المؤثر.

أما بخصوص وظائف النظام الدولي، فهي تتعدد بين التكامل والترابط وتحقيق الأمن والتنمية، والتكيف والقدرة على المواءمة مع الضغوط وتعزيز الشرعية. فبنية النظام الدولي لا ترتكز فقط على توزيع مصادر القوة والتأثير بين أعضاء هذا النظام لاسيما بين القوى المهيمنة، وإنما تستند إلى أساس وجود التوافق على قيم ومصالح مشتركة، تتأسس عليها القواعد والأنظمة والأعراف والمؤسسات التي تنظم شؤون المجتمع الدولي بما يحقق أهداف الأمن والتعاون، والتي تمثل غاية أساسية لأي نظام جماعي، وبالتالي فإن عجز النظام الدولي عن خلق قيم ومصالح مشتركة قد يؤدي إلى تبدد وضعف الدولة التي هي الكيان السياسي الذي يمثل الوحدة الأساسية في النظام

[١] - حكم الأقلية.

[٢] - عدنان شهاب الدين، الخليج العربي وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٩٩، ص ٦٧.

الدولي، وبالتالي زوال النظام الدولي ذاته[١]. ذلك أن هناك علاقة قوية بين هيكل النظام وبين قدرته على أداء وظيفته. فكلما استمرت، أو زادت قدرة النظام على أداء وظائفه استمر هيكل النظام كما هو، وكلما ضعفت قدرته على أداء تلك الوظائف زادت فرص انهياره، أو وقع تغير في هيكله وقواه الرئيسية[٢]. والأكيد أن وظائف النظام الدولي ستتعزز بدخول الفرد على الخط. حينها سيصبح تحقيق السلم والأمن الدوليين ممكنا، وهو المطلب الأساسي الأول الذي تسعى إليه البشرية منذ الأزل والذي لم يتحقق إلى اليوم.

خاتمة

في النهاية من المهم التأكيد على أن العالم يحتاج للبعد الإنساني لحل مشاكله وأزماته، فما دامت نظرتنا للنظام الدولي عمودية سيستمر الوضع على ما هو عليه، لذلك يجب العمل على بناء نظام دولي أفقي أساسه الإنسان. النظام الدولي العمودي جعل العالم بؤرة للصراع والحروب، تهيمن عليها فئة قليلة من المحتكرين على حساب السواد الأعظم الذي لا يملك حيلة. لذلك يمكننا اعتبار المواطنة العالمية مطلبا يجب العمل من أجل الوصول إليه. هي ليست حلما بل حق مشروع وصيرورة طبيعية لمنطق التطور، فالإنسان وجد قبل الدولة وهو الذي أنشأ الدولة التي تشكل على أساسها النظام الدولي، ومن حقه أن يغير النظام الذي لم يعد صالحا ومستجيبا لاحتياجاته الإنسانية في الأمن والصحة والغذاء والكرامة، وغيرها من المتطلبات الإنسانية الأساسية.

الحدود التي وضعتها الدول هي حدود اصطناعية، لم تضعها الطبيعة، لذلك على الإنسان أن يرجع لأصله الطبيعي، وأن يوسع قلبه ليتسع لكل البشر بعيدا عن التعصب للوطن ظالما ومظلوما، وأن يجعل انتماءه للإنسانية أكبر من انتمائه لرقعة جغرافية معينة. ففي قلب كل منا وطن بحجم الكون، وقبل الوطن كان الإنسان، وبعد الوطن سيبقى الإنسان. ولا معنى للوطنية في غياب الإنسانية.

إن تحقيق المواطنة العالمية أمر ممكن وليس مجرد حلم. فالأفكار الأكثر غرابة من الممكن أن تصبح يوما أفكارا بديهية. العقد الاجتماعي الذي حلم به الفلاسفة الأقدمون كان مستغربا ومستهجنا في زمنهم، ثم جاء الزمن الذي أصبح فيه أساسا لبناء الدولة الحديثة. هذا العقد الذي أسس لفكرة المواطنة داخل الدولة من الممكن أن يتأسس على غراره عقد اجتماعي عالمي يؤسس للمواطنة العالمية. فلا أمل للإنسانية غير هذا الخيار، وأي توجه آخر قد يكون مدمرا. وهذا ما أنبتته وأثبتته جائحة كورونا والحرب الروسية والإبادة في غزة بشكل ملموس. لقد خلقت الأحداث الأخيرة وعيا جديدا لدى الإنسان، وجعلته يفكر بطريقة مختلفة ومستقلة بعد أن افتقد الثقة بمن كان يظن أنهم يسيرون شؤون العالم نحو مرافئ الأمن والسلام الاجتماعي.

إن ما فعله فيروس كورونا وفيروس الإبادة في غزة والحرب الروسية على أوكرانيا بالعالم أكبر دليل على أننا نعيش في وطن كبير، حيث لم يسلم أي مواطن شرقا أو غربا، شمالا أو جنوبا من تأثيراتهما. الأزمتان نتاج لنظام دولي معولم تقاربت فيه المسافات بشكل كبير، ولو جاء الفيروس والحرب في نظام دولي سابق لما كان لهما نفس التأثير ونفس الآثار. العالم اليوم مع العولمة أصبح متشابكا وقطعة أرض صغيرة، ومع المواطنة العالمية قد يصبح بيتا كبيرا يضم كامل البشرية.

[١] - يسرى كريم العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ٢٠٢٠، ص ٣٤٥.

[٢] - مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥.
http://www.acrseg.org/36519

المراجع:

المراجع باللغة العربية

الكتب:

١. إياد ضاري، محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٦.
٢. عادل عبد الصادق، الإرهاب الالكتروني والقوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩.
٣. عبدالسلام زاقود، العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠١٣.
٤. عدنان شهاب الدين، الخليج العربي وفرص وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار قرطاس للنشر، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٩٩.
٥. علي زياد العلي، القوة الأمريكية في النظام الدولي، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥.
٦. مهند حميد الراوي، عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية- دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي، المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥.
٧. نادية محمود مصطفى وآخرون، وضع الدول الإسلامية في النظام الدولي في أعقاب سقوط الخلافة العثمانية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦.
٨. يسرى كريم العلاق، الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي، دار الخليج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ٢٠٢٠.

المراجع باللغة الأجنبية

المقالات:

1. Gustave Massiah « Le mouvement citoyen mondial »La Découverte, 2003/1 (n 25).
2. Vincent Casanova, Valentin Chémery.. « La solidarité comme citoyenneté internationale » Vacarme 2017/2 (N° 79).
3. Will Kymlicka « Le mythe de la citoyenneté transnationale » Critique internationale 2004/2 (no 23).
4. Diane Éthier, Introduction aux relations internationales, troisième édition, Ed PUM, 2006, p. 86.

المو اقع الالكترونية:

١. مصطفى علوي، القطب المنفرد: الولايات المتحدة الأمريكية والتغير في هيكل النظام العالمي، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥.
٢. http://www.acrseg.org/36519

٣. مشهور سندس، الموجة الخامسة، المواطن العالمي عنوانا للهيمنة، التربية والتعليم, الجزء الثاني.

٤. https://ida2at.org/news/2020/05/27/7804/%D8%A7%D9%84

العنف في بيئة العمل الجماعية: بين النزاعات وآليات التسوية

Violence in the Collective Work Environment: Between Conflicts and Settlement Mechanisms

الباحث محمد يحيى عيايدة

باحث دكتوراه، مختبر العلوم القانونية والقضائية، جامعة الحسن الثاني- كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- بالمحمدية.

الملخص

إن الأهمية التي يكتبها قانون العمل أساس تطور قواعده بسرعة، فهو يحتل مرتبة متقدمة بين فروع القانون الأخرى تنظم قواعد قانون العمل العلاقات الفردية والجماعية بين العمال من جهة وأصحاب العمل من جهة أخرى والتي على أساس يتم معالجة النزاعات العمل.

يعد موضوع تسوية نزاعات العمل الجماعية من المواضيع المهمة للبحث والدراسة ومن أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بالحديث وتناول موضوع منازعات العمل الجماعية في البداية ومن ثم ألية تسوية هذه النزاعات نظراً لارتباطها مع بعض.

إن ألية تسوية نزاعات العمل الجماعية بعدة وسائل تبدأ بالمفاوضات الجماعية ما بين العمال ونقابة العمال من جهة وصاحب العمل من جهة أخرى وبعد فشل المفاوضات يحق لأي طرف اللجوء إلى مندوب التوفيق في وزارة العمل وإذا فشل مندوب التوفيق في حل النزاع خلال عشرة أيام على الوزير إحالة النزاع إلى لجنة التوفيق وإذا فشلت لجنة التوفيق في حل النزاع خلال أسبوعين يحق لأي طرف اللجوء إلى المحكمة المختصة وإذا لم يلجأ أي من الطرفين للمحكمة وكان نزاع العمل الجماعي يمس المصلحة العامة يحق لوزير العمل إلزام الطرفين بالمثول أمام لجنة تحكيم يشكلها الوزير تكونه من قاضي رئيس ،وممثل عن الوزيرة وممثل عن العمال وممثل وممثل عن أصحاب العمل .

الكلمات المفتاحية: قانون العمل، نزاعات العمل، المفاوضات الجماعية، التوفيق، التحكيم.

Abstract

The importance of Labor Law is the basis for the rapid development of its rules. It occupies a prominent position among other branches of law. The rules of labor law regulate individual and collective relationships between workers and employers، on the one hand، upon which labor disputes are resolved .The subject of settling collective labor disputes is

an important topic for research and study. To address this topic، we first discussed and addressed collective labor disputes and then the mechanism for settling these disputes، given their interconnectedness.

The mechanism for settling collective labor disputes involves several means، beginning with collective negotiations between workers and the labor union on the one hand، and the employer on the other. After negotiations fail، either party has the right to resort to a conciliation representative at the Ministry of Labor. If the conciliation representative fails to resolve the dispute within ten days، the Minister must refer the dispute to a conciliation committee. If the conciliation committee fails to resolve the dispute within two weeks، either party has the right to resort to the competent court. If neither party resorts to court nor the collective labor dispute affects the public interest، the Minister of Labor has the right to compel both parties to appear before an arbitration committee formed by the Minister. This committee consists of a presiding judge، a representative of the Minister، a representative of the workers، and a representative of the employers.

Keywords: Labor Law، Labor Disputes، Collective Bargaining، Conciliation، Arbitration

المقدمة:

تُعَدُّ النزاعات الجماعية في العمل من أبرز القضايا التي تستأثر باهتمام الباحثين وصنّاع القرار، نظرًا لما تمثله من ظاهرة اجتماعية واقتصادية وقانونية في آن واحد. فهي ليست مجرد خلافات عابرة بين أطراف علاقة العمل، وإنما تعبّر عن إفراز طبيعي لطبيعة هذه العلاقة المعقّدة التي تقوم على توازن دقيق بين مصالح متباينة، بل ومتعارضة أحيانًا، بين العمال من جهة وأصحاب العمل من جهة أخرى. هذا التوازن الهش سرعان ما يتأثر بالمتغيرات المحيطة ببيئة العمل، سواء كانت اقتصادية مثل التضخم والبطالة وتقلّبات الأسواق، أو اجتماعية مثل التغير في أنماط القوة العاملة وتطلعاتها، أو حتى سياسية وتشريعية تنعكس بشكل مباشر على منظومة العمل.

إن هذه العوامل مجتمعة تساهم في خلق بيئة خصبة للنزاعات الجماعية، حيث يُصبح من الصعب المحافظة على التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، وهو ما يؤدي إلى ظهور خلافات تتطلب تدخل آليات للتسوية وإيجاد حلول عملية تحفظ الحقوق وتقلّل من حدة الصراع. وغالبًا ما تتجسد هذه الحلول في الاتفاقيات الجماعية للعمل التي لا تُعَدّ مجرد وسيلة تنظيمية فحسب، بل تُعتبر أيضًا أداة وقائية تحد من احتمالات تفاقم النزاعات وتوفر إطارًا تعاقديًا يضمن الاستقرار في بيئة العمل.

ولا شك أن لهذه النزاعات انعكاسات تتجاوز حدود مكان العمل ذاته، إذ إن استمرارها أو تعقّدها يمكن أن يترك آثارًا سلبية على الأداء الاقتصادي العام من خلال تعطيل الإنتاج وتراجع الاستثمار، فضلًا عن تداعياتها الاجتماعية المتمثلة في توتر العلاقات المهنية وزيادة حالة عدم الاستقرار داخل المجتمع. ولذلك، فإن معالجة هذه النزاعات لا تُعتبر مجرد مسألة مهنية أو قانونية، بل هي قضية ذات أبعاد استراتيجية تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، برز الاهتمام الأكاديمي والبحثي بتسوية نزاعات العمل الجماعية كأحد المحاور الجوهرية في دراسات العمل والعلاقات المهنية، حيث سعت العديد من الأبحاث إلى استكشاف آليات التسوية وتحليل فعاليتها ومقارنتها بين أنظمة قانونية وتجارب مختلفة. كما أصبح لزامًا على الباحثين النظر في مدى قدرة هذه الآليات على تحقيق التوازن المنشود بين أطراف علاقة العمل، بما يضمن استقرار سوق العمل من جهة، ويحافظ على العدالة الاجتماعية من جهة أخرى.

أهمية الدراسة:

تعد نزاعات العمل الجماعية وألية تسويتها ظاهرة تشير النقاش في مختلف الدوائر العلمية والعملية نظراً لأهميتها ومن هنا تبرز أهمية الدراسة بهدف إيجاد الصيغة المثلى لمعالجة هذه النزاعات بطريقة تستخدم أطراف علاقة العمل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية التي تسهم في تعميق الفهم بموضوع نزاعات العمل الجماعية وآليات تسويتها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١. التعرف على الطبيعة القانونية والاجتماعية لنزاعات العمل الجماعية من حيث أسبابها، مظاهرها، وآثارها على أطراف علاقة العمل.

٢. تحليل الأطر التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتسوية نزاعات العمل الجماعية، وبيان مدى انسجامها مع متطلبات العدالة الاجتماعية والاستقرار المهني.

٣. دراسة الوسائل المختلفة لتسوية النزاعات سواء عبر المحاكم المختصة أو التحكيم الإجباري أو الاتفاقيات الجماعية، مع إبراز مزايا وعيوب كل وسيلة.

٤. إجراء مقارنة بين التجارب العربية (الأردن، مصر، فلسطين) في تسوية نزاعات العمل الجماعية، من أجل استجلاء أوجه التشابه والاختلاف بينها.

٥. تقييم فعالية آليات التسوية القائمة في الحد من النزاعات وتحقيق التوازن بين مصالح العمال وأصحاب العمل.

٦. **تقديم مقترحات عملية وتشريعية** لتطوير آليات تسوية نزاعات العمل الجماعية بما يسهم في تعزيز الاستقرار في بيئة العمل ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات السابقة:

تعددت الجهود البحثية التي تناولت موضوع نزاعات العمل الجماعية وسبل تسويتها في الدول العربية، ومن أبرزها ما يلي:

أولاً: دراسة الدكتور سيد محمود رمضان (٢٠٠٤) في الأردن: ركزت هذه الدراسة على تحليل واقع نزاعات العمل الجماعية في الأردن، حيث تناولت أسباب نشوئها ومظاهرها، كما درست الأطر القانونية والإجرائية الموضوعة لتسويتها، مع تقييم دورها في تحقيق الاستقرار في بيئة العمل. وقد خلصت الدراسة إلى أن فعالية التسوية تتوقف بدرجة كبيرة على مدى التزام الأطراف بتطبيق القوانين والأنظمة ذات العلاقة.

ثانياً: دراسة الدكتور أحمد أبو شنب (١٩٩٨) في مصر: تناولت هذه الدراسة نزاعات العمل الجماعية في السياق المصري، حيث سعت إلى بيان الوسائل القانونية والتنظيمية المعتمدة لتسويتها، مثل التحكيم والوساطة. وأكدت الدراسة على أهمية تطوير آليات أكثر مرونة تستجيب لمصالح كل من العمال وأصحاب العمل، بما يسهم في الحد من تفاقم هذه النزاعات.

ثالثاً: دراسة المحامي أحمد النصرة (٢٠١٢) في فلسطين: ركزت هذه الدراسة على خصوصية نزاعات العمل الجماعية في فلسطين في ظل السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص، حيث ناقشت التشريعات الناظمة لهذه النزاعات وآليات تسويتها. وأظهرت الدراسة وجود بعض أوجه القصور في التشريعات المطبقة، مما انعكس على محدودية فعاليتها في تحقيق التوازن بين طرفي الإنتاج.

يتضح من استعراض هذه الدراسات أن معظمها انصبّ على تحليل الإطار القانوني والإجرائي لتسوية نزاعات العمل الجماعية، مع إبراز الفروق بين السياقات الوطنية المختلفة (الأردن، مصر، فلسطين). كما تشترك هذه الدراسات في التأكيد على الحاجة إلى تطوير آليات أكثر شمولًا وفاعلية تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار في سوق العمل.

إشكالية الدراسة:

تُعَدُّ النزاعات الجماعية في العمل من أبرز التحديات التي تواجه علاقات العمل الحديثة، إذ تمثل انعكاسًا طبيعياً لتعارض المصالح بين العمال وأصحاب العمل من جهة، وتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على بيئة العمل من جهة أخرى. ورغم ما تمثله الاتفاقيات الجماعية من أداة وقائية لتنظيم العلاقة المهنية والحد من هذه النزاعات، إلا أن الواقع يكشف عن استمرار حدوثها وما يترتب عليها من تداعيات سلبية على الاستقرار المهني والاقتصادي والاجتماعي.

وقد أظهرت الدراسات السابقة في كلٍّ من الأردن ومصر وفلسطين أنّ آليات تسوية هذه النزاعات، على الرغم من وجودها، ما زالت تواجه قصورًا في فعاليتها نتيجةً لضعف الالتزام التشريعي أو قصور القوانين أو محدودية الآليات التنظيمية القائمة، الأمر الذي يجعل من البحث في هذا الموضوع ضرورة علمية وعملية.

ومن هنا تبرز إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

كيف يمكن تطوير آليات تسوية نزاعات العمل الجماعية بما يحقق التوازن بين أطراف علاقة العمل ويضمن استقرار البيئة المهنية والحد من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه النزاعات؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

١. ما أبرز الأسباب والعوامل المؤدية إلى نشوء نزاعات العمل الجماعية؟
٢. ما هي الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها في تسوية هذه النزاعات؟
٣. ما مدى فعالية هذه الأطر في الحد من النزاعات وتحقيق العدالة بين الأطراف؟
٤. ما أوجه القصور التي تكشف عنها التجارب العربية (الأردن، مصر، فلسطين) في تسوية نزاعات العمل الجماعية؟

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بصورة رئيسة، وذلك من خلال جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع نزاعات العمل الجماعية وتحليلها بهدف الوقوف على واقعها وأبعادها المختلفة. كما تم توظيف المنهج المقارن عند دراسة التشريعات والتجارب العربية ذات الصلة (الأردن، مصر، فلسطين) بغرض إبراز أوجه التشابه والاختلاف فيما بينها واستجلاء مواطن القوة والقصور.

إضافةً إلى ذلك، استعان الباحث بـ المنهج التحليلي في بعض الحالات الخاصة، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية والممارسات العملية ذات العلاقة، بما يسمح باستخلاص نتائج علمية تسهم في بلورة مقترحات عملية لتطوير آليات تسوية نزاعات العمل الجماعية.

خطة الدراسة:

لقد تم تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين تطرقنا في المبحث الاول الى تعريف بالنزاعات العمالية الجماعية ومظاهرها حيث تم الحديث عن تعريف النزاع العمالي الجماعي في المطلب الاول ومظاهر النزاع العمالي الجماعي في المطلب الثاني وتم الحديث عن وسائل تسوية نزاعات العمل الجماعية في المبحث الثاني حيث تم الحديث في المطلب الاول عن حل المنازعة بالتفاوض وفي المطلب الثاني عن توفيق كوسيلة لحل نزاع وفي المطلب الثالث عن اللجوء الى المحكمة والتحكيم الاجباري.

المبحث الأول: النزاع **العمالي**

يدرس هذا المبحث التعريف بالنزاع العمالي، ومظاهر هذا النزاع في مطلبين: خصص الاول للتعريف بالنزاع العمالي بينما خصص الثاني لمظاهر النزاع العمالي

المطلب الاول: التعريف بالنزاع العمالي

عرفت المادة ٦٠ من قانون العمل الفلسطيني النافذ نزاع العمل الجماعي بأنه: " النزاع الذي ينشأ بين واحد أو أكثر من اصحاب العمل، وبين العمال او فريق منهم، حول مصلحة جماعية ".

فاذا تعلق النزاع بمصلحة فردية لأحد العمال أو جزء منهم فلا يعد النزاع نزاع جماعي، فيجب أن يتعلق بمصلحة جماعية[١] وقضت المحكمة العمالية الاردنية بأن قيام صاحب العمل بفصل عدد كبير من العمال، عد ذلك نزاعا جماعيا[٢].

فالنزاع العمالي قد يحدث بصدد عقد عمل جماعي قائم بين أطرافه، ولكن أخل أحد أطرافه بالتزاماته كلها أو بعضها أو لم ينفذها بحسن النية، وقد يحدث النزاع حول تفسير العقد اذا كانت عباراته بها لبس أو غموض أو عدم وضوح الأمر الذي يدعو كل طرف الى تفسيره طبقا لمصالحة مما يؤدي الى تعارض المصالح وقد يحدث النزاع بسبب ظروف العمل وشروطه وهذا هو الغالب وذلك لان قانون العمل لم يضمن ألا الحد الادنى من حقوق العامل[٣].

ويترتب على التميز بين النزاع العمالي الجماعي، والنزاع العمالي الفردي، في أن المنازعات الفردية تخضع –كقاعدة عامة –لولاية المحكمة العادية أما النزاعات العمالية الجماعية فيتبع في سبيل حلها إجراءات خاصة، كالمفاوضات، واللجوء الى مندوب ولجنة توفيق، والتحكيم.

المطلب الثاني: مظاهر النزاع العمالي

عندما يحدث نزاع عمالي جماعي ، فأن هذا النزاع يتخذ له مظاهر خارجية قد تكون عادية وقد تكون غير عادية ، فالمظهر العادي والطبيعي في حال حصول نزاع عمالي جماعي ، وكان الذي أثار هذا النزاع هم العمال أو نقاباتهم او مجموعة منهم ، أن يقوم هؤلاء

[١] قرار محكمة التميز الأردنية بصفتها الحقوقية رقم ٢٠٠٢\٢٦١٤ بتاريخ ٢٠٠٢\١٠\٣١

[٢] قرار المحكمة العمالية الأردنية سنة ١٠٨٠ بتاريخ ١٩٨٩\٦\٢٢ المنشور على الصفحة ١٤٨٧ من عدد الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٩\١\١

[٣] رمضان، سيد: الوسيط في شرح قانون العمل، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوريع، عمان ,٢٠٠٤, ص٤٩٧

بمراجعة صاحب العمل أو جمعية اصحاب العمل ذات العلاقة لإقناعهم بتحسين ظروفهم او الاستجابة لشروطهم بطريق ودي ، وقد يدخلون معهم في مفاوضات لتنفيذ الممكن منها ، أو الحد الادنى المقبول لديهم، فان لم يتمكنوا من الوصول الى حل ودي لهذا النزاع فقد ينتقلون الى تعبير عنه، بوسيله غير عادية ألا وهي الاضراب[١].

وفي هذا الفرع يتناول الباحث حق العمال بالإضراب، باعتبار مظهرا من مظاهر النزاع العمالي، ثم نتناول حق صاحب العمل في إغلاق المنشأة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: الإضراب

كفل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الإضراب في المادة (١/٨)، وكذلك كفل القانون الأساسي الفلسطيني حق الإضراب، وقد نصت المادة ٩٥/عنه "أن الحق في الإضراب يمارس في حدود القانون".

ونص قانون العمل على الحق بالإضراب في نص المادة ٦٦ وفقاً لأحكام القانون الإضراب حق مكفول للعمال لدفاع عن مصالحهم "

ويعرف الإضراب بأنه اتفاق مجموعة من العمال فيما بينهم على الامتناع عن القيام بالعمل المتفق عليه لوجود نزاع عمال الغرض من الحصول على حقوقهم التي تتعلق بشروط العمل أو بظروفه[٢]

ويتميز الإضراب في كونه انقطاعا جماعياً مؤقتاً عن العمل لأن العمال ينقطعون عن العمل بنية الرجوع إليه بعد حل خلافاتهم مع صاحب العمل ويتخذ الإضراب صوراً متعددة: فقد يكون الإضراب تحذيرياً أي بقصد إنذار صاحب العمل

وقد يكون إضراباً في قسم من أقسام منشأة العمل على أن يليه إضراب في القسم الأخر وهكذا وهو ما يعرف بالإضراب الدائر. وقد يكون عبر تباطؤ العمال في تأدية العمل وهو ما يعرف بإضراب الإنتاج[٣] وقد قيد المشرع الفلسطيني حق الإضراب بمجموعة من القيود والتي نصت عليها المادة ٦٧ من قانون العمل وهي كالتالي:

أولاً: التنبيه الكتابي:

أوجبت المادة ٦٧ في الفقرة ١و٢ على العمال توجيه كتاب خطي إلى صاحب العمل وزارة العمل قبل أسبوعين من بدء الإضراب يتضمن تنبيهاً ينبه العمال القيام بإضراب ' وبين الأسباب التي دعت اليه. أما إذا كان العمال يعملون في المرافق العامة كالجامعات أو قطاع الصحة فيجب إرسال التنبيه الكتابي قبل أربعة أسابيع من بدء الإضراب.

ويرجع اشتراط التنبيه الكتابي تفادي اللجوء إلى الإضراب ابتداء، فقد يوافق صاحب العمل على مطالب العمال دونما حاجة إلى اللجوء إلى الإضراب. كما يؤدي التنبيه الكتابي إلى أخذ صاحب العمل احتياطاته، لتفادي بعض الخسائر التي ستلحق به جراء الإضراب، فإذا قام العمال بالإضراب دون إرسال التنبيه الكتابي، اعتبر الإضراب غير مشروع[٤].

[١] أبو شنب، عبد الكريم: مرجع سابق،ص٢٩٣
[٢] رمضان، سيد: مرجع سابق ص٥٠٤
[٣] نصرة، أحمد: قانون العمل الفلسطيني الطبعة الثانية بدون مكان النشر، ٢٠١٢.ص٢٦٧
[٤] محكمة العدل العليا الفلسطينية: رقم ٢٠١١/٢٠٨,بتاريخ ٢٠١١/٣/٨

ثانياً: توقيع ما يزيد على نصف العمال

إشترط قانون العمل في المادة ٣/٦٧ توقيع ٥١٪من العاملين في المنشأة على التنبيه الكتابي، فإذا لم يكن التنبيه موقعاً من هذا العدد، يعد الإضراب غير مشروع وهو ما قضت به محكمة العدل العليا الموقرة في الطعن رقم ٢٠١١/٢٠٨الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٨.

ويرى المحامي أحمد نصرة أن إشتراط توقيع ٥١٪من العمال هو حكم مشكوك بدستوريته، خاصة وأن حق التنظيم النقابي مكفول بموجب القانون الأساسي، وتعد النقابة ممثلة للعمال، ويؤدي اشتراط توقيع ٥١٪من العمال إلى الحد من دور النقابات[١].

ثالثاً: وقف الإضراب عند النظر في النزاع

نصت المادة ٤/٦٧ على منع الإضراب أثناء النظر في النزاع العمالي، وإذا عرض النزاع العمالي على جهة الإختصاص وقف الإضراب أو الإغلاق وهذا ما جاء بالفقرة الخامسة من المادة المذكورة أعلاه

الفرع الثاني: إغلاق المنشأة

يقصد بالإغلاق أو الغلق: قيام صاحب العمل بوقف العمل أو إغلاق المنشأة أو وقف مجموعة من العمال عن العمل بقصد الضغط على العمال عند إصرارهم على مطالب معينة أو رفضهم لمطالبة مع استعداده لاستئناف العمل عند قبول العمال بشروطه[٢]. ويكون الإغلاق لمدة مؤقتة ومرتبطاً بالنزاع العمالي أما إذا كان الإغلاق نهائياً، فلا يعد ذلك من مظاهر النزاع العمالي[٣].

وفي صدد الحديث عن الإغلاق كوسيلة للتعبير عن وجود نزاع عمالي يثور التساؤل عن مدى إباحته من عدمه إن الإغلاق شأنه شأن الإضراب يعد أمراً مباحاً ويسري على الإغلاق ما يسري على الإضراب من شروط نصت عليها المادة ٦٧ من قانون العمل، من حيث وجوب التنبيه الكتابي من قبل صاحب العمل إلى الطرف الأخر وإلى الوزارة قبل أسبوعين من اتخاذ الإجراء موضحاً أسباب الإغلاق ويكون التنبيه قبل أربعة أسابيع في المرافق العامة ويجب أن يكون التنبيه الكتابي موقعاً من ٥١٪على الأقل من مجلس إدارة المنشأة[٤]

المبحث الثاني: وسائل حل النزاعات العمالية الجماعية

تنحصر طرق حل النزاع الجماعي في ثلاث طرق هي المفاوضات الودية التي تجري بين طرفي المنازعة باعتبارها الطريقة الأساسية لحل المنازعة فإذا فشل التفاوض في تسوية النزاع فإن قانون العمل حدد طريقتين لحل المنازعة الجماعية:

الأولى: حل النزاع عن طريق مندوب التوفيق أو مجلس التوفيق وهذه الطريقة رضائية، أما الثانية فهي حل النزاع عن طريق التقاضي أمام المحكمة المختصة، وعليه نعرض لهذه الطرق الثلاث في ثلاث مطالب.

[١] نصرة أحمد مرجع سابق، ص٢٦٩
[٢] الداوو ي، غالب: شرح قانون العمل (دراسة مقارنة)، بدون رقم طبعه عمان ,٢٠٠١,ص١٨٤
[٣] نصر، أحمد: مرجع سابق. ص٢٧٣.
[٤] نصر، أحمد مرجع سابق ص٢٧٣

المطلب الأول: حل المنازعة بالتفاوض

تعد المفاوضات الجماعية الطريق الأساسي لحل المنازعة الجماعية وتتم المفاوضة بين نقابة العمال أو ممثليهم وبين صاحب العمل أو منظمات أصحاب العمل بخصوص ظروف العمل وشروط الاستخدام وتلقي المفاوضة عن طريق نقابة العمال دور كبير إذ أن العمال يكونوا في الغالب في موقف أضعف من موقف صاحب العمل[١].

في حالة الإشعار بإضراب أو إغلاق فإنه قد تحدث مفاوضات جماعية تؤدي بالنتيجة إلى إبرام عقد عمل جماعي بطريقة رضائية دون تدخل طرف ثالث ويقع على عاتق الدولة واجب تشجيع هذه المفاوضات عملاً بأحكام المادة ٤ من اتفاقية العمل الدولية رقم ٩٨ سنة ١٤٤٩ الخاصة

يحق التنظيم والمفاوضة الجماعية والتي تنص" على ان تتخذ عند الاقتصاد تدابير مناسبه للظروف الوطنية لتشجيع وتعزيز التطوير والاستخدام الكاملين لإجراءات التوافق الارادي بين اصحاب العمل او منظماتهم ومنظمات العمال بغية تنظيم أحكام وشروط الاستخدام باتفاقيات جماعية[٢].

كما أن على الدولة واجب تزويد أطراف المفاوضة بالإحصاءات والبيانات اللازمة لتسير إجراء المفاوضات وذلك عملاً بأحكام المادة ٤ من الاتفاقية العربية[٣]

واستناداً لأحكام المادة ٦ من الاتفاقية العربية المذكورة فإنه يمكن إجراء المفاوضة الجماعية على أي من المستويات التالية:

أ_مستوى المؤسسة بين نقابة عمال المؤسسة أو النقابة العامة في حال عدم وجودها وصاحب العمل أو إدارة المؤسسة.

ب_مستوى النشاط الاقتصادي بين النقابة العامة النوعية ومنتظمة أصحاب الأعمال في النشاط المقابل.

ج_المستوى الوطني بين الإتحاد العام لنقابات، واتحاد أصحاب الأعمال المختص على هذا المستوى[٤].

وقد أجاز المشرع للأطراف حق اللجوء إلى وسائل أخرى لحل النزاع ويكون ذلك باللجوء إلى مندوب التوفيق في وزارة العدل ثم إلى لجنة التوفيق ثم إلى المحكمة أو التحكيم.

المطلب الثاني: حل نزاع بالتوفيق

سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين سيتم الحديث في الفرع الاول عن تسوية نزاع من خلال مندوب التوفيق والفرع الثاني تسوية النزاع من خلال لجنة التوفيق.

[١] رمضان سيد سابق، ص٥١٠

[٢] أبو شنب، أحمد: مرجع سابق، ص٣٥٢.

[٣] الاتفاقية العربية رقم ١١ سنة ١٩٧٩ بشأن المفاوضات الجماعية منشوره في الجريدة عدد ٦٠٣٧،بتاريخ ٩ أبريل ٢٠١٢

[٤] الاتفاقية العربية رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ بشأن المفاوضات الجماعية: مرجع سابق

الفرع الاول: مندوب التوفيق

إذا فشلت الطرق التفاوضية بالتوصل إلى حلاً بين أطراف النزاع يجوز لأي منهما التوجه إلى مندوب التوفيق في وزارة العمل الذي يتوجب عليه التوسط بين الطرفين في محاولة تقريب وجهات النظر بالنسبة للأمور المختلف عليها[١].

ويجوز لمندوب التوفيق تقديم المشورة لأي من الطرفين التي تؤدي حسب اعتقاده للوصول إلى تسوية شريطة ألا يعبر عن رأي بشأن تبرير أو جدوى أي طلب مقدم من أحدهما حسبما تنص المادة الثانية من نظام تسوية النزاعات العمالية[٢].

ويستفاد في نص المادة ٦٢من قانون العمل أنه يجب على مندوب التوفيق إنهاء عمله خلال عشرة أيام وقد منحت المادة ٦٤ من القانون المذكور لمنتدب التوفيق صلاحية المحكمة أثناء تأديته لعمله فيستطيع دعوة الشهود وسماع البينات وإجراء المعاينة وتعيين الخبراء.

الفرع الثاني: لجنة التوفيق

تنص المادة ٦٢ من قانون العمل "إذا فشل مندوب التوفيق في حل النزاع خلال عشرة أيام على الوزير إحالة النزاع إلى لجنة توفيق تشكل من أحد موظفي الوزارة رئيساً ومن عدد متساو من الأعضاء ينسبهم كل من صاحب العمل والعمال"

بموجب هذه المادة إذا فشل مندوب التوفيق في حل النزاع وحسمه خلال عشرة أيام من تاريخ إحالة النزاع إليه بناءً على طلب أحد الأطراف وبدون طلب أحدهم فإن على وزير العمل واستمرارا لطلب التوفيق أن يحيل النزاع (نزاع العمل الجماعي) المحال من أحد الأطراف إلى لجنة توفيق تشكل من:

١-أحد موظفي وزارة العمل رئيساً.

٢-عدد متساو من الأعضاء ينسبهم كل من صاحب العمل والعمال وحق أطراف النزاع مطلق في تحديد ممثليهم في لجنة التوفيق[٣].

وعملاً بالمادة الثالثة من نظام تسوية النزاعات العمالية، يجب على أطراف النزاع بعد تشكيل لجنة التوفيق، الاتفاق على صيغة معينة لوصف النزاع والأسباب التي من أجلها أحيل إلى لجنة التوفيق، وهذا الوصف يسهل عمل اللجنة، ويؤدي إلى معرفة أسباب الخلاف مما يسهل عمل لجنة التوفيق، وإذا تعذر الاتفاق على صيغة لوصف النزاع، فيجب على كل طرف أن يقدم بياناً خطياً بالمسائل موضوع النزاع، وبناء على هذه البيانات تبدأ لجنة التوفيق في محاولة حل النزاع [٤].

أعطت المادة ٦٤ من قانون العمل للجنة التوفيق صلاحية المحكمة المختصة فيما يتعلق بإخطار الشهود، وسماع أقوالهم وإجراء المعاينة، والاستعانة بأهل الخبرة عند النظر بالنزاع العمالي. وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق، توجب المادة الثالثة من نظام تسوية

[١] يراجع المادة ٦١ من قانون العمل الفلسطيني رقم ٧ لسنة ٢٠٠٠
[٢] نظام تسوية النزاعات العمالية رقم ٣٢لسنة ١٩٦٣ ,المعمول به في الضفة الغربية
[٣] حوح، نائل: مرجع سابق، ص١٥٦
[٤] نصرة أحمد مرجع سابق ص٢٧٦

النزاعات العمالية على لجنة التوفيق تقديم توصياتها لوزير العمل بما في ذلك رأي الأقلية وفي جميع الحالات تقدم لجنة التوفيق تقريراًعن جميع إجراءاتها وخصائص النزاع إلى وزير العمل[١].

ولمحاضر العلم التي تتم من خلال لجان التوفيق قوة الأحكام القضائية وهذا حسب ما جاء في المادة التاسعة من الإتفاقية العربية بشأن المفاوضات الجماعية. وتنص م ١/٦٣ "إذا فشلت لجنة التوفيق في حل النزاع خلال أسبوعين يحق لأي من طرفيه اللجوء إلى المحكمة المختصة " وهذا النص يعني أن لجنة التوفيق لم تتوصل إلى حل النزاع خلال أسبوعين من عرض النزاع عليها يحق لأي طرف في النزاع اللجوء إلى المحكمة المختصة[٢].

وتعد اللجنة فاشلة في التوصل إلى حل، إذا رفض أحد أطراف النزاع الحل إذ يتوجب أن يتم الحل بتوافق جميع الأطراف، فليس في قانون العمل ما يلزم الأطراف بالأخذ برأي أغلبية لجنة التوفيق، وحتى لو رجع ممثل وزارة العمل رأي اعلى أخر أو أيد وجهة نظر أحد الأطراف، فلا يغير من ذلك كون التوفيق غير ملزم بالنسبة للطرف الأخر[٣].

المطلب الثالث: آليات التسوية القضائية والإجبارية لنزاعات العمل الجماعية

سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين سيتم الحديث في الفرع الاول عن الية تسوية نزاعات العمل الجماعية عن طريق اللجوء الى المحكمة المختصة وسيتم الحديث في الفرع الثاني عن تسوية نزاع العمل الجماعي باللجوء الى التحكيم الاجباري.

الفرع الأول: اللجوء إلى المحكمة المختصة

لا يتم اللجوء إلى المحكمة إلا بعد فشل لجنة التوفيق في حل النزاع خلال مدة أسبوعين وهذا حسب نص المادة ١/٦٣من قانون العمل الفلسطيني.

ولا يوجد في فلسطين حتى الآن محكمة مختصة في قضايا العمل وبالتالي يتم الرجوع إلى القواعد العامة في الاختصاص ،أما في الأردن فيوجد محكمة عمالية تختص في القضايا العمالية ويتم إحالة النزاع العمل الجماعي بعد فشل مجلس التوفيق من تسوية النزاع من قبل وزير العمل ،ويكون للنزاع صفة الاستعجال بحيث تباشر النظر فيه خلال مدة لا تزيد عن سبعة أيام من تاريخ إحالة النزاع إليها ،حيث يلاحظ أن المشرع الأردني قصد من تحديد هذه المدة دفع المحكمة إلى التسريع في اتخاذ القرار، حتى لا يحدث تراخي بهذا الصدد ،مما يتفاقم النزاع العمالي ،وهذه إيجابية تسجل لصالح المشرع الأردني بأن جعل محكمة عمالية تختص بنظر نزاعات العمالية ونتمنى من الجهات المختصة في فلسطين بتشكيل محكمة عمالية تختص في نظر القضايا العمالية وإعطائها صفة الاستعجال نظراً لعدد القضايا العمالية الكبير[٤].

ويرى المحامي أحمد نصرة أن اللجوء إلى المحكمة يكون سابق لأوانه إذا لم يقم الأطراف باستنفاذ الطرق السابقة لحل النزاع العمالي فيجب على الأطراف اللجوء إلى مندوب التوفيق ثم إلى لجنة التوفيق، وبعد ذلك يكون لهم الحق في اللجوء إلى القضاء، ولا يجبر الأطراف

[١] نصرة أحمد: مرجع سابق، ص٢٧٦
[٢] الاتفاقية العربية رقم (١١) لعام ١٩٧٩ بشأن المفاوضة الجماعية، المادة ١/٦٣.
[٣] نصرة أحمد: مرجع سابق ص٢٧٧
[٤] أبو شنب , أحمد: مرجع سابق ص٣٥٩_٣١٠

على اللجوء إلى القضاء، فيمكن أن يبقى النزاع العمالي قائماً، بالرغم من استنفاذ إجراءات التوفيق، فلا يوجد في القانون ما يجبر الأطراف على اللجوء إلى المحكمة[١].

الفرع الثاني: التحكيم الإجباري

قد يكون تم ما بين الأطراف الاتفاق على اللجوء للتحكيم كوسيلة للفصل في المنازعات العمالية عند التعاقد وقد يكون الاتفاق على التحكيم قد تم لاحقاً لنشوء النزاع وقد يتم الاتفاق على التحكيم أثناء سير بالإجراءات أمام المحكمة المختصة ما لم يكن قد صدر حكم بالدعوى مكتسب لقوة الأمر المقضي به[٢].

إلا أن قانون العمل، نص على إلزام أطراف النزاع على المثول أمام لجنة التحكيم وهو ما يمكن اعتباره تحكيماً إجبارياً، غير خاضع لإرادة الأطراف[٣]، فتنص المادة ٢/٦٣" إذا لم يلجأ أي من الطرفين للقضاء وكان النزاع العمالي الجماعي يمس المصلحة العامة يحق للوزير إلزام الطرفين بالمثول أمام لجنة تحكيم يشكلها الوزير بالتنسيق مع الجهات المعينة من: قاضٍ رئيساً للجنة ممثل عن وزارة العمل، ممثل عن العمال، ممثل عن أصحاب العمل[٤].

وبتحليل النص أعلاه يحق للوزير إلزام الطرفين بالمثول أمام لجنة تحكيم إذا كان النزاع العمل الجماعي يمس المصلحة العامة ولم يلجأ الاطراف إلى القضاء، وقد أعطى قانون العمل للجنة التحكيم صلاحية المحكمة المختصة فيما يتعلق بإحضار الشهود وسماع أقوالهم وإجراء المعاينة والاستعانة بأهل الخبرة وهذا حسب نص المادة ٦٤ من قانون العمل.

الخاتمة:

تُظهر هذه الدراسة أن النزاعات الجماعية في العمل تمثل ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها الجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية، بما ينعكس مباشرة على استقرار بيئة العمل وإنتاجية المؤسسات. ومن خلال تحليل الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها في فلسطين، ومقارنة التجارب الأردنية والمصرية، يتضح أن وجود آليات واضحة لتسوية النزاعات الجماعية يعد أمرًا ضروريًا لتحقيق التوازن بين مصالح العمال وأصحاب العمل، وضمان استقرار سوق العمل.

فيما يتعلق بتعريف النزاع العمالي ومظاهره، أبرزت الدراسة أهمية التمييز بين النزاع الفردي والجماعي. إذ تنشأ النزاعات الجماعية حول مصالح مشتركة وتتطلب إجراءات خاصة، مثل المفاوضات، اللجوء إلى مندوب ولجنة التوفيق، والتحكيم أو القضاء. وقد بينت الدراسة أن مظاهر النزاع الجماعي تتنوع بين وسائل عادية، كالمفاوضات والتواصل المباشر مع صاحب العمل، ووسائل غير عادية، مثل الإضراب وإغلاق المنشأة، مع الالتزام بالشروط القانونية لضمان مشروعية هذه الإجراءات.

أما وسائل تسوية النزاعات الجماعية، فقد أظهرت الدراسة أن التدرج في تطبيقها يلعب دورًا مهمًا في تهدئة النزاعات قبل تصعيدها. فالمرحلة الأولى تتمثل في التفاوض المباشر، حيث تعمل النقابات العمالية على تحقيق توازن بين قوة العمال وصاحب العمل. وفي حال فشل التفاوض، يُلجأ إلى مندوب التوفيق ثم لجنة التوفيق، ما يعكس أهمية الوسائل الرضائية في الحد من النزاعات وتقليل الحاجة

[١] نصرة،أحمد :مرجع سابق: ص٢٧٧

[٢] يراجع المادة ٥من قانون التحكيم رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠ ,صدر بمدينة رام الله بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٢

[٣] نصرة،أحمد : مرجع سابق، ص٢٧٨

[٤] يراجع مادة ٢/٦٣ من قانون العمل الفلسطيني رقم ٧لسنة ٢٠٠٠

للتصعيد القانوني. ورغم صلاحيات لجنة التوفيق، تبقى توصياتها غير ملزمة للأطراف، مما قد يؤدي أحيانًا إلى استمرار النزاع، وهو ما يشير إلى الحاجة لتعزيز آليات الالتزام القانوني أو تطوير بدائل أكثر فاعلية.

بالنسبة لـ التسوية القضائية والتحكيم الإجباري، أظهرت الدراسة أن اللجوء إلى المحكمة المختصة يعد المرحلة النهائية بعد استنفاد الوسائل التوفيقية، مع التأكيد على أهمية وجود محكمة متخصصة بالنزاعات العمالية لضمان سرعة الفصل في النزاعات ومنع تراكمها، كما هو الحال في الأردن. أما التحكيم الإجباري، فقد أظهر فعالية كبيرة في الحالات التي تمس المصلحة العامة، إذ يحق للوزير إلزام الأطراف بالمثول أمام لجنة التحكيم، مزودة بالصلاحيات اللازمة لجمع الأدلة والاستماع للشهود والاستعانة بالخبراء، بما يضفي قوة إلزامية على الحل ويقلل من استمرار النزاع.

عند مقارنة التجارب العربية، يتضح أن الفعالية النسبية لآليات التسوية تختلف باختلاف التشريعات ومدى الالتزام المؤسسي. فالتجربة الأردنية أظهرت جدية في الفصل القضائي ومنح النزاعات العمالية صفة الاستعجال، بينما التجربة الفلسطينية تواجه تحديات لغياب المحكمة المتخصصة، ما يعكس ضرورة تطوير الإطار القانوني المؤسسي لتعزيز سرعة الفصل وحماية حقوق الأطراف. كما أكدت التجربة المصرية على أهمية المرونة في وسائل التسوية، بما يسمح بالحد من تفاقم النزاعات دون التأثير على الاستقرار الاقتصادي.

وأخيرًا، أشارت الدراسة إلى أن التدرج في آليات التسوية وأثره على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يعد أمرًا جوهريًا، حيث يقلل الاستخدام المنظم للوسائل التفاوضية، والتوفيقية، والقضائية، والتحكيمية من الآثار السلبية للنزاعات على الإنتاجية والعلاقات المهنية. كما أن الالتزام بالقوانين المنظمة لحق الإضراب وإغلاق المنشآت، والتقيد بالشروط والإجراءات القانونية، يمثل ضمانة للحفاظ على توازن المصالح ويعزز العدالة الاجتماعية ويحد من الخسائر الاقتصادية والاجتماعية.

وبناءً على ما سبق، تؤكد الدراسة أن تطوير آليات تسوية النزاعات الجماعية يتطلب تكامل الجوانب القانونية والتنظيمية مع تعزيز دور النقابات والجهات الحكومية، وتوفير بيانات وإحصاءات دقيقة لدعم المفاوضات، ووجود آليات إلزامية فعالة في حال المساس بالمصلحة العامة. ويظل تحقيق التوازن بين مصالح العمال وأصحاب العمل الهدف الرئيسي لأي نظام فعال لتسوية النزاعات الجماعية.

الاستنتاجات:

١_تفرز علاقة العمل الجماعية خلافات ونزاعات بحكم المصالح المتناقضة لكل من العمال وأصحاب العمل وبحكم التغيرات التي قد تحدث في المعطيات التي تتحكم في هذه العلاقة والتي كثيراًما يؤدي إلى إختلال التوازن بين هذه المصالح.

٢_نزاع العمل الجماعي هو النزاع الذي ينشأ بين واحداً أو أكثر من أصحاب العمل وبين العمال أو فريقاً منهم حول مصلحة جماعية.

٣_يحق لكل من طرفي النزاع العمل الجماعي اللجوء إلى مندوب التوفيق في الوزارة إذا لم يحل هذا النزاع بالطرق التفاوضية داخل المنشأة وإذا فشل المندوب في حل النزاع خلال عشرة أيام على الوزير إحالة النزاع إلى لجنة توفيق النزاع.

٤_إذا فشلت لجنة التوفيق في حل النزاع خلال أسبوع يحق لذي طرف اللجوء إلى المحكمة.

٥_يكون التحكيم إجباري في نزاعات العمل الجماعية إذا لم يلجأ أي من الطرفين للقضاء وكان النزاع يمس مصلحة عاملة.

٦_عند النظر في النزاع يكون لمندوب التوفيق ولجنة التوفيق أو التحكيم صلاحية المحكمة المختصة فيما يتعلق بإحضارالشهود وسماع أقوالهم وإجراء المعاينة والاستعانة بأهل الخبرة.

التوصيات

١_كما يتضح أن نزاعات العمل الجماعية وألية تسويتها تعتبر من الموضوعات المتغيرة بإستمرار والتي يصعب تحديدها تحديداً دقيقاً وفق نمط معين وبالتالي تبقى هذه الظاهرة دوماً تحتاج إلى التقصي والبحث.

٢_لا بد من لفت انتباه رؤساء العمل بأن أساليب المشاركة والنقاش وعدم اللجوء دائماً اللجوء إلى العقاب هي الطريق المؤدية إلى حل نزاعات العمل الجماعية.

٣_العمل على إعداد مؤتمر وورشات عمل لرؤساء العمل والعمال وبحضور نقابات العمال لتوعية بإستخدام الأساليب الحديثة في نظام الحوار في وإعطاء العمال حقوقهم ومكافأتهم التي كفلها لهم القانون وسيلة للحد من حصول نزاعات عمل جماعية.

قائمة المصادروالمراجع:

١. _قائمة العمل الفلسطيني رقم ٧لسنة ٢٠٠٠ م
٢. _قانون التحكيم الفلسطيني رقم ٣ لسنة ٢٠٠٠م
٣. _الإتفاقية العربية رقم ١١لسنة ١٩٧٩ بشأن المفاوضات الجماعية منشورة في الجريدة الرسمية عدد ٦٠٣٧، بتاريخ ٩إبريل ٢٠١٢
٤. _أبو شنب، عبد الكريم: شرح قانون العمل الجديد، الطبعة الأولى، عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٨
٥. _رمضان سيد: الوسيط في شرح قانون العمل/ الطبعة الأولى عمان، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع ،٢٠٠٤
٦. _نصرة، أحمد: قانون العمل الفلسطيني الطبعة الثانية ،٢٠١٢
٧. الداووي، غالب: شرح قانون العمل، دراسة مقارنة، بدون رقم طبعه، عمان ،٢٠٠١
٨. الاتفاقية العربية رقم (١١) لعام ١٩٧٩ بشأن المفاوضة الجماعية، المادة ١/٦٣

الانحرافات الجنسية ما بين إشكاليات الحقوق والحريات وسبل المواجهة

Sexual deviations between the problems of rights and freedoms and ways of confrontation

د. كرم عبد المنعم حامد محمد

كلية الحقوق بجامعة القاهرة – مصر

لقد أثيرت في الآونة الأخيرة بعض الأبواق التي تنادي بالحقوق والحريات الجنسية خارج إطار الرابطة الزوجية المشروعة، وترتب على ذلك ظهور العديد من صور الانحرافات الجنسية، حيث كثرت خيارات ممارسة الغريزة الجنسية، كما تنوعت انماطها وتعددت صورها، وظهر انتشار تلك الظاهرة في مختلف الدول على السواء المتقدمة والنامية، ولذلك لا تختلف تلك الظاهرة بين البلدان وإنما الاختلاف فيما بينهم يتجلى في اختلاف المعايير السلوكية والأخلاقية التي تختلف باختلاف تلك الثقافات.

وفي ظل تفشي وانتشار الانحرافات الجنسية، فترتب على ذلك حدوث ارتباك كبير في التشريعات واختلفت اتجاهاتها تجاه تلك الظاهرة، ما بين مؤيد لها باعتبارها من قبيل الحقوق والحريات، في حين أن هناك اتجاه تشريعي معارض لها وتمثل اعتداء على أحد القيم التي يسعي المشرع على حمايتها.

وتحظي الدراسة أهمية قانونية بسبب خطورة جرائم الانحرافات الجنسية وازدياد انتشارها، في ظل تعدد الآثار المترتبة عليها لدي الفرد، وعلى المجتمع، وتبرز إشكالية الدراسة بعد أن اتخذت العلاقات الجنسية الشاذة طابعاً علنياً في العديد من التشريعات، بالإضافة إلى انتشار جرائم الانحرافات الجنسية في الوقت الراهن بسبب تعدد المطالبات بتقنين حقوق المثليين والشواذ وحمايتها، تطبيقا لمبدأ المساواة، والحق في الخصوصية

ويقسم البحث على مبحثين؛ نتناول في المبحث الأول ماهية الانحرافات الجنسية، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى بيان منهج التشريعات الوضعية تجاه تلك الانحرافات ما بين مؤيد لتلك الانحرافات ومعارض لها، والمنهج الذي اتبعته الشريعة الإسلامية تجاه ذات الانحرافات.

الكلمات المفتاحية: الشذوذ، الجنس، الانحراف، المثلية، السادية.

Abstract:

Recently, some voices have been raised calling for sexual rights and freedoms outside the framework of legitimate marital bonds. This has led to the emergence of numerous forms of sexual deviation. The options for engaging in sexual instinct have multiplied, and its forms and forms have diversified. This phenomenon has spread across various countries, both developed and developing. Therefore, this phenomenon does not differ

between countries; rather, the differences between them are manifested in the differences in behavioral and moral standards that vary according to these cultures.

In light of the spread of sexual deviations, this has resulted in significant confusion in legislation, and differing approaches to this phenomenon. Some support it as a matter of rights and freedoms, while others oppose it, considering it an attack on one of the values that legislators seek to protect. The study is of legal importance due to the seriousness and increasing prevalence of sexual deviation crimes, given their multiple repercussions for the individual and society. The study's problematic aspect emerges as deviant sexual relations have become public in many legislations. Furthermore, the current prevalence of sexual deviation crimes is due to the multiple demands to legalize and protect the rights of homosexuals and perverts, in application of the principle of equality and the right to privacy.

The study is divided into two sections. In the first, we address the nature of sexual deviations. In the second, we discuss the approach of positive legislation towards these deviations, ranging from those who support them to those who oppose them. We also discuss the approach taken by Islamic law towards these same deviations.

Keywords: Homosexuality, sexuality, perversion, homosexuality, sadism

المُقَدِّمَة

- كرم الله الإنسان وميزه عن غيره من المخلوقات بقوله تعالى :" وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا " (١)، فالغريزة الجنسية فطرة منحنا الله إياها، بشرط أن تمارس في إطار شرعي كما أمرنا الله. فيقول سبحانه وتعالي "يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَآءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً".(٢)
- وبالرغم من ذلك ظهرت العديد من الممارسات الجنسية الشاذة، على مر العصور، فتميزت الانحرافات الجنسية بأنها ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، علاوة على ذلك فأنها تنتشر بين الذكور والإناث، وفي جميع الحضارات القديمة التي سادت في مصر ،والعراق، والصين، وتباينت النظرة نحوها في ثقافة وديانات تلك الحضارات والمجتمعات المختلفة، وبصورة عامة كانت النظرة إلى الإنسان الشاذ في تلك المجتمعات محل استهجان وازدراء وسخرية، ونتيجة لتلك النظرة والمعاملة القاسية للمثليين، الكثير منهم كانوا يخفون حقيقتهم كمثليين، ولذلك كانوا يضطرون إلى الانصياع للتقاليد والأعراف السائدة، كالعلاقة الزوجية مع الجنس الآخر والتظاهر خلافا لمشاعرهم وطبيعتهم الجنسية(٣).
- وفي ظل مستجدات العصر فقد عانت العديد من المجتمعات، والدول من انهيار العديد من القيم والأخلاقيات والعلاقات الاجتماعية والروابط الأسرية، وبخاصة في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، تزايدت حدتها مع ظهور عصر العولمة، بما تتضمنه من طفرات تقنية وثورة تكنولوجية في شتي المجالات، وسرعة وسائل الاتصال والمواصلات والأقمار الصناعية، والانتقال من عصر الصناعة إلى عصر المعلوماتية والمعرفة والإنترنت... وغير ذلك؛ مما انعكس تأثير ذلك على الثقافات، والعادات والتقاليد والتشريعات.
- وترتيبا على ما تقدم فإن ذات التأثيرات كان لها عظيم الأثر على ثقافة الأفراد باختلاف فئاتهم وأعمارهم، بل والإضرار بالكثير من أصول وضوابط المجتمع التي عادة ما تحكمها العديد من القواعد والقيم السلوكية، والدينية، والاعراف فضلاً عن القيم الاجتماعية في تحديد ما يتناسب مع النظام العام والآداب والتي تتضمنها النصوص القانونية التي تجرم وتبيح، وتقف أمام كل ما يخالف سير الطبيعة البشرية على نحوها الصحيح (٤). فأصبح العالم يعيش–اليوم- ثورة جنسية طاغية تجاوزت الكثير من القيود والقيم، كما اتسعت دائرة الحقوق والحريات الشخصية في كثير من بلدان العالم لدرجة تخطت فيها معظم الثوابت والقيم الاجتماعية، وكل ذلك بحماية دستورية واعتراف من قوانين بعض البلاد التي تدعي بأنها على حقوق الإنسان (٥)، كما اكتسبت حقوق وحريات الشواذ والمنحرفين بعد ودعم دولي في العديد من المؤسسات والنظم الدولية.
- **أولًا: أهمية الدراسة:**

---

١) سورة الإسراء: الآية ٧٠

٢) سورة النساء: الآية ١.

٣)د. هند عقيل الميزر، "الجنسية المثلية" العوامل والآثار"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان - كلية الخدمة الاجتماعية، العدد ٣٤، مجلد٧، أبريل(سنة ٢٠١٣)، ص ٢٤٤١.

٤)د. ميادة مصطفى محمد المحروقي، "الانتهاكات القانونية والشرعية التي تمثلها العلاقات المثلية الشاذة"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة - كلية الحقوق، العدد٦٨، ابريل(سنة ٢٠١٩)، ص٤١٧.

٥)د. حنان بنت عطية الطوري الجهني، "أسباب جنوح الفتاة نحو الشذوذ الجنسي المثلي وطرائق العلاج: دراسة تربوية إسلامية"، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٥٩، الجزء٣، يوليو(سنة ٢٠١٤)، ص ٧٨٦

- تستمد الدراسة الحالية أهميتها من ارتكازها على ثلاثة محاور أساسية؛ المحور الأول: وهو ما يتعلق بالأهمية القانونية الكبيرة المتعلقة بذات الدراسة، ويرجع ذلك إلى خطورة جرائم تلك الانحرافات في ظل انتشارها بلا حدود بل، وأصبح لكل فرد الحرية المطلقة دون رقابة قانونية وفي ظل غياب القيم الاجتماعية والدينية نتيجة التطورات الحديثة التي أصبحت تطغى على المجتمع، مما انعكس تأثير ذلك على الفرد والمجتمع في حين المحور الثاني يتجلى لأن ذات الموضوع يعتبر أحد محاور اهتمام التشريعات الوطنية حيث يزداد أهميته لدي الحكومات والدول والأجهزة المعنية سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية، كما أن المحور الثالث؛ لأن الآثار المترتبة على الانحرافات الجنسية يتولد عنها العديد من الآثار لدي الفرد، وعلى المجتمع ولذلك تحاول دراستنا الإحاطة الكاملة من خلال مناحي علمية مختلفة وبيولوجية، ونفسية واجتماعية، أخلاقية وشرعيّة، ومن ثم دراسته من الناحية القانونية التي تعدُّ الفيصل في التجريم إذا وجدت نصوص تجرم هذا السلوك أو تبيحه في حال غياب مثل هذه النصوص.
- **ثانيًا: مشكلة البحث:**
- تتمثل إشكالية دراستنا في التالي
- أصبحت العلاقات الجنسية الشاذة تأخذ طابعاً علنياً، وساعد على انتشار تلك الجرائم في الوقت الراهن تعدد المطالبات بتقنين حقوق المثليين والشواذ وحمايتها، تطبيقا لمبدأ المساواة، والحق في الخصوصية التي تكرسها الدساتير والتشريعات، وذات الأبواق دفعت العديد من النظم القانونية إلى تعديل تشريعاتها حتى تتلاءم مع تلك العلاقات الجنسية الشاذة. وهو ما ترتب عليه تجاوز لكل الثوابت الاجتماعية والأخلاقية.
- تثير تلك الدراسة إشكالية خلو القانون الجنائي في العديد من التشريعات من نصوص صريحة تجرم الانحرافات الجنسية، فما مدي ملاءمة النصوص التقليدية في القانون الجنائي لاستيعاب كافة الصور الإجرامية المستحدثة للعلاقات الجنسية المحظورة، وبخاصة في ظل المستجدات الإلكترونية والتقنية التي تشهدها المجتمعات في الوقت الحالي.
- وانطلاقًا من المشكلة البحثية لهذه الدِّراسة، لم يكن أمامي إلا أن أحاول عرض العديد من التساؤلات البحثية على أنَّ يتصدرها تساؤل رئيسي، والسعي للإجابة على هذه التساؤلات من خلال الدِّراسة وهي:
- التساؤل الرئيسي: ماهية الانحرافات الجنسية ما بين القانون والشرع؟
- ويتفرع عن هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية على الوجه الآتي:
- ما هو مفهوم الانحرافات الجنسية، وأهم انماطها؟
- ما هو منهج التشريعات الوضعية المؤيدة والمعارضة لذات الانحرافات؟
- ما هو موقف الشريعة الإسلامية من الانحرافات الجنسية؟
- **ثالثا: أهداف الدراسة:**
- تسعي دراستنا إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تتمثل في:
- بيان مفهوم الانحرافات الجنسية
- أهم صور وانماط الانحرافات الجنسية، وأسباب انتشارها.

- بيان منهج بعض التشريعات الوضعية المؤيدة والمعارضة تجاه الانحرافات الجنسية،
- التطرق إلى موقف الشريعة الإسلامية من الانحرافات الجنسية
- **رابعاً: منهج الدراسة:**
- لقد اتبعنا في دراستنا العديد من المناهج فسلكت الدراسة المنهج الوصفي؛ لان هذا المنهج يكشف ويصف الظاهرة من كافة ابعادها، كما تناولنا المنهج التحليلي في محاولة تحليل النصوص القانونيَّة ذات الصلة بموضوع البحث كما أنَّنا نقوم بدراسة وتحليل العديد من آراء الفقه القانونيّ، بهدف أن نتمكن من الخروج بتوصيات تخدم موضوع البحث، كما اخذنا بالمنهج المقارن في ضوء مسلك التشريعات الوضعية المؤيدة والمعارضة ، مع بيان اتجاهات الشريعة الإسلامية تجاه تلك الظاهرة، حيث تهدف الدِّراسة المقارنة المتعلقة بموضوع البحث إلى دراسة موضوعنا بصورةٍ أكثر عمقًا وأكثر غزارة.
- **خامساً: خطة الدراسة:**
- سنتناول في هذا البحث موضوع " الانحرافات الجنسية ما بين إشكاليات الحقوق والحريات وسبل المواجهة"؛ وفق خطة علمية مقسمة إلى مبحثين على التقسيم التالي؛ ففي المبحث الأول ندرس ماهية الانحرافات الجنسية، ويتم تقسيمه على ثلاثة مطالب نستعرض في المطلب الأول مفهوم الانحرافات الجنسية وسماتها، في حين نتناول في المطلب الثاني أسباب تفشي الانحرافات الجنسية، وبالنسبة للمطلب الثالث نستعرض فيه صور وأنماط الانحرافات الجنسية.
- أما المبحث الثاني من الدِّراسة، نعالج فيه الانحرافات الجنسية ما بين التشريعات الوضعية والفقه الإسلامي، ونقسم هذا المبحث على مطلبين نستعرض في المطلب الأول منهج التشريعات الوضعية تجاه الانحرافات الجنسية، في حين المطلب الثاني نتناول فيه موقف الشريعة الإسلامية تجاه الانحرافات الجنسية.

المبحث الأول

ماهية الانحر افات الجنسية

تمهيد وتقسيم

يعد مفهوم الشواذ جنسيا من المصطلحات المُستحدثة التي تطلق على كل مجامعة على خلاف الفطرة الطبيعية، والإنسانية وعلى القيم الاجتماعية والدينية، ولقد توسع ذات المفهوم حتى أصبح يتخذ عدة تسميات في عصرنا الحاضر من قبيل ذلك: المثليين، والمتحولين والمتحولات جنسيا، وثنائيي الجنس، وذي الميول الجنسية.

والقاسم المشترك التي تتشكل منه الانماط الجنسية الشاذة في أنها تتشكل بكونها نموذج للسلوك الجنسي المنحرف باعتباره تشريعًا للسلوكيات غير الإنجابية المرتبطة بالأمراض الشخصية (١).

وحتى نستعرض ماهية الانحرافات الجنسية، سوف نقسم دراستنا على ثلاثة مطالب على الوجه التالي:

المطلب الأول: مفهوم الانحرافات الجنسية وسماتها.

المطلب الثاني: أسباب تفشي الانحرافات الجنسية.

المطلب الثالث: صور وأنماط الانحرافات الجنسية.

المطلب الأول

مفهوم الانحر افات الجنسية وسماتها

تمهيد وتقسيم:

الانحرافات الجنسية، سلوكيات جنسية شاذة نخالف الفطرة السليمة، ويقتضي لكي نتناول مفهوم الانحرافات الجنسية وأهم السمات المميزة لهذه الجريمة تقسيم دراستنا على فرعين على الوجه التالي:

الفرع الأول

تعريف الانحر افات الجنسية

عرفت منظمة الصحة العالمية **WHO** الانحراف الجنسي بأنها هي السلوكيات لا تخدم "الأغراض البيولوجية والاجتماعية المعتمدة"(٢)

1)GIAMI, Alain. "Between DSM and ICD": Paraphilias and the transformation of sexual norms. Archives of sexual behavior, (44).5, (2015),P.1131.

2) See: "the World Health Assembly and to the United Nations", WHO, (1975).

وعلى الصعيد الفقهي يعرَّف الانحراف الجنسي بأنه هي الممارسات السلوكية الجنسية الشاذة التي لا تتفق مع المعايير الاجتماعية والاخلاقية في طرائق اشباع الغريزة الجنسية مثل التلصص واللواط والحيوانية والممارسة مع الأطفال (١)، كما يعبر عن ذات المفهوم بأنه عبارة عن سلوكيات ذات دلالة جنسية غر مقبولة اجتماعيا؛ حيث إن هذا السلوك يخلق مشاكل كثيرة ومتنوعة عندما تكون هناك محاولات لإظهار هذه السلوكيات (٢)

يتضح على هذه التعريفات بوضوح أن فئة "الانحراف الجنسي" تجمع بين الأنشطة الجنسية التي ليس لها وظيفة إنجابية من حيث جنس الشريك، وطبيعة الأفعال، والأعضاء المعنية، أو الجماع (الممارسة الجنسية) الذي يحدث في " ظروف غير طبيعية"(٣) .

ومن جانبنا يمكن تعريف الانحرافات الجنسية هي تلك الممارسات الجنسية التي تخرج عن المألوف الطبيعي، والفطرة الإنسانية القويمة، والتي تخالف أحكام الشرع والقيم الاجتماعية والتشريعات القانونية.

في حين يعرف المنحرف جنسيا بأنه هو الذي يأتي السلوك النفسي الجنسي المتكرر ما يخرج عن المألوف في احد المجتمعات (٤)

ونري أن الشخص المنحرف جنسيا هو شخص مريض نتيجة أسباب نفسية واجتماعية مما يجعل سلوكياته تخرج عن الفطرة الطبيعية التي تخالف المجتمع.

الفرع الثاني

سمات وخصائص الانحر افات الجنسية

تمتاز الانحرافات الجنسية بالعديد من السمات والخصائص منها؛ أنه توجه نفسي غير طبيعي، علاوة على انها ممارسة منحرفة تظهر في صورة نشاط تناسلي لا تتفق مع الثقافة والاعراف والقوانين، وتنوع الانحرافات الجنسية سواء تجاه الأشخاص أو الأشياء (٥)، كما أن الفئات التي تنتهج الممارسات الجنسية المنحرفة تفتقر إلى الاستقرار العاطفي التي يتمتع بها الشخص العادي "، وأيضا أن " إدمان السلوك المنحرف جنسيا يساهم في ضعف أخلاقه الشخصية (٦).

وتتفق الانحرافات الجنسية مع العديد من المصطلحات الأخرى ذات الصلة فقد يطلق عليها مصطلح الجنس الآمن**safe sex** ، وكذلك مصطلح الصحة الجنسية**sexual health** ، وتدور ذات المفاهيم حول أن تلك الممارسة الجنسية التي لا يتسبب عنها أمراض

١) د. على عبد الرحيم صالح، "علم نفس الشواذ" الاضطرابات النفسية والعقلية، (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، ٢٠١٤-١٤٣٥)، ص ٥٢٩.

٢)د. إيمان بنت يوسف بن صلاح أبو الجدائل، " صور الانحراف الجنسي ومراتبه في ضوء السنة النبوية :التوصيف والمعالجات"، مجلة تعظيم الوحيين، مجلد ٦، العدد ١١، أغسطس(سنة ٢٠٢٢)، ص ٣٦١.

3)GIAMI, Alain. Between DSM and ICD op. cit ,P.1131

٤)د. عبد المنعم الحفني،" الموسوعة النفسية الجنسية"، (القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الرابعة ٢٠٠٢م)، ص ٧١١.

٥)د. على عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص ٥٣٠

6) ESKRIDGE, William (N.); HUNTER, Nan (D.); JOSLIN, Courtney (G.), "Sexuality", gender, and the law. Westbury, Foundation Press, (NEW YORK, 1997),P,174.

تناسلية، ولا ينتج عنها حمل غير مرغوب، بكونها حق لجميع الأفراد-أي أنها ليست قاصرة على الأزواج، كما قد يطلق عليها مصطلح الجندر**Gender** أو مصطلح الحياة غير النمطية**Sexual Orientation**، أو فئات المتحدون والمتعايشون **Unions and Couples** (١).

وقد ساوى علم النفس بين لفظ الشذوذ والانحراف، واعتبر أن الشاذ أو المنحرف "هو الذي يمارس انحرافات أو صور نشاط تناسلي ليس فيه اتفاق مع الثقافة أو الأعراف العامة لمجتمعه أو دولته"(٢).

وفي ذات السياق قامت جمعية علم النفس الأمريكية **APA**قديماً بإدراج الجنسية المثلية ضمن الانحرافات الجنسية وكنوع من الاضطرابات العقلية وقد عرفت الجنسية المثلية بأنها مصطلح يطلق على الأفراد الذين يوجه اهتمامهم الجنسي في المقام الأول نحو أشخاص من نفس الجنس، أو الذين لا يشعرون بالارتياح أو يرغبون في تغير توجههم الجنسي (٣).

المطلب الثاني

أسباب تفشي الانحر افات الجنسية

تمهيد وتقسيم:

تختلف موقف المجتمعات البشرية إزاء النظرة إلى الانحرافات الجنسية باختلاف الثقافات سواء تحريمًا وتجريمًا أو تحييدًا وتقييدًا أو تسامحًا وتساهلاً.. وعلى ذلك تعددت النظريات، والتفسيرات العلمية من قبل رجال الطب والنفس والاجتماع في تعليل الشذوذ الجنسي المثلي وتفسيره واختلفت باختلاف تخصصاتهم، فبعضها استند إلى أسس نفسية وأخرى إلى عوامل اجتماعية وثالثة قامت على افتراضات بيولوجية، وهناك من رأى بأن ذات الانحرافات الجنسية بفعل العديد من العوامل والأسباب المتعددة يصعب فرد واحدا منها عن الأخرى (٤).

---

١)د. رجب محمد أحمد رجب، الشذوذ الجنسي بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان "دراسة مقارنة"، مجلة الموارد للشريعة الإسلامية JSYH ، المجلد ٤، أغسطس(سنة ٢٠٢٢)، ص ١٣١-١٣٢

https://journal.uii.ac.id/JSYH/article/view/25658/14541

٢)د. ميادة مصطفى محمد المحروقي، المرجع السابق، ص٤٢٣.

٣)د. محمد فوزي عبد المجيد محمود، "التنشئة الأسرية وعلاقتها بالجنسية المثلية لدى عينة من الذكور المراهقين: دراسة حالة"، مجلة القراءة والمعرفة– مصر، العدد ١٤٠، يونيو(سنة ٢٠١٣)، ص ٢٥٩؛ مشار لدي

Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders, Second Edition : American Psychiatric Association , Washington ,(United States, 1968),P.44.

٤)د. عبد السلام نعمة جنزيل، "ثقافة المثليين بحث انثروبولوجي"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، العدد ٩٤ ،(سنة ٢٠١٢)، ص ١٧٦

وحتى نستعرض أسباب تفشي جرائم الانحرافات الجنسية يتعين علينا تقسيم دراستنا على فرعين على الوجه التالي:

الفرع الأول

الأسباب الداخلية التي ترجع للشخص

اولًا-الأسباب البيولوجية:

يرى المدافعون عن الشذوذ الجنسي المثلي بأنه أمر بيولوجي قد يرجع بسبب وجود جينات شاذة، أو اضطرابات في الكروموسومات تجعل من الفرد شاذ جنسيًّا، وأنه لا خيار له في ذلك وإنما يخلق الشاذ شاذًّا؛ حيث قام بعض العلماء بدراسة التوائم المتماثلة وحيدة البويضة لإثبات ذلك، حين تبين لدي عالم الوراثة الأمريكي (فرانتس كالمن) بأن التوافق في الشذوذ الجنسي المثلي عند التوائم وحيدي البويضة كان بنسبة ١٠٠٪؛ أي إذا كان أحد التوائم شاذ جنسيًّا فإن الآخر سيكون شاذًّا أيضًا (١)، في حين يشير البعض إلى أن الانحراف النفسي نتيجة وجود خلل في الهرمونات في جسم المنحرف جنسيا، وبخاصة أن الهرمونات التي تتميز بها الأنثى تختلف عن الذكر، وتستقل عنه، بحيث لا توجد في الجنس الآخر(٢)

ثانيًا- الأسباب النفسية:

هناك علاقة وثيقة الصلة ما بين الحياة الجنسية وما بين الجوانب النفسية، حيث ان حياتنا النفسية تؤثر على حياتنا الجنسية بكامل عناصرها من تكامل وتوازن وفعالية (٣)،

وقد تكون الانحرافات الجنسية ذات طبيعة نفسية وتأخذ العديد من الأنماط مثل الهوس الجنسي، والنرجسية، والتضحية، والشهوة، والسادية، والتلصص، التي يمكن تجميعها في فئة تشمل تجنب الجماع الإنجابي، أو التي تنطوي على الانجذاب الجنسي إلى "الجنس غريب الأطوار (٤).

وفي ذات السياق قدم علماء النفس العديد من التفسيرات النفسية التي تساهم كسبب دافع في تحقق الانحراف الجنسي وهي تتمثل في التالي:

(أ)-البعض يذهب إلى أنه تطور نفسي شاذ باعتبارها أحد انماط التحسس الذاتي، فالشواذ ليسوا سوى جنس ثالث، وحالة جنسية وسطية تجمع الصفات الجسدية لأحد الجنسين مع الطبائع النفسية والعاطفية للجنس الآخر (٥)

---

١)د. عبد الإله محمد النوايسة، المثلية الجنسية الرضائية بين التحريم والإباحة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة – كلية القانون، العدد ٣٧، يناير (سنة ٢٠٠٩ – ١٤٣٠ هـ)، ص ٢٤٥.

٢)د. عبد الله بن محمد بن صالح الربعي، اضطراب الهوية الجنسية" دراسة فقهية طبية"، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٢٧ ، ذو القعدة (سنة ٢٠١٥)، ص ٣٦٠

٣) د. على كمال، "الجنس والنفس في الحياة الإنسانية"،(بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤)، ص ١١٨.

٤) د. على كمال، المرجع السابق، ص ١١٨.

٥)د. عبد الإله محمد النوايسة، المرجع السابق، ص ٢٥٣-٢٥٤..

(ب)- قد يفسر على أنه توقف في التطور النفسي والجنسي، باعتباره نوع من اضطراب الشخصية، كما قد يكون سبب ذات الانحراف وجود مرض نفسي خاص، حيث ترى الجمعية الوطنية للبحث وعلاج الشذوذ الجنسي (NARTH) أن ممارسة الشذوذ الجنسي علامة من علامات المرض النفسي، في حين قد يرجعه البعض إلى عقدة العقل الباطن حول الشعور بخطيئة الاستمناء، فيسيطر اعتقاد أن هذه العادة قد تسبب البرود الجنسي فيخشون الفشل مع الجنس المغاير فيجربون الجنس المماثل (١)

(٢)-بعض التحليلات النفسية يعتبر الانحراف الجنسي أحد اشكال العصاب النفسي بسبب ما يتضمنه من استخدامات الحيل النفسية(٢)

الفرع الثاني

الأسباب الخارجية

اولًا- الاسباب الاجتماعية والبيئية

المستقر عليه أن الاسرة ضرورية بهدف نقل العادات والتقاليد واعراف وقيم المجتمع، وعلى ذلك فإن الانحراف الجنسي قد يفسر باعتباره أحد التفسيرات الاجتماعية (٣)، ومن قبيل ذلك القيود الصارمة التي تفرض على الفرد لاعتبارات اجتماعية مختلفة والتي تحد من الاختلاط بين الجنسين. أو عكسه التميع والحرية الزائدة التي يتمتع بها الفرد، وكذلك الحرمان الذي يعاني منه المنحرف من إشباع الحاجة الجنسية مع الجنس الآخر (٤).

كما أنه قد تساهم المتغيّرات البيئية والعوامل الاجتماعية بدور كبير في تحديد التوجّه والهويّة الجنسية، حيث اثبتت غالبية الدراسات أن للعوامل الاجتماعية دور في تحديد الميول الجنسية فهي تؤثر في الاتجاه إلى الشذوذ الجنسي وهي متعدّدة ومتنوّعة سواء تمثلت في غياب الاب أو الام، أو الأصدقاء أو التبني بواسطة آباء شواذ (٥).

١-ظهور الفكر النسوي منذ عام ١٩٤٩، وبدأت تتشكل فلسفة نسوية منذ الربع الأخير من القرن العشرين تطورت من قبل مفكرين في الحركات النسائية وأبرز هذه المفاهيم مفهوم (Gender) الذي يعتبر حجر الأساس في النظرية النسوية المعاصرة، ومفهوم البطريركية (Patriarchy) (٦).

---

١)د. حنان بنت عطية الطوري الجهني، المرجع السابق، ص ٨٠٧-٨٠٨.
٢)د. عبد المنعم الحفني، المرجع السابق، ص ٧١٢.
٣)د. أحمد المجدوب، "زنا المحارم"، (لقاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣)، ص١٨٧.
٤)د. هند عقيل الميزر، المرجع السابق، ص ٢٤٥٥.
٥)د. رجب محمد أحمد رجب، المرجع السابق، ص ١٣٤.
٦)د. نهى القاطرجي، "الشذوذ الجنسي في الفكر الغربي وأثره على العالم العربي"،(الرياض، مركز الفكر الغربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٣٨ هـ- ٢٠١٧م)، ص ١٥٧-١٥٨.

٢-تحول الثقافات السائدة في المجتمع من تقليد الشخصيات الناجحة والمشهورة من الناحية العلمية والدينية إلى تقلد مشاهير العالم الرياضيين والأغنياء والتي لا تحلو مجتمعاتهم من المثليين (١).

٣-تغير نظرة الغرب إلى الأسرة؛ فالنمط التقليدي للأسرة التي تتكون من رجل وامرأة تم تجاوزه وتشكل بدائل عنها تستند إلى الإرادة الحرة والحق الفردي الطبيعي بمعزل عن فكرة الدين، الأمر الذي نتج عن ذلك تشكيلات عائلية متنوعة كالأسرة التي تشمل الأبناء بالتبني، والعلاقات المختلطة والأسرة المثلية والأسرة المتشكلة بالتقنيات الحديثة. وذات التنويعات والخيارات كانت في صالح الشواذ، حيث تحول الشذوذ من السلوك المنحرف إلى توجه مقبول، يخضع للإرادة، علاوة على ذلك تم رفض تسمية تلك الفئات بالشواذ وحصلوا على الاعتراف الرسمي بحقهم في الزواج ومساواتهم في الحقوق مع الأسوياء (٢).

٤-دور المنظمات الدولية تجاه الظاهرة:

بدأ تركيز الأمم المتحدة على تشريع الشذوذ الجنسي منذ عام ١٩٥١م. مع فرض معاهدة الأمم المتحدة للاجئين على الدول؛ تأمين حماية لأي شخص لديه خشية من "التعرض للاضطهاد نتيجة أسباب ".. ترتبط بهويته الجنسية..."، ثم بعد ذلك بدأ موضوع الشذوذ يأخذ طابعا أكثر تخصصي حيث عقدت العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي تعني بالمسائل الجنسية، وعلى رأسها حقوق المثليين الجنسيين، وكان من نتائج تحركات منظمة الأمم المتحدة أن وقع في ديسمبر ٢٠٠٨ ستة وستون بلدا في الجمعية العامة للأمم المتحدة بيانا يتعلق برفع العقوبة عن المثلية (٣)، كما عقدت العديد من الاتفاقيات في ذات الصدد التي يمكن الاستناد إليها لتشريع العديد من حقوق الشواذ، وأهمها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (سنة ١٩٩٤)، ومؤتمر بكين (١٩٩٤)، والتي ركزت على قضايا مركزية في المفهوم الغربي هي: الحرية الجنسية، والإجهاض، ومصطلح الجندر بدل اللفظ "الجنس" ليشمل التوجهات الجنسية الأخرى كاللواط والسحاق.

ثانيا-التأثيرات الطبية والعلمية :

١- تحول النهج الطبي تجاه المثلية الجنسية وأصبح ذات نظرة إصلاحية، وقد عارض العديد من الأطباء النفسيين بشدة الإجراءات العقابية تجاه تلك الفئات، حيث انتقد الأطباء قوانين السيكوباتية الجنسية، حيث أن الأطباء اعتقدوا أن المثليين مرضي عقليًا يمكن التعامل معهم طبياً ولا ينبغي أن يكون موضوع عقوبات جزائية (٤).

٢- ازدياد اهتمام الغربيين بموضوع الشذوذ الجنسي، وبخاصة بظهور العلوم التي عنيت بتحليل بعض الظواهر الاجتماعية المنتشرة في المجتمعات وبيان أسبابها ونتائجها، ومن هذه العلوم علم النفس الذي ساوى بين لفظة الشذوذ والانحراف.

---

١)د. المكي عبد الجليل محمد، "المثلية الجنسية: دراسة تحليلية، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية علمية دولية محكمة -العدد الثالث عشر، صفر-سبتمبر (١٤٤٤هـ ٢٠٢٢ م)، ص٢٠.

٢) د. دلال وردة، "زواج مثلي الجنس"، مجلة دراسات قانونية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، العدد ١٦، يناير(سنة ٢٠١٣)، ص ٦٦.

٣)د. هند عقيل الميزر، المرجع السابق، ص ٢٤٥٩.

4)ESKRIDGE, William (N.); HUNTER, Nan (D.); JOSLIN, Courtney(G.),Op. Cit P,175.

ومن جانبنا فنحن نري أن ابعاد أو أسباب ظاهرة الانحرافات الجنسية لا تقتصر على أسباب محددة، حيث إن هناك العديد من الأسباب والتي تكاد تكون متشابكة ومختلفة ما بين بيولوجية، ونفسية، واجتماعية، وثقافية، وتربوية، واقتصادية، وسياسية، قد ترجع لظروف داخلية بالفرد، أو لأسباب خارجية.

وفي ذات الصدد خلصت الجمعية الأمريكية للطب النفسي **American Psychiatric Association** أنه"على الرغم من أن كثيراً من الأبحاث أخذت على عاتقها مسألة تقصي التأثيرات الجينية والهرمونية والنمائية والاجتماعية والثقافية في الميول الجنسي، لم تظهر أي اكتشافات تتيح للعلماء الاستنتاج بأن الميل الجنسي يتحدد واسطة عاملٍ معينٍ أو مجموعة محددة من العوامل (١).

المطلب الثالث

صورو أنماط الانحر افات الجنسية

تمهيد وتقسيم:

تتعدد الانحرافات الجنسية فقد يتم توجيه النشاط الجنسي للأشخاص المنحرفين جنسيا تجاه الأشخاص غير من الجنس الآخر، أو نحو الأفعال الجنسية غير المرتبطة بالجماع بشكل طبيعي، أو نحو الجماع الذي يتم إجراؤه في ظل ظروف غير طبيعية (٢) .

ويقتضي علينا لبيان صور وأنماط الانحرافات الجنسية، تقسيم دراستنا على ثلاثة فروع على النحو التالي:

الفرع الأول

الانحر افات الجنسية الذاتية والفردية

اولًا- الانحر افات الجنسية الذاتية؛

الانحرافات الجنسية الذاتية مقتضاها توجيه النشاط الجنسي نحو الذات، ونستعرض بعض صور تلك الانحرافات على الوجه التالي:

١-العادة السرية: وهي الاستمناء بمحاولة إخراج المني من خلال استثارة اللذة الجنسية عن طريق لمس الأعضاء التناسلية والعبث فيها باليد أو بشيء آخر، وتستخدم بديلا للجماع الجنسي (٣)

٢- النرجسية: حب النفس المتطرف والافتتان بالملذات الجنسية والإعجاب بالذات والاستمناء (٤)

---

١)د. رجب محمد أحمد رجب، المرجع السابق، ص ١٣٤.

2)GIAMI, Alain. Between DSM and ICD, Op .Cit,P.1131.

٣)د. إيمان بنت يوسف بن صلاح أبو الجدائل، المرجع السابق، ص ٣٧٤.

٤)د. هند عقيل الميزر، المرجع السابق، ص ٢٤٤٨.

٣- الفيتشية بالاعتماد على شيء غير حي واعتباره منبها للإثارة الجنسية مثل قطع الملابس وغيرها (١).

ثانيا- الانحر افات الجنسية الفردية:

تمتاز تلك الانحرافات بانتشارها وتتعدد انواعها وصورها على الوجه التالي:

١- كشف العورة؛ يطلق عليه البعض الاستعراء الجنسي أو الاستعراض أو حب الظهور أو الاظهارية أو الافتضاحية بأن يقوم الشخص بالكشف عن اعضائه التناسلية (٢)، وقد يصل المنحرف إلى اللذة الجنسية بعد عرض أعضائه التناسلية على الغير، وقد تصل اللذة به إلى حد القذف عندما يلفت الأنظار إليه .ويكون الاستعراض بقصد إثارة الدوافع الجنسية .وقد يمارس هذه العادة الضعاف جنسيا، ويسعى المريض للفت أنظار المشاهدين إليه (٣)

٢- التحولية أو التشبه الجنسي أو التخنث؛ بأن يتخذ الرجال هيئة النساء، وان تتخذ النساء هيئة الرجال، وقد يتحقق ذلك عن طريق ارتداء ملابس وتقليد الجنس الآخر (٤)

الفرع الثاني

الممارسات الجنسية المنحرفة

الإشباع المستمر للدافع الجنسي من خلال الممارسة مع أشخاص من نفس الجنس- سواءً كان بصورة موجبة أو سالبة (٥)، وتتحقق عن طريق التالي:

اولًا- الجنسية المثلية **homo sexuality** ؛ مصطلح يطلق على العلاقة الجنسية بين شخصين من نفس الجنس الذكر مع الذكر والأنثى مع الأنثى، وهو ترجمة حرفية لمصطلح **Homosexuality** الذي وضعه العالم السويسري بنكرت **Banker** عام ١٨٦٩ وادخله العالم هانلوك أليس **H. Eils** إلى اللغة الانكليزية في كتاباته لأول مرة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، حيث أخذ هذا المصطلح مكانته في الكتابات الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية وحل محل المصطلحات والنعوت الشائعة لهذه العلاقة والتي كانت معظمها من التعابير والكلمات التي تعطي دلالة وحكمًا أخلاقيًا يدين ويشين هذه العلاقة وأصحابها (٦).ومن أهم صورها

(١) اللواط: هو نوع من أنواع الشذوذ الجنسي أو السلوك غير السوي. واللواط له صورتان فقد يأتي ذكر ذكرا آخر في دبره وهو اللوطية الكبري، وقد يكون عن طريق اتيان الرجل المرأة في دبرها وتسمي اللوطية الصغرى (٧)

١)د. محمد شحاته ربيع، جمعة سيد يوسف، و معتز سيد عبد الله، "علم النفس الجنائي".(القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (سنة ١٩٩٤)، ص ٤١٦.
٢)د. عبد المنعم الحفني، المرجع السابق، ص ٧٦٢
٣)د. لطيفة على عيد عواد العنزي، "تعريف الشذوذ الجنسي وانواعه"، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا ، مجلد ٣٨، ع ٨ ،(سنة ٢٠١٨)، ص ٣٨٢٥-٣٨٢٦.
٤)د. عبد المنعم الحفني، المرجع السابق، ص ٧٥٩.
٥)د. محمد فوزي عبد المجيد محمود، "المرجع السابق، ص ٢٥٩..
٦)د. عبد السلام نعمة جنزيل، المرجع السابق، ص ١٨٠-١٨١.
٧)د. إيمان بنت يوسف بن صلاح أبو الجدائل، المرجع السابق، ص ٣٦٣.

كما يقسم البعض عملية اللواط إلى نوعين فهناك لواطة موجبة أو فعالة **Positive or active Sodomist** وهي حالة اللائط، كما أن لواطة سالبة أو غير فعالة **Negative or unactive Sodomist** وهي حالة المليوط (١).

(٢) السحاق: هو الذي تمارسه بعض النسوة، وهو لقاء جنسي بين امرأتين كما يحصل بين الأزواج من احتكاك جسدي(٢).

ثانيًا- زنا المحارم: زنى الأقارب أو المحارم أو غشيان المحارم أي الاتصال الجنسي بين من تحرم الشريعة أو القانون أو العرف الاجتماعي الاتصال بهم(٣).يستوي ان تتم العلاقة الجنسية عن طريق الزواج أو بدون الزواج(٤).

ثالثًا-اتيان الحيوانات والبهائم: ومقتضاه أن يطأ الإنسان الحيوان، يحاول من خلال تلك العلاقة الجنسية إشباع رغبته الجنسية، وعادة ما تستخدم الحيوانات المستأنسة (٥)، ويطلق عليها "الزوفيليا"، أي هوس مجامعة الحيوانات (٦).وعن طريق ذات الجماع مع الحيوانات يتحقق الاشتهاء الجنسي.

رابعًا-جماع جثث الموتى: اضطراب جنسي مؤداه اشتهاء المنحرف الجنسي مضاجعة جثث الموتى، وقد تصاحبه السادية أو الماسوشية، وقد ينم عن أفكار المريض أن المرأة المتوفاة قد توفيت فعلًا، وهو بذلك نوع من" الحداد المنحرف" وبمقتضاه يميل المنحرف تجاه قيام علاقة جنسية مع جثث الموتى من أفراد الجنس الآخر، وقد يتصل هذا الانحراف بأكل جثث الموتى(٧)، ولقد أشار سبيتزر **Spitzer** إلى أن مجامعة الميت (الانجذاب الجنسي للجثث) أو الشهوة الجنسية (الانجذاب الجنسي للأشياء غير الحية) تندرج ضمن الاضطرابات العقلية(٨).

خامسًا- الميول الجنسية نحو الأطفال: الاضطرابات الجنسية من أشهرها" البيدوفيليا "وهي (الميول الجنسية نحو الأطفال (٩).

---

١)د. رجب محمد أحمد رجب، المرجع السابق، ص ١٣١.

٢) د. دلال وردة، المرجع السابق، ص ٦٢.

٣)د. لطيفة على عيد عواد العنزي، المرجع السابق، ص ٣٨١٨.

٤)د. أحمد المجدوب، زنا المحارم ،المرجع السابق، ص٨٧.

٥) يراجع: د. عبد السلام حامد زهران،" الصحة النفسية والعلاج النفسي"،(القاهرة، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ٢٠٠٥)، ص ٤٥٢.

٦)د. رجب محمد أحمد رجب، المرجع السابق، ص ١٣٢.

٧)د. لطيفة على عيد عواد العنزي، المرجع السابق، ص ٣٨٢٧.٢

8) HINDERLITER, Andrew(C.), "Defining paraphilia": Excluding exclusion. Open Access Journal of Forensic Psychology, No 2,(2010) , p.245.

٩)د. رجب محمد أحمد رجب، المرجع السابق، ص ١٣٢.

الفرع الثالث

انحراف الممارسات الجنسية

اولًا-السادية؛ تصنّف السادية ضمن الانحرافات الجنسية؛ وتتبدّى السادية في شكل رغبة قوية في إيلام الآخر وممارسة القسوة والتسلط عليه»؛ وتصبح السادية شذوذ عندما تصبح شرطا أساسا للتلذذ الجنسي (١)

وقد يكتفى السادي بإيقاع الأذى بالطرف الآخر دون ممارسة الجنس، وفي بعض الحالات يكون الإيذاء مقدمة للنشاط الجنسي .فهو تسلط وقسوة وانتقام واذلال وعدوان على الطرف الآخر وقد تتخذ شكل الإيذاء البدني أو الإيذاء النفسي كما يظهر ذلك في الضرب أو الإهانة المعنوية (٢) وعلى ذلك فإن فئة الساديين تمتاز بكراهيتها للإناث والهدف من سلوكهم هو اذلال الأنثى وان تسبب المعاناة لها (٣)،

والسادية صورتان فهناك السادية الكبرى وعن طريقها يتم الاشباع الجنسي بالإيلام فقط الذي يباشره الشخص تجاه الطرف الآخر دون ان يعوق ذات الايلام أي جماع او اتصال جنسي طبيعي، أما السادية الصغرى –وهي الاكثر انتشارا وتتمثل في ايلام الطرف الآخر مما يحقق نوع من الهياج الجنسي، مثل العنف الذى يمارسه المصابون بها حيال الاطفال، وهناك السادية المركبة التي تمتزج فيها السادية له قيمة في تفسير الكثير من الظواهر الإجرامية (٤)

ثانيًا-الماسوشية (الماسوخية)؛ يعبر عن الماسوشية (الماسوخية) : نزعة ممارسة الجنس لجر القسوة والعنف والألم على نفسه من جانب شريكه (٥)،حيث يتم استعمال وسائل تعذيبيه باستخدام آلات معينة أثناء الممارسة الجنسية (٦).

وتنتشر الماسخوية بصورة واسعة لدي النساء (٧) ، ويتضمن انحراف الماسوشية (الماسوخية) عن طريق الطاعة العمياء واستخدام العنف عن طرق البتر أو الجذع أو التشويه الجسدي، وتمثيل الإنسان لنفسه في أثناء ممارسة العادة السرية أو أثناء ممارسة العلاقة الجنسية .وقد يخضع المنحرف نفسه لعملية عبودية أو استرقاق وخاصة الحسي منها، وكذلك الضرب أو الجلد (٨)

تُصنف المازوخية- وفقا لخطاب التحليل النفسي إلى نوعين رئيسين مازوخية انحرافيه تتصل بالإشباع الجنسي/ التناسلي" المازوخية الجنسية التناسلية" وهي تتصل بتحقيق الإشباع واللذة الجنسية التناسلية فقط والمازوخية الجنسية التناسلية، والنوع الثاني

١)د. محمد فتحي محمد، "السادية والمازوخية والمثلية الجنسية رؤى تحليلية نفسية"، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، السنة ٣١ ، العدد ١١٨،سبتمبر(سنة ٢٠١٨)، ص ٩٠.

٢)د. لطيفة على عيد عواد العنزي، المرجع السابق، ص ٣٨٢٠.

٣)د. على كمال، المرجع السابق، ص ٢٣٧.

٤)د. مأمون محمد سلامة، "إجرام العنف"،(القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٣-٢٠٠٤)، ص ٩٩-١٠٠

٥)د. هند عقيل الميزر، المرجع السابق، ص ٢٤٤٨.

٦)د. رجب محمد أحمد رجب، المرجع السابق، ص ١٣٢

٧)د. مأمون محمد سلامة، المرجع السابق، ص ١٠٠.

٨)د. لطيفة على عيد عواد العنزي، المرجع السابق، ص ٣٨٢٣.

يطلق عليه المازوخية العصابية، وذات النوع يتصل بالجانب النفسي نتاج اللاشعور وما يترتب عليه من خلل وصراعات -أي البنية اللاشعورية- في تكوين الاضطرابات النفسية لدى المرضى(١)

المبحث الثاني

الانحر افات الجنسية ما بين التشريعات الوضعية والفقه الإسلامي

تمهيد وتقسيم:

بالرغم من أن ممارسة الانحرافات الجنسية من الظواهر القديمة، بيد أن أمر تجريمها أو إباحتها محل اختلاف في التشريعات القانونية، وأصبحت له أصداء لا يمكن تجاهلها من النواحي القانونية، ما بين اتجاهات رافضة لتلك الممارسات، وما بين مؤيد لتلك الفئات

في حين أن الشريعة الإسلامية تعتبر جميع الانحرافات الجنسية ممارسات شاذة لأنها تنطوي على سلوكيات إجرامية منحرفة ووضع اجتماعي غير مقبول، وعلى ذلك وضع الإسلام العقاب اللازم لكل ممارسة جنسية شاذة بحسب ما يصيب المجتمع من ضرر، وذلك لأن الشريعة الإسلامية تكفلت بحماية الأعراض، ورسمت إطار وضحت فيه ضوابط وشروطه العلاقة الجنسية.

ويقتضي علينا لبيان الانحرافات الجنسية ما بين التشريعات الوضعية والفقه الإسلامي، تقسيم دراستنا على مطلبين على الوجه التالي:

المطلب الأول: منهج التشريعات الوضعية تجاه الانحرافات الجنسية.

المطلب الثاني: موقف الشريعة الإسلامية ومنهجية المواجهة.

المطلب الأول

منهج التشريعات الوضعية تجاه الانحر افات الجنسية

تمهيد وتقسيم:

تزداد التشريعات الوطنية التي تبيح الشذوذ سواء أكانت لا تجرمه ابتداءً، حيث تتفوق في العدد عن الدول التي تجرم هذه السلوكيات أو الممارسات، ولم يقف الأمر عند حد التجريم أو الإباحة بل تعداه إلى مرحلة التنظيم التشريعي للشواذ، والاعتراف لهم بالعديد من الحقوق سواء بالارتباط إما بشراكة مثلية، أو بزواج مثلي، وحظر التمييز على أساس الميول الجنسية وتجريمه على الرغم من أن جميع الأديان تحرم الشذوذ الجنسي بكل أشكاله (٢).

---

١)د. محمد فتحي محمد، المرجع السابق، ص ٩٤.

٢)د. عبد الإله محمد النوايسة، المرجع السابق، ص ٢٣٦-٢٣٧، ويراجع كذلك د. حنان بنت عطية الطوري الجهني، المرجع السابق، ص ٧٨٧.

ويقتضي لبيان الأوضاع التشريعية تناول دراستنا على فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول

التشريعات الوضعية الر افضة للانحر افات الجنسية

اجمعت الدول الإسلامية والعربية إلى رفض الانحرافات الجنسية على أنها جريمة ذات ابعاد دينية اجتماعية تخالف القيم والاعراف الثقافية والدينية قبل أن تكون جريمة قانونية، تلاحق مرتكبها بأوصاف ذات طبيعة إجرامية كانتهاك الآداب والفجور والدعارة. والسلوك الشاذ غير مقبول من الناحية الاجتماعية في الدول العربية يوصم مرتكبه بوصمة اجتماعية لا يستطيع الفكاك منها(١)

اولا-تشريعات تجرم الانحرافات الجنسية بنصوص تشريعية صريحة؛ تتعدد تلك التشريعات منها؛ لبنان (المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات اللبناني)، الكويت (المادة ١٩٣ من قانون الجزاء)، سلطنة عمان (المادة ٢٦٢ من قانون الجزاء العماني)، المغرب (المادة ٤٨٩ من قانون العقوبات المغربي)، الجزائر (المادة (٣٨٨) من قانون العقوبات الجزائري)

ثانيا- تشريعات جرمت الانحرافات الجنسية بتطويع قوانينها؛ منها (مصر، الأردن، السودان، فلسطين، والعراق، السعودية، اليمن وموريتانيا)، وفي هذا الإطار يمكن أن تقسم تلك الدول إلى مجموعتين (٢).

(١) التشريعات التي تعمد إلى تطويع نصوصها القانونية الوضعية لتسري على الأفعال المثلية منها القانون المصري (قانون مكافحة الدعارة رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١)

(٢) التشريعات التي تجرم السلوكيات المثلية وعقاب مرتكبها بالرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية؛ ومن قبيل تلك التشريعات المملكة العربية السعودية والسودان واليمن وموريتانيا.

الفرع الثاني

التشريعات الوضعية المؤيدة للانحر افات الجنسية

تعتبر الدول المؤيدة للانحرافات الجنسية أن محاربة تلك الممارسات ومنعها، يعد انتهاكاً للحق في الخصوصية والحق في عدم التمييز، بل إن القوانين التي تجرم تلك الممارسات تعد خرقاً لما استقرت عليه الالتزامات القانونية المفروضة عليها بموجب التشريعات الدولية "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وحينما تطبق تلك القوانين العقوبات السالبة للحرية فإنها قد تؤدي إلى انتهاكات للحق في التحرر من الاعتقال التعسفي والاحتجاز. بل واعتبرت أن الدول التي توقع عقوبة الإعدام- كما هو الحال في إيران وموريتنا والسعودية وغير ذلك من الدول- على السلوك الجنسي القائم على التراضي بين بالغين من نفس الجنس، إنما تعد انتهاكاً للحق

١)د. عبد الإله محمد النوايسة، المرجع السابق، ص ٢٦٤.

٢)د. وحيد الفرشيشي،د. نزار صاغية، "العلاقات المثلية في قوانين العقوبات دراسة عامة عن قوانين الدول العربية مع تقريرين عن لبنان وتونس"، بدون سنة نشر، ص ١١.

في الحياة الذي كفلته كافة المواثيق والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان (١) ومن قبيل تلك التشريعات التي تؤيد تلك الانحرافات نستعرض بعض منها

اولا-بريطانيا؛ في العام ١٩٦٧ تم شطب قانون الجرائم الجنسية الممارسات الجنسية الشاذة من قائمة الجرائم في إنجلترا وويلز. وحدد سن الرضى ٢١ عاماً، وحتى وإن كان سن الرضى لممارسة العلاقة بين الجنسين ١٦ عاماً (٢)

وفي إطار تطور هذا الموضوع في القانون الإنجليزي فقد صدر قانون في ١٨ نوفمبر سنة ٢٠٠٤ والذي سمح للزوجين المثليين بالاستفادة من المزايا المالية المتاحة للزوجين الأسوياء(٣).

ثانيا- الوضع في فرنسا؛ القانون الفرنسي سمح بالعلاقة الحرة بين شخصين من نفس الجنس لكن دون أن يسمح لهما بالزواج، لأن من شروط الزواج في القانون الفرنسي هو الاختلاف في الجنس (٤)، وبعد ذلك أجاز المشرع الفرنسي الزواج بين المثليين بمقتضى القانون الصادر في ١٧ مايو سنة ٢٠١٣م وقد عرض الأمر على المجلس الدستوري وأقره (٥).

ومن جانبنا فنحن ننتقد تلك الاتجاهات التشريعية ولا يمكن التعويل بأي حال من الأحوال إلى الأسباب، والأسس التي تستند إليها تلك التشريعات فلا يمكن القبول بأن تلك السلوكيات الجنسية تستند إلى الحقوق الفردية وحقوق الإنسان، فتري أن ارتكاب السلوكيات الجنسية المنحرفة تناهض حقوق الإنسان وحرياته لأنها تخالف الفطرة الإنسانية السليمة والسوية، ومن ناحية أخري لا يمكن التعويل على الاتجاه الذى يري أن اعتناق مبدأ الحريات الجنسية بالتراضي بين أطرافه طالما أنها لا تؤذي الآخرين، ونري أن ذات الرأي محل نظر لأن اطلاق الحريات بلا ضوابط وأسس أخلاقية تحكمها يؤدي إلى كارثة على الفرد وعلى المجتمع ككل ، ونضيف إلى ذلك أن العادات والتقاليد السوية، وتعاليم الأديان السماوية لا تؤيد تلك الاتجاهات، وتناهض تلك الأفعال والسلوكيات .

---

١)د. ميادة مصطفى محمد المحروقي، المرجع السابق، ص٤٤٠؛ د. سلام مؤيد شريف، المثلية الجنسية في نطاق القانون الجنائي، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد ١٠، العدد الاول، (سنة ٢٠٢١)، ص ٣٥٩

٢)د. نهى القاطرجي، المرجع السابق، ص ١١٢

3)les dispositions sur l'union civile instituée par une autre loi britannique du 18 novembre 2004 (cf. (J.) Flauss-Diem, "Le civil partnership en droit anglaise", in (J.) Flauss-Diem et G. Fauré (dir.), Du PACS aux nouvelles conjugalités : où en est l'Europe ?, Puf,(2005), p. 67.

٤)د. دلال وردة، المرجع السابق، ص ٦٥.

5)Cons. const., 17 mai 2013, n° 2013-669 DC, Loi ouvrant le mariage aux couples de personnes de même sexe, JORF du 18 mai 2013, p. 8281, D.2013. 1643, chron. F. Dieu ; AJ fam. 2013. 332, étude F. Chénedé; Constitutions 2013. 166, obs. A.-M. Le Pourhiet.

المطلب الثاني

موقف الشريعة الإسلامية ومنهجية المواجهة

تمهيد وتقسيم:

حرمت الشريعة الإسلامية كل ما هو مغاير للعلاقة الجنسية الطبيعية خارج إطار الزواج الشرعي، لما في ذلك من متعة وهمية، وعلى ذلك من غير المنطقي أن تكون هناك متعة في الممارسات الجنسية المحرمة ومنها الميول الجنسية المنحرفة لأن التحريم ينطلق من تشريع الهي يحقق مصالح البشرية.

وتدور منهجية الشريعة الإسلامية تجاه مواجهة تلك الانحرافات حول منهجية وقائية، ومنهجية جزائية

الفرع الأول

موقف الشريعة الإسلامية تجاه الانحر افات الجنسية

الشريعة الإسلامية وضعت ضوابط متعلقة بالعلاقة الجنسية الطبيعية والمقبولة في اطار شرعي، حيث حرمت الشريعة الإسلامية منذ أربعة عشر قرنا عمل صنيعه قوم لوط الذين اشتهروا بهذا السلوك وانفردوا به عن العالمين فقال جل جلاله بنصوص صريحة قطعية الدلالة على حرمة هذا الفعل وشدد عقوباته، ولذلك يقول الله عز وجل "وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ الْمُنْكَرَ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ " (١).

فقد كان في نظر قوم لوط أن الفاحشة هي الفضيلة وأصروا على قلب الموازين واعتبار الفطرة السليمة من إثبات الزوجات الطاهرات عنوان الرذيلة والفاحشة هي الأصل، فكان عقابهم محقهم وقطع دابرهم (٢)

وكانت عقوبة قوم لوط في قوله تعالى "فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ مَنْضُودٍ مُسَوَّمَةً عِنْدَ رَبِّكَ وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ" .(٣)

وترتيبا على ما تقدم يعتبر الانحراف الجنسي الذى يأخذ صورة الشذوذ الجنسي المثلي من أعظم الجرائم الأخلاقية في الإسلام، وقد انعقد إجماع الفقه الإسلامي من كافة المذاهب على تحريم اللواط والسحاق، وعلى ذلك يقول الله تعالى: "وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ" (٤)؛ فلما كانت المرأة لا تحل لملك يمينها فإنه يحرم عليها إباحة فرجها لغير زوجها سواء أكان ذلك الغير رجلًا أو امرأة(٥)كما تأكد ذات التحريم في العديد من نصوص السنة النبوية فعن عبد الله بن عمر

١)سورة العنكبوت، الأيات ٢٨، ٢٩.
٢)د. دلال وردة، المرجع السابق، ص ٦٢.
٣)سورة هود، الآيات ٨٢، ٨٣.
٤)سورة المعارج، الآيات ٢٩- ٣٠.
٥)د. عبد الإله محمد النوايسة، المرجع السابق، ص ٢٥٤-٢٥٦.

رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم: "لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن في أسلافهم" (١).

ومما يدل على تحريم الشذوذ بكافة انماطه نزول لعنة الله على المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء، فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «لَعَنَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ، وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ. قَالَ: فَأَخْرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فُلَانًا، وَأَخْرَجَ عُمَرُ فُلَانًا» (٢).

وكذلك تحريم اللواط والسحاق بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يباشر الرجل الرجل ولا تباشر المرأة المرأة"(٣)، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا تنظر المرأة إلى عورة المرأة، ولا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد، ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد"(٤)

الفرع الثاني

مواجهة الشريعة الإسلامية للانحر افات الجنسية

الشريعة الإسلامية وضعت ضوابط متعلقة بالعلاقة الجنسية الطبيعية والمقبولة فهي التي تنشأ بين الذكر والأنثى، وهو ما يطلق عليها "المعاشرة الجنسية الطبيعية"، بيد أن ممارسة ذات الحق مقيد إجرائه في إطار طبيعي (٥)، حيث أن مناط حق المعاشرة الزوجية هو قيام الزوجية، حيث إن شرعية الصلة الجنسية موقوتة بالوقت الذي يقوم خلاله الزواج، ومشروطة بصحة الرابطة الزوجية(٦)

والحكمة التي اقتضتها الشريعة الإسلامية وذلك لأن تكوين الأسرة يستهدف غايات متعددة لابد من تحقيقها في ظل الالتزام بالمنهج الأخلاقي والديني، باعتباره حصناً للأفراد من الوقوع في الفواحش والفوضى الجنسية، فقال رسول الله صلي الله عليه وسلم " النِّكَاحُ مِنْ سُنَّتِي ، فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي، وَتَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الأُمَمَ، وَمَنْ كَانَ ذَا طَوْلٍ فَلْيَنْكِحْ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَعَلَيْهِ بِالصِّيَامِ ، فَإِنَّ الصَّوْمَ لَهُ وِجَاءٌ "(٧).

وقد أجمع العلماء على تحريم الفواحش لقول الله تعالى: "وَلا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ"(٨).

---

١) حديث صحيح، أخرجه الألباني في صحيح الترغيب، رقم: ٧٦٤ .

٢) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب اللباس، باب إخراج المتشبهين بالنساء من البيوت، رقم الحديث (٥٨٨٦).

٣) أخرجه الهيثمي في مجمع الزوائد عن أبي هريرة، ١٠٥/٨

٤)حديث صحيح أخرجه الألباني في صحيح الترمذي، رقم: ٢٧٩٣

٥)يراجع: د. عوض محمد عوض، "الجاني والمجني عليه في جريمة المواقعة"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد ٣، القاهرة، (سنة ١٩٧٣)، ص١٦٠.

٦)د. مجدي محب حافظ. "جرائم العرض".(الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ١٩٩٣)، ص١٨٧.

٧) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٢/٧)، رقم: (٥٠٦٣)

٨) سورة الأنعام: آية ١٥١

كما تناولت العديد من الأحاديث النبوية التي تؤكد على اهمية استثمار الصحة والفراغ لدي الفرد، وهو ما روى عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: إنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم قال: "نعمتانِ مغبونٌ فيهما كثيرٌ من الناس: الصِّحَّةُ، والفراغُ"(١)، وكذلك عدم اللجوء إلى الأفعال الجنسية الشاذة، حيث ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: "لا يَنْظُرُ اللَّهِ إِلَى رَجُلٍ أَتَى امْرَأَةٌ فِي دُبُرِهَا" (٢).

وتحرص الشريعة الإسلامية على تفادي الآثار البدنية والنفسية التي قد تتولد عن العلاقات الجنسية المنحرفة وعلى ذلك يقول الله تعالى:(.. وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ...) (٣).

كما تدعو الشريعة الإسلامية بأن يكون الطفل نتاج ثمرة علاقة شرعية بين الزوجين، وترفض نظام التبني لمنع اختلاط الأنساب، وذلك استناداً إلى قوله تعالى "ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِفَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ولكن مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا"(٤)

إضافة إلى الأساليب الوقائية للمواجهة فإن هناك تدابير جزائية سلكتها الشريعة الإسلامية حيث يتفق فقهاء الإسلام على أن اللواط جرم كبير يستوجب العقوبة على أن من يعمل عمل قوم لوط فإن جزاءه القتل، وحجتهم في ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ" (٥).وأما السحاق فليس فيه حد، وإنما فيه التعزير لأنه ليس زنى(٦).

ونري من جانبنا أن الشريعة الإسلامية اولت أهمية خاصة للحقوق والحريات، ولكنها لم تجعل تلك الحقوق والحريات مطلقة بل هي مقيدة بتحقيق مصلحة الأفراد، والمجتمعات، حيث يتضح على مسلك الشريعة الإسلامية الغراء أنها دعت إلى العلاقة الشرعية السوية التي تتفق مع الفطرة الإنسانية السليمة، كما أنها اعتنقت الجانب الوقائي والجزائي بهدف التصدي لخطورة الانحرافات الجنسية.

الخاتمة

خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نستعرضها على الوجه التالي:

(أ) النتائج:

١-باتت ظاهرة الانحرافات الجنسية الشاذة في اتساع مستمر، متحدية بذلك كافة الأعراف والقيم والمبادئ الاجتماعية، والثوابت الدينية بل والقوانين التجريمية، فبعد أن كانت ظاهرة الانحراف الجنسي محدودة، إلا أنها تسارعت وانتشرت بؤرة تلك الظاهرة

١) رواه البخاري (٦٤١٢) , والترمذي (٢٣٠٤)،
٢) أخرجه ابن حبان في الصحيح كتاب النكاح، باب النهي عن إتيان النساء في إعجازهن، الحديث رقم (٤٢٠٣).
٣) سورة البقرة: الآية ١٩٥
٤)سورة الأحزاب، الأية ٥.
٥)أخرجه أبو يعلى في المسند، تابع مسند ابن عباس، الحديث رقم (٢٧٤٣)
٦)علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني، "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" (بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء الخامس، سنة ٢٠٠٢م)، ص٤٨٧.

بصورة كبيرة، نتاجا للعديد من العوامل الداخلية التي ترجع للمريض والخارجية التي ترجع للظروف الاجتماعية والثقافية والدولية ...الخ، كما لقت تلك الأنماط الجنسية دعم ورعاية من العديد من التشريعات الوضعية والدولية ، وعلى الرغم من أن الدول العربية والإسلامية تواجه الانحرافات الجنسية ،بيد أن هناك ناقوس خطر تجاه تلك الظاهرة .

٢- تمسك المؤيدين بالحريات والحقوق الجنسية، والحق في الخصوصية، ومبدأ المساواة وعدم التمييز كذريعة عن طريقها يمكن ممارسة الاباحية الجنسية حتى ولو كانت تخالف الاعراف والقيم الاجتماعية والدينية والقانونية

٣-نجحت الشريعة الإسلامية بمبادئها وأحكامها الثابتة وبما تتضمنه من مرونة إلى التصدي لكافة انماط الانحرافات الجنسية ووضع إطار وقائي يحقق المصالح المبتغاة من العلاقات الجنسية المشروعة، ويحرص على تجنب كل ما يدفع الفرد نحو تلك الميول، كما أن السياسة الجزائية في الشريعة الإسلامية نجحت بدورها في مواجهة الانحراف الجنسي.

(ب) التوصيات

١-نوصي الحكومات والدول بوضع آلية شاملة ومنظمة تتولي مواجهة الممارسات الجنسية المنحرفة وبخاصة ذات الطبيعة الإجرامية، والحث على الأبحاث والدراسات الاكاديمية التي تساهم في التصدي لخطورة المنحرفين على أسس علمية، في سبيل مواجهة مثل هذه العلاقات والميول الجنسية، وبخاصة في ظل تأثيرها على الفرد والمجتمع.

٢-أهمية وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمقروءة والمرئية مع تضافر العلماء ورجال الدين وعلماء النفس والاجتماع والطب ...الخ ودورها في رفع الوعي التثقيفي لدي جميع أفراد المجتمع حول أضرار السلوكيات الجنسية الخاطئة المخالفة للطبيعة البشرية.

٣-نوصي بأنشاء مؤسسة مستقلة يتوافر لها الدعم المادي والمعنوي بهدف مواجهة الانحرافات الجنسية عن طريق اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الممكنة بما تتضمنه من آليات علمية، وأدوات، وكوادر فنية من المتخصصين في شتي المجالات

قائمة المراجع

أولاً-المراجع العربية

١-القرأن الكريم.

٢-الأحاديث الشريفة.

٣-الكتب العلمية:

١. أحمد المجدوب، زنا المحارم، مكتبة مدبولي، المهندسين، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢. عبد السلام حامد زهران، الصحة النفسية والعلاج النفسي، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣. عبد المنعم الحفني، الموسوعة النفسية الجنسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الرابعة ٢٠٠٢م.
٤. علاء الدين أبوبكر بن مسعود الكاساني "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، الجزء الخامس، سنة ٢٠٠٢م.

٥. على عبد الرحيم صالح، "علم نفس الشواذ" الاضطرابات النفسية والعقلية، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ١٤٣٥-٢٠١٤.
٦. على عبد الرحيم صالح، علم نفس الشواذ "الاضطرابات النفسية والعقلية "، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ١٤٣٥-٢٠١٤.
٧. على كمال، الجنس والنفس في الحياة الإنسانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٤.
٨. عوض محمد عوض، الجاني والمجني عليه في جريمة المواقعة، مجلة الدراسات القانونية، مج٣، القاهرة سنة ١٩٧٣.
٩. مأمون محمد سلامة، إجرام العنف، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
١٠. مجدي محب حافظ. جرائم العرض. دار الفكر الجامعي. الإسكندرية، ١٩٩٣.
١١. محمد شحاته ربيع، جمعة سيد يوسف، ومعتز سيد عبد الله. علم النفس الجنائي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
١٢. نهى القاطرجي، الشذوذ الجنسي في الفكر الغربي وأثره على العالم العربي، مركز الفكر الغربي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٨ هـ- ٢٠١٧م.
١٣. وحيد الفرشيشي،د. نزار صاغية، العلاقات المثلية في قوانين العقوبات دراسة عامة عن قوانين الدول العربية مع تقريرين عن لبنان وتونس، بدون سنة نشر.

٤- المجلات والدوريات:

١) إيمان بنت يوسف بن صلاح أبو الجدائل، صور الانحراف الجنسي ومراتبه في ضوء السنة النبوية :التوصيف والمعالجات، مجلة تعظيم الوحيين، مجلد ٦، العدد ١١، اغسطس ٢٠٢٢
٢) حنان بنت عطية الطوري الجهني، أسباب جنوح الفتاة نحو الشذوذ الجنسي المثلي وطرائق العلاج (دراسة تربوية إسلامية)، مجلة التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٥٩، الجزء٣، يوليو ٢٠١٤
٣) دلال وردة، زواج مثليي الجنس، مجلة دراسات قانونية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، العدد ١٦، يناير ٢٠١٣
٤) سلام مؤيد شريف، المثلية الجنسية في نطاق القانون الجنائي، المجلة القانونية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد ١٠، العدد الاول، سنة ٢٠٢١
٥) عبد الإله محمد النوايسة، المثلية الجنسية الرضائية بين التحريم والإباحة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة.
٦) عبد السلام نعمة جنزيل، ثقافة المثليين بحث انثروبولوجي، مجلة العلوم التربوية والنفسية، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، العدد ٩٤، سنة ٢٠١٢.
٧) عبد الله بن محمد بن صالح الربعي، اضطراب الهوية الجنسية" دراسة فقهية طبية"، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية الفقهية السعودية، العدد ٢٧، ذو القعدة سنة ٢٠١٥.
٨) لطيفة على عيد عواد العنزي، تعريف الشذوذ الجنسي وانواعه، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مجلد ٣٨، ع ٨، سنة ٢٠١٨.
٩) محمد فتحي محمد، السادية والمازوخية والمثلية الجنسية رؤى تحليلية نفسية، مجلة علم النفس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، السنة ٣١، العدد ١١٨، سبتمبر ٢٠١٨.

١٠) محمد فوزي عبد المجيد محمود، التنشئة الأسرية وعلاقتها بالجنسية المثلية لدى عينة من الذكور المراهقين" دراسة حالة"، مجلة القراءة والمعرفة– مصر، العدد ١٤٠، يونيو ٢٠١٣.

١١) المكي عبد الجليل محمد، المثلية الجنسية (دراسة تحليلية) ، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية علمية دولية محكمة -العدد الثالث عشر -صفر ١٤٤٤هـ سبتمبر٢٠٢٢ م.

١٢) ميادة مصطفى محمد المحروقي، الانتهاكات القانونية والشرعية التي تمثلها العلاقات المثلية الشاذة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة - كلية الحقوق، العدد٦٨، ابريل ٢٠١٩.

١٣) هند عقيل الميزر، الجنسية المثلية" العوامل والآثار"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان -كلية الخدمة الاجتماعية، العدد ٣٤، مجلد٧، أبريل ٢٠١٣.

٥- المراجع الإلكترونية:

- رجب محمد أحمد رجب، الشذوذ الجنسي بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان "دراسة مقارنة"، مجلة الموارد للشريعة الإسلامية JSYH، المجلد ٤ ، اغسطس ٢٠٢٢
https://journal.uii.ac.id/JSYH/article/view/25658/14541

ثانياً- المراجع الأجنبية:

(A) References English:

1) ESKRIDGE, William N.; HUNTER, Nan D.; JOSLIN, Courtney G. Sexuality, gender, and the law. Westbury, Foundation Press, NEW YORK, 1997
2) GIAMI, Alain. Between DSM and ICD: Paraphilias and the transformation of sexual norms. Archives of sexual behavior, (44).5, 2015
3) HINDERLITER, Andrew C. Defining paraphilia: Excluding exclusion. Open Access Journal of Forensic Psychology, 2010, 2
4) the World Health Assembly and to the United Nations, WHO, 1975.

(B) - Bibliographie en langue française:

- cf. J. Flauss-Diem, Le civil partnership en droit anglais, in J. Flauss-Diem et G. Fauré (dir.), Du PACS aux nouvelles conjugalités : où en est l'Europe ?, Puf, 2005.